أحكام القضاء المصري .."الغضب ليس هو الحل" يا حماس!

كتب حسن عصفور/ بالتأكيد ما حدث يوم 16 مايو 2015 من احكام للقضاء المصري ضد عدد من القيادات الإخوانية، وشخصيات من حماس وحزب الله ليس حدثا عاديا، وسيكون له من "التداعيات" التي تستوجب التوقف أمامها، خاصة في الشق الفلسطيني و"الحمساوي" منها بالدرجة المركزية، وما له من انعكاس على مستقبل الأوضاع في قطاع غزة، وايضا على فلسطين اسما وقضية..

كان من حق حماس أن ترد على تلك الأحكام، بالطريقة التي تبقي لها طريقا - مسارا لمتابعة تلك الأحكام، دون أن تنجرف لما تريده بعض القوى التي تنتظر "جنازة لتشبع بها لطما"، كون الذي يده في "النار ليس كمن يلعب بالماء"، بيانها الأول يعبر عن الصدمة والأسف لما صدر بحق عدد من أعضاء حماس، مقبولا الى حد ما، وكان لها أن تتوقف عند ذلك البيان، وتعلن أن الذي حدث يستوجب التدقيق وفقا للمصلحة المشتركة المصرية الفلسطينية، وتعلن:

*احترامها للقضاء المصري، ولكن من حقها أن تعمل على مراجعة تلك الأحكام وفقا للقانون، وذلك من خلال تشكيل "لجنة قانونية فلسطينية" بالاتفاق بين حماس والقيادة الرسمية بصفتها ممثل الشعب الفلسطيني..

*أن تتوقف حماس عن المضي بأي حملة اعلامية ضد احكام القضاء المصري، نظرا لأن تداعيات أي تصعيد لن تأتي بما يخدم القضية الفلسطينية عامة، او قطاع غزة خاصة، بما فيه حماس قيادة ومصالح..

*أن لا تنجرف حماس أو اعلامها في لعبة التحريض على مصر، قيادة وثورة وأن تكف عن الانخراط في المحور القطري - التركي والجماعة الإخوانية في موقفهم المعادي - المتآمر على مصر، حتى لو شعرت حماس ببعض "ظلم" في سلوك أو مواقف مصرية..

*توفير كل ما هو مطلوب من اوراق او مستندات تتحدث عنها حماس لتقديمها ضمن اللجنة القانونية الفلسطينية المشتركة، بدلا من اللجوء لوسائل الاعلام، كي لا تنجرف مسار المسألة لما هو ابعد، وتصبح معضلة يصعب حلها..

*العمل على "فكفكة" عناصر القضية بحيث لا تؤدي الى إرتدادات سلبية داخل مصر، او على موقف مصر شعبا وحكومة من القضية الفلسطينية وشعبها، خاصة وأن هناك سوابق أدت لأضرار جمة، بعيدا عن "الصح والخطأ"..

*العمل مع القيادة الرسمية وبعض الأطراف الإخرى، على استكمال ما بدأ من خطوات تمهيدية لإزالة كل المطبات التي برزت في العلاقة مع مصر منذ ثورة 30 يونيو 2013، والاطاحة بالحكم الإخواني..

*المكابرة السياسية لن تصل بالأمر الى النهاية التي يمكن لها أن تخدم فلسطين، قضية وحقوقا، وبدلا من الحديث الاشكالي يجب العمل على كيفية احتواء تبعيات القرار..

قد تجد بعض أوساط حماس أن هناك "ظلم" وقع على بعض منها في تلك الأحكام، ولكن عليها أن تدرك أيضا أن "الغضب ليس هو الحل"، بل "إحتواء الغضب هو الحل"..

وبالتأكيد، مطلوب من القيادة الفلسطينية الرسمية، بصفتها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، أن تعمل على عقد لقاء عاجل مع قيادة حماس لاحتواء رد الفعل، والاتفاق على كيفية مواجهة أو التعامل مع أحكام القضاء المصري، دون أي تدخل في عمل قضاء مصر.

وإن رفضت حركة حماس، والأمل كل الأمل ان لا ترفض العمل المشترك، فعلى القيادة الفلسطينية الرسمية متابعة أحكام القضاء المصري، وفقا للإصول والاجراءات القانونية، وهذا واجب فلسطيني مهما كان الخلاف مع حماس،

لأن مخرجات الصمت أو الانكفاء لن يعود بأي فائدة على فلسطين، بل العكس سيكون، ولذا من يظن أن الضرر سيكون فقط خاصا بحماس أو عليها، وبالتالي تجلس القيادة "منتظرا المزيد من الانهيار بين مصر وحماس" فذلك هو الخطر الأكبر، ولن تخرج منه القيادة الرسمية، لا بـ"بلح الشام ولا عنب اليمن" كما قيل قديما في الأمثال الشعبية..

فلسطين فوق الجميع، لا يجب أن يكون شعارا للمناكفة فقط، بل يجب أن يكون ممارسة وفعلا ومسؤولية..!

ملاحظة: كان يوم 16 مايو يوما فلسطينيا تاريخيا في مقر الفاتيكان وعلم فلسطين الدولة يرفرف للمرة الإولى..فلسطين تنتظر قرار قيادتها باعلانها دولة!

تنويه خاص: انعكاسات قمة كمب ديفيد لا تبدو مشرقة وفقا لما ظنه البعض..بالمناسبة السؤال الذي تردده أوساط خليجية، لماذا لا تعاملهم اميركا كما اسرائيل يستحق "وقفة سياسية أوسع"..لو كان في العمر بقية!

الإطار السياسي للقوة العسكرية المشتركة..ما هو!

كتب حسن عصفور/ أخذ تشكيل "القوة العربية المشتركة" طريقه في التبلور، وتحقيق واحدة من الأمنيات السياسية لشعوب الإمة العربية، لأول مرة منذ تشكيل دول سايكس بيكو، ومرور المنطقة بحالات انكسار عسكري - سياسي، مع بعض من لمحات نصر لم يكتمل..

من حيث المبدأ جاءت أسس "الاتفاق العسكري العربي"، على أن الانضمام للقوة يبقى "اختيارياً"، و"التدخل يكون بناءً على طلب الدولة الطرف في

القوة"، فيما تباينت الآراء بشأن "دولة المقر" وتفاصيل "آليات استدعاء القوات وتنفيذ المهام".

وجاء في الاتفاق المبدئي، أن تشكيل مجلس أعلى للدفاع يضم "وزراء الدفاع والخارجية في الدول الأعضاء في القوة" على أن يجتمع مرة واحدة سنوياً بدولة المقر، ويشكل "مجلس لرؤساء الأركان"، يستعين بما يحتاجه من خبراء، في حين "تساهم كل دولة عضو بعناصر عسكرية برية وبحرية وجوية طبقا لإمكاناتها" وتحدد المساهمة في "ميزانية القوة المشتركة السنوية وفقاً لقرار المجلس الأعلى".

واتفق رؤساء الأركان أيضا على "وضع خطط التدريب المشتركة" مع "بقاء القوات داخل حدود دولها" ويكون "الاستدعاء السريع للقوات بعد طلب التدخل من الدولة العضو".

تلك أهم إسس تشكيل "القوة العربية المشتركة"، والتي لو إكتمل عقدها، وفي الظروف العربية الراهنة، حيث المخطط الأميركي التخريبي التقسيمي، لا زال يتفاعل في أكثر من منطقة، سيكون عاملا محفزا في التصدي لأخطار لم تعد غائبة بأهدافها ومراميها وأطرافها..

ومع الأهمية "التاريخية" للإتفاق المبدئي نحو بناء القوة العربية المشتركة، فالاساس الذي يجب أن يتم دراسته، وقبل الجوانب ذات البعد العسكري - الفني والإداري، هو تحديد "الإطار السياسي العربي المشترك"، بما يتوافق والتطورات التي تشهدتها المنطقة العربية، بعيدا عن الاكتفاء بالحديث عن "الميثاق العربي" الذي أقر منذ سنوات عديدة، او الإختباء وراء قرارات القمم العربية وغيرها من إطر عربية في إطار الجامعة..

فما حدث من تطورات سياسية وما تشهدة المنطقة، في سياق مخططات بعضها مكتمل الأركان، كما الوجود الإسرائيلي "الشاذ سياسيا"، وأخرى لا تزال تحاول أن تعيد رسم خرائط كيانية جديدة، تتوافق وفرض سيطرة مطلقة على الواقع العربي، مع السماح لبروز قوى اقليمية "غير عربية"، بما يمثل

ارتهان الإمة العربية من محيطها الى خليجها لغير أهلها وشعوبها، وسرق كل ما بها من مقدرة سياسية واقتصادية..

تحديد الإطار السياسي للقوة العربية، هو الضرورة الأهم من أي بعد فني آخر، لأن ما هو متوقع منها أنها ليست قوة "شرطية"، بل قوة بأهداف ومهام تنبثق من المصلحة السياسية العربية الكبرى، وهو ما يجب ان يكون الأساس، وبالتأكيد ذلك يستوجب وضع أسس الميثاق السياسي الجديد إنطلاقا من:

* تحديد الأهداف العامة على قاعدة تحديد الهدف السياسي لأي عمل للقوة، منطلقا من قاعدة بديهية، وهي تصور من هم "أعداء الإمة" واصدقائها، وذلك على قاعدة "مصالحها" وليس وفقا لأي مبدأ فكري خاص، تكون ضمن المشترك العام..

* وانطلاقا من البند الأول السابق، يجب تحديد الموقف قاطعا من دولة الكيان الإسرائيلي، الذي يتمتع ببعض الحضور التمثيلي، الإعتراف السياسي - القانوني، من دول عربية، ومنها دولة فلسطين، فدراسة أسس تلك العلاقة وإعادة تقييمها وفقا للتطورات اللاحقة، ومنهج وسياسة دولة الكيان، ومدى الترامه بما تم الاتفاق عليه، تحدد طبيعة العلاقة معه، ورسم ذلك الاطار من أجل صوابية الرؤية، ورسم الهدف السياسي في التعامل مع اسرائيل باعتبار أنها "عدو قائم مع انبثاق القوة العربية"، الى حين أن تدرك أن وجودها في المنطقة رهن لمدى اعترافها بدولة فلسطين وقرارات "الشرعية الدولية كافة دون تجزئة أو انتقاص"، وربط ذلك باعترافها وتطبيقها لمبادرة السلام العربية شرطا لا بد منه..

* تحديث مفهوم العلاقة المشتركة مع القوى الاقليمية المجاورة، وبالتحديد دولتي تركيا وإيران، على قاعدة المصالح المشتركة، والصداقة أو الخصومة تستند الى احترام مصالح الإمة ومطالبها، وفي هذا السياق عند المطالبة بتحرير الجزر الاماراتية العربية الثلاث، من قبل ايران، يجب وضع الإسكندرون العربي كمنطقة سورية عربية محتلة، يجب اعادتها، واي أرض

عربية محتلة في ذات السياق، وتحديد ذلك مع تشكيل القوة العربية لا يتنقص أبدا من السعي نحو اعادة ترتيب العلاقات مع الدولتين أو غيرهما، لكنها علاقات يجب أن تؤسس على قاعدة الوضوح في الحق السياسي..

* تحديد طبيعة العلاقات الدولية، بعيدا عن ما هو سائد من تبعية ساذجة مع الولايات المتحدة ودول الغرب، دون إطار سياسي واضح، وهو ما يستوجب إعادة ترسيم إطار العلاقة وفقا للمصالح العربية، وما يتبعه بالضرورة، إعادة النظر في العلاقة مع روسيا والصين ودول أمريكا اللاتينية، وأفريقيا وآسيا، ضمن منظور سياسي واحد، بعيدا عن الماضي، او الواقع، بل نحو مستقبل جديد..

* إعادة تقييم للوجود العسكري الأميركي في المنطقة، وخاصة القواعد الثابتة، في ضوء تطور الأحداث في المنطقة والجوار، وتقديم "البديل العربي" لحماية من يبحث الحماية..

* دراسة تطوير الصناعات العسكرية العربية بكل أشكالها، لخلق قوة متكاملة وفقا للممكن الصناعي، خاصة وأن هناك اساس موضوعي لصناعة عسكرية في مصر وغيرها من دول عربية، يمكن الاستثمار المالي بها عربيا، وتكون بعضها تحت إشراف القوة العربية المشتركة.

* العمل على دراسة تنوع مصادر التسليح العربي، وفق استراتيجية ترتبط بالأهداف السياسية المتفق عليها..

* ترسيخ مبدأ التنوع في القيادة بالاتفاق، إما على دورية أمين عام القوة المشتركة ورئيس اركانها، أو العمل على وضع مبدأ انتخابات دورية، كما في حلف الناتو أو حلف وارسو سابقا..ودون النظر الى حجم الدولة أو قوتها المالية او العسكرية، من أجل ترسيخ الاحساس بالانتماء للقوة المشتركة، وتجنب ما هو سائد في عمل جامعة الدول العربية..

تلك بعض من أسس سياسية لو أريد حقا العمل على تشكيل قوة عسكرية عربية مشتركة، لتكون "درعا وسيفا" لشعوب المنطقة، وليس رمحا في ظهرها أو كابحا لتطورها السياسي - الديمقراطي، وهو ما يفتح الباب بضرورة، أن لا يكون التدخل الا في حالة خطر يهدد الدولة - الكيان، وليس الحكم أو الحكام..

ملاحظة: بيان اللجان الشعبية لمخيمات اللاجئين في الضفة التهديدي للسلطة الوطنية وحكومتها، يمثل رسالة إنذار سياسي لا يجب أن يتم تجاهلها..المخميات تعيش حالة "إحتقان" يجب العمل على تطويقها، وأن لا يركن البعض على "القوة العسكرية" فلسطينية أو احتلالية..فالإضطهاد كافر جدا يا سادة!

تنويه خاص: فتح معبر رفح لعودة العالقين فقط، مع محاسنه، لكنه لا يسد رمقا ولا يروي عطش محاصر..ولمصر حريتها في العمل وفقا لما تراه لمصلحة أمنها القومي، ولكن عليها الا تغضب من صراخ المحاصرين!

الجهاد الاسلامي.. في "زمن الرويبضة"!

كتب حسن عصفور/ قبل أيام معدودة، أطلق القيادي في حركة الجهاد الاسلامي في فلسطين، خالد البطش تصريحا سياسيا اثار الاهتمام بما احتوى من دعوة هي الأبرز في تصريحات أهل السياسة في "بقايا الوطن"، تصريح دعا العرب الى تعزيز صمود أهل القدس دون تمييز بين أطيافها الدينية، وطالب بدعم خيار المقاومة في فلسطين ضد المحتل الغازي، والى الحذر من "استبدال العدو الصهيوني بأطراف الإمة"، فيما ناشد أن تتوجه جهود الإمة بكافة مكوناتها نحو القدس، محددا أن "الأمة ليست بحاجة الى صفين جديدة بتداعياتها الكارثية على الامة والناس، لكن الامة اليوم بحاجة الى حطين

وعين جالوت لتحرير فلسطين، اولاً ولوقف تمدد الشر الصهيوامريكي ثانياً، كما حسمت من قبل امر التتار في عهد سيف الدين قطز".

قبل زمن قصير، نشرت بعض وسائل الاعلام الفلسطينية، تقريرا أفاد بأن ايران أوقفت الدعم المالي لحركة الجهاد، بعد أن رفضت قيادة الحركة إدانة "عاصفة الحزم" على اليمن، وبالتالي تأييد موقف ايران وتحالفها السياسي من تلك الحرب، كما أن قيادة الجهاد الاسلامي رفضت تأييد بعض أطراف فلسطينية والحكم في سوريا القيام بعملية عسكرية ضد مخيم اليرموك، حيث ترى الجهاد، أن تلك "خطوة غير مقبولة"، وبالتأكيد كان مطلوبا ما هو أكثر فيما يتعلق بمجمل الموقف من الأزمة السورية..

باختصار شديد، القيادة الايرانية وضعت الخيار أمام قيادة الجهاد الاسلامي، المال يعني أن تصبح الجهاد النسخة الفلسطينية من حزب الله اللبناني، تأييد أعمى ومطلق لأي خطوة إيرانية، سواء كانت صوابا أم مصيبة لا يهم، فالمال له سحره خاصة إن كان لفصيل لا يملك علاقات دولية أو عربية او تنظيم دولي يقدم له من الأموال بلا حساب، مقابل "خدمات سياسية" معلومة وغير معلومة..

ولأن حركة الجهاد الاسلامي في فلسطين، لم تنف أو تعلق أو توضح التقارير المنشورة، فيما وصف بالحرب المالية الايرانية عليها، وبربط التقرير مع تصريحات القيادي البطش لمؤتمر اسلامي في بيروت، يمكن القول أنه لا دخان بلا نار، فأقوال البطش وحدها تكفي لتبيان أن "الجهاد الاسلامي" اختارت طريقا واحدا، هو الخيار الفلسطيني، وكانت أكثر قوة سياسية فلسطينية تلتزم قولا وفعلا ومنهجا بمبدأ الخالد ياسر عرفات بـ"عدم التدخل في الشؤون العربية" بالمعني المباشر، دون أن تفقد بوصلتها في التخندق ضد المشروع الأميركي - الصهيوني، ولكن أيضا بحسابات دقيقة، وبلا خلط للأوارق، كما يحدث الآن، من مشهد لا أركان له..

خيار الجهاد الاسلامي في فلسطين، يشكل نقلة نوعية في كيفية ترسيخ اسس العلاقات الكفاحية، وأن الناظم لها ليس المصلحة الذاتية أو سيل المال وحقائبه، بل هو تلك المعادلة المرئية بين فلسطين وعدوها الواضح والمستتر أيضا، وقد لخصها بإبداع دون فذلكة، القيادي البطش في ما قاله بأن "الإمة بحاجة لروح عين جالوت وحطين وقطز وليس مشهد صفين الدموي الانقسامي"، تعابير تكثيفية للحقيقة السياسية التي فقدها غالبية الحضور الفلسطيني، خاصة اولئك الذين تقدموا بولاءات لهذا أو ذاك، بشكل مباشرة أو بشكل غير مباشر، تأييدا أو رفضا متلعثما..

"الجريمة" التي ارتكتبها الجهاد الإسلامي هي تخندقها فقط فيما هو عين جالوتي وحطيني، ورفضها كل الرفض أن تكون "في خندق أهل صفين"، مهما كان اللون أو الزي أو شكل السلاح، اختارت الطريق الى فلسطين عبر صواب السياسة، ورفضت المساومة المخادعة، ولعبة عمرو بن العاص في "الخدعة الكبرى" يوم صفين، يوم باع علي مقابل أرض مصر..

العقاب الذي وقع على الجهاد، هو وقف ما كان سندا لفعلها وقوتها، ورافعا من روافع حضورها، ولكنه كان قادما بلا شروط، وعندما تحول من "عمل خير" الى "شرط للشر" كان الخيار فلسطينيا نقيا وواضحا لقيادة حركة الجهاد، كما كانت البدايات، جهاد من فلسطين ولفلسطين..

هل يكفي القول "شكرا للجهاد" بأن هناك من يحمل روح الوطن بلا "تشويه" أو مقايضة، وأن المبدأ يستحق كل تضحية ممكنة، القول به هو حق ولكن حمايته هو الحق المنتظر كي لا تنتصر روح عمرو وتسود على حساب المبدأ والحقيقة..تلك رسالة الى من يدرك أن هناك من يستحق التقدير دون توسل مهما كانت المسميات..

لقيادة الجهاد، لن تنكسر راية الحق وهناك من يصر على رفعها في زمن الرويبضة ..

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:

"سيأتي على الناس سنوات خدّاعات، يُصَدق فيها الكاذب ويُكذَّب فيها الصادق، ويُؤتمن فيها الخائن ويُخوَّن فيها الأمين، وينطق فيها الرويبضة"..والروبيضة في عصرنا هو التافه حاكما او حكما!

ملاحظة: مهزلة شبان اصيبوا بالعمى ما حدث مع قاضي قضاة الأردن في المسجد الأقصى..الإختباء خلف ريات "الخلافة الخادعة" هو هدية سياسية لمن يريد "تهويد القدس" بأسماء مستعارة!

تنويه خاص: آخر صيحات "ابو الكذب السياسي" شمعون بيريز قوله في ملتقى "دافوس"، بأن غالبية الاسرائيليين يؤيدون "حل الدولتين"..وكأن حكومة نتنياهو انتخبها شعب الواق واق، لكن الحق مش عليه..والباقي عند القارئ!

الحمدالله "يستنكف" الحقيقة السياسية!

كتب حسن عصفور/ لا نعلم هل يتابع الرئيس محمود عباس ما يقوله وزيره الأول د.رامي الحمدالله من تصريحات تمس الشأن الخاص بقطاع غزة، نظرا لحساسية ودقة المشهد فيه، بل وتعقيدات المسألة الانقلابية بكل مظاهرها، الأمنية - السياسية واللغوية، وبالطبع لم يقصد من السؤال كل ما ينطقه الحمدالله، فبه الكثير مما لا يجب أن يقال، قبل أن يسمع، لكن هناك ما يستوجب القراءة وسريعا التوقف أمام مخاطر بعضها، إن لم نقل غالبها..

يوم الاثنين الموافق، 4 مايو - أيار 2015، وبالصدفة البحتة يصادف مرور 21 على توقيع بروتكول "غزة أريحا" بين منظمة التحرير ودولة الكيان في القاهرة عام 1994، تحدث الوزير الأول في حكومة الرئيس محمود عباس عن بعض القضايا الخاصة بعرقلة الحكومة وأسبابها، وبدأ في مخاطبة "الإخوة في غزة"، قاصدا حركة حماس، عبارة تنم عن جهل مطبق بحقيقة

الواقع السياسي في القطاع، حيث يعتقد رامي ونتيجة عدم درايته بالقطاع لا سياسيا وبالتأكيد معيشيا، أن قطاع غزة بات ملكا سياسيا خالصا لحركة حماس، ليخطابهم بـ"الإخوة في غزة"، وهذه ليست سقطة لغوية يمكن المرور عليها، بل هي جزء من مكنون "وعيه السياسي" للمشهد الغزي، متجاهلا بشكل مريب واقع القطاع، وبأن حماس تسيطر بالقوة الجبرية على الحالة العامة، بل أنها أقلية شعبية وباتت سياسية اليوم في القطاع..

ويكمل د.رامي الكشف عن مخزون ثقافته "الإنقلابية" بوصفه الموظفين الشرعيين بأنهم "مستنكفين"، آلاف الموظفين التزموا برفض الانقلاب أو التعامل معه، ليس رغبة ذاتية منهم، باعتبار أن العمل العام في الوظيفة الحكومية، هو تقديم الخدمة للشعب والناس، وسبق أن عمل ألاف من بني فلسطين في أجهزة الاحتلال المدنية، وبعيدا عن "صوابية القرار" من عدمه آنذاك، فقد التزم الموظفون بقرار الرئيس والشرعية، بعدم الذهاب الى العمل تحت أجهزة حماس الانقلابية منذ عام 2007..

وبلا أدنى حساسية سياسية يذهب الحمدالله لوصف الملتزمين بالشرعية بـ"الوصف الانقلابي" لتشويه سمعة موظفي الشرعية، وكأنه يرسل رسالة مبكرة لحركة حماس أن تكف الضغط عليه شخصيا، باعتباره بات متفهما لبعض مما يبحثون عنه، وخاصة مسألة الموظفين ، موظفو الشرعية، والذين رآهم وزير الرئيس الأول بأنهم "مستنكفين"، وموظفي سلطة الانقلاب والذي ربما يراهم د.رامي "الموظفين الشرعيين"..

المسألة ليست تعبيرا لغويا وكفى، فمن يتحمل موقع المسؤولية العامة عليه أولا أن يدرك جيدا تفاصيل المشهد العام، فما بالنا والشخص المتحدث عنه هو الوزير الأول، اي الرجل الأول في السلطة التنفيذية، نظريا، لم يعد يميز بين المصطلحات الانقلابية ومصطلحات الشرعية، ولذا المفاجأة كانت مدوية لمن استمع للخطاب الحمداللي..

والمدهش جدا، ان يقول ما قاله د.رامي، بعد ايام من تصريحات نسبت لشخصيات في الاتحاد الاوروبي عن أنها ستتوقف عن القيام بتغطية رواتب الموظفين الذين التزموا بالشرعية الفلسطينية، تصريحات قال عنها البعض أنها متفق عليها "سريا" بين رئيس الحكومة رامي الحمدالله والرئاسة من جهة، وممثلي الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى، وكان هدفها "جس نبض" رد الفعل لمن يشملهم تصريح الاتحاد الاوروبي، وعلى ضوء رد الفعل سيتم التعامل مع مضمون التصريح..

والمثير أن الحكومة والرئاسة لم تعقبا على تلك التصريحات، رغم مخاطرها السياسية قبل المالية، حيث هناك أوساطا أوربية تعمل بحساب سياسي لم يعد سرا، لتعبيد طريق "مباحثات خاصة" بين دولة الكيان وحركة حماس، واحد السمسارة مكونات من الاتحاد الاروربي، صمت الحكومة والرئاسة لم يكن سوى جزء من "لعبة" يبدو أنها ترمي لتصفية ارث "الشرعية الفلسطينية" في القطاع، ولتمهيد الطريق نحو خلق حالة سياسية خاصة هناك، لغاية في نفس دولة الكيان وبعض من أوساط لم تعد مجهولة داخل صفوف الشعب الفلسطيني..

ان يتساوق الوزير الأول مع "ثقافة الانقلاب" ليس لغوا أو سهوا، بل هو مفهوم سياسي، وأن تصمت الرئاسة بل وتتجاهل ذلك، كما سبق تجاهل تصريحات الاتحاد الاروربي، لا يمكن اعتباره "فعلا غير مقصود"، خاصة وأن الحمدالله بشخصه سبق أن اعلن عن "تشكيل محاكم تفتيش أمنية - سياسية" لموظفي الشرعية لاختيار "الأنسب" وربما "الأنقى سياسيا" ضمن محددات حمساوية خاصة لمفهوم "الموظف الشرعي بالمعني الديني وليس السياسي"..

وعليه، فإما أن يخرج رامي الحمدالله بشخصه صوتا وصورة،كما قال تصريحاته صورة وصوت، للإعتذار عما نطقه من كفر بالشرعية الوطنية، وأن يعلن عن تقديره وشكره لكل موظف دفع ثمنا لإلتزامه بها، او أن يغادر مقر الحكومة ويعود يبحث له عن وظيفة براتب من الاتحاد الاروبي بعد

تساوقه معهم ضد موظفي الشرعية، وليستنكف كما يحلو له الاستنكاف عن العمل السياسي الوطني..

وعلى الرئاسة قبل الحمدالله، أن تعتذر لآلاف الموظفين الذين اختاروا الشرعية مهما كان الثمن، والذي كان حياتهم قبل راتبهم، على مزايا الانقلاب في حينه.. ودون ذلك ستكون هي شريكة في الانقلاب الذي يتم اعداده سرا بين "أوساط اوروبية ودولة الكيان وحركة حماس وعرب وعجم مع بعض المتنفذين في السلطة الفلسطينية" لتمرير أخطر "مؤامرة على الشعب الفلسطيني، "كيان غزة الذاتي المستقل" و"دولة الجدار الذاتية غير المستقلة في الضفة الغربية"..

مؤامرة لن يقتصر تناولها على جملة عابرة، بل ستكون جزءا حاضرا في هذه الزاوية..وهذا وعد أمدي لفضح المؤامرة بكل أركانها..

موظفو الشرعية الحق في القطاع ينتظرون، والا مع السلامة والقلب مش داعليكم..استكنفوا أنتم عن تخريب المشروع الوطني!

مجددا الكرامة لا تشترى ولكنها تباع!

ملاحظة: التفجيرات الأمنية في قطاع غزة هل هي فعلا تشكل حالة جديدة، أم وسيلة أمنية لفرض الارهاب العام بعد أن بدأت "الململة الشعبية ضد قوانين قراقوش" الحمساوية"!

تنويه خاص: صحيح شو اخبار لجنة "الأربعين" المفترض أنها تعتني بجرائم حرب الكيان..السؤال قفز بعد اعتراف جنود الاحتلال بارتكابهم جرائم حرب في قطاع غزة..جرائم لا تحتاج لخبراء ومستشارين ولجان وتشعبات وقنوات ..فقط تحتاج قرار لو كان هناك رغبة في القرار يا "لجنة الأربعين" من أصله!

"الظاظا " يفضح بعضا من "مشروع حماس"!

كتب حسن عصفور/ لا جديد في القول أنه كلما تحدثت قيادات من قطبي "الأزمة الوطنية"، نعرف أن دولة الاحتلال سترقص طربا باستمرارية نجاح "مخططها" في "ديمومة الانقسام"، لكن ايضا عندما تقرأ لبعضهم تشعر أن هناك من يصر على أن يستغبي الشعب الفلسطيني، دون أن يعلم أن الغبي من يستغبي شعبا كالفلسطيني، ومثل تلك النماذج متوفرة، وبكثرة" في الآونة الأخيرة..

لكن ما قام به زياد الظاظا، احد وجوه حماس "اللامعة" اعلاميا في الآونة الأخيرة، وصاحب خط هاتفي يجيب بلغات عدة، الى جانب العربية طبعا، كان له إسهام يستحق القراءة الخاصة، كونه تحدث بيقين غريب عن ملفات شائكة، دون أن يقف ليراجع ما قال قبل النشر، ليس لخطورته فحسب وطنيا، بل لأنه يعيد انتاج ملف "التفاوض" مع دولة الكيان ولكن عبر "جلباب شرعي خاص"..

زياد الظاظا، في مقابلة نشرت يوم الأحد 10 مايو - ايار 2015، أعلن بلا مواربة أن حركة حماس تقوم بالتفاوض مع دولة الكيان، ولكنه تفاوض على "وقف اطلاق النار وليس على تسوية سياسية"، وبترجمة "الكلام الظاظاوي" هناك مفاوضات حمساوية - اسرائيلية من أجل "هدنة - تهدئة" سمها ما شئت..

وبعيدا عن "فذلكة اللغة المستخدمة"، ومحاولة غير ذكية لفصل مفاوضات "التهدئة – الهدنة – وقف اطلاق النار" عن التفاوض السياسي،، فالإعتراف الحمساوي الظاظاوي الجديد، هو تأكيد لما نشر منذ زمن، واشار له القيادي - السياسي المميز في الحركة د.احمد يوسف، واسماه "دردشات"، ففتح عليه بعضا من حماس نيران رشاشاتهم، حتى كاد بعضهم أن يعتبره "خارج النص الحمساوي" سياسية وموقعا..

ولن ننتظر رد فعل هذا أو ذاك، ممن قد يخرجون لينفوا أو يوضحوا أقوال الظاظا، فهو من أبرز شخصيات حماس الآن في قطاع غزة، بل يمكن وصفه بـ"العنوان السياسي" لها في التواصل مع الغرب والوسطاء مع الكيان الاحتلالي، ونشر كلامه في موقع اعلامي رسمي لحماس، فلذا لا مجال للتكذيب لأنه سيكون "تكذيبا كاذبا"..

محاولة الظاظا، اعتبار مفاوضات "التهدئة" ليس مفاوضات لتسوية ليس دقيقا، وليس صحيحا ايضا، فأي مفاوضات مع الكيان هي مفاوضات، فما بالك إن كان الأمر يتعلق "بهدنة عسكرية - أو تهدئة ووقف اطلاق النار"، فحتما حماس ، ستريد مقابل من أجل تلك "الهدنة العسكرية"، فليس معقولا أن تكون من أجل عيون الوسطاء أو حكومة نتنياهو "الجديدة"، وهي الأكثر عداءا وكراهية مما سبقها للشعب الفلسطيني، ولذا يجب أن يعلن الظاظا ما هي مطالبه مقابل تلك "الهدنة"، وكم سيكون مداها الزمني، يوم شهر سنة خمس سنوات أو 15 سنة..

منطقيا يمكن تصور أن حماس ستطالب بـ:

** فتح المعابر بين قطاع غزة، ودولة الكيان، والعمل على توسيع حركة "التبادل التجاري - الاقتصادي"، بعيدا عن المتاجرة بالمقاطعة، كون ذلك سيعود بادخال ملايين الشواكل لخزينة حماس، علها تعوض المفقود من "حصار الأنفاق"..

**العمل على ايجاد "ممر بحري" بين قطاع غزة والخارج، من أجل الحركة من والى القطاع، وفتح باب التجارة الخارجية "السياسية والاقتصادية" بشكل واسع..

***العمل على اعادة بناء وتوسيع ميناء غزة لكي يصبح جاهزا للدور والاستخدام الجديد..

****قد تجد حماس بعد التوصل لاتفاق "هدنة طويلة الأجل" فرصة لفتح باب "شراكة خاصة في حقل غاز غزة" انتاجا واستخداما اقتصاديا..

***** وقبل كل تلك المطالب ستعمل حماس من خلال تلك المفاوضات على تثبيت ذاتها كـ"مفاوض مستقل" عن منظمة التحرير والسلطة الوطنية..

وبالتأكيد هناك مطالب عديدة يمكنها أن تبرز خلال سير "الكلام التفاوضي"..

ولكن ماذا سيكون مطالب دولة الكيان من تلك "المفاوضات غير السياسية"، فليس منطقيا أن تكون لعيون حماس ورعاتها، ولعل أهم ما تريده حكومة بيبي الجديدة، هو إثبات أنه لم يعد هناك "شريك فلسطيني واحد"، في أي عملية ممكنة، بل أن أن رسالة دولة الكيان للعالم، قبل القيادة الرسمية الفلسطينية، ان هناك مفاوضات مع حماس وبالتالي عندما تجد اسرائيل "طرفا يريد التفاوض العملي" يمكنها القيام بذلك..وتلك رسالة سياسية لن تمر مرور الكرام في واشنطن وحلفها السياسي.. بل ويمكن استخدامها كنموذج مع "تحسينات" لبقايا الضفة..مفاووضات هدنة طويلة الأجل ايضا، كما سبق أن جاء في "وثيقة جنيف" بين حماس وممثلي دولة الكيان عام 2006..

ولن تترك دولة الكيان فرصة مفاوضات "الهدنة طويلة الأمد" دون تثبيت طبيعة وحجم ونوع "التبادل الاقتصادي - التجاري" بل ويمكن فتح باب "العمالة" من غزة ايضا، كما كان سابقا، وذلك من أجل منح قطاع غزة، حالة سياسية خاصة، لتصبح واقعا يمكن التعامل معه باعتباره "كينونة ذاتية خاصة"، وهو ما ينسجم ويلتقي مع "مقولة محمود الزهار" الباحث عن "إدارة مدنية ذاتية"..

هذه القضية المركزية التي يدور حولها حديث الظاظا، وكل ما تلاه من حديث أن "عباس - فتح" ليس "شريكا وطنيا"، وأن حماس كشفت "مؤامرة خطيرة لتفجير قطاع غزة" يقوم بها رجال أمن السلطة وعباس، ليس سوى غطاء لتمرير الحقيقة السياسية للمفاوضات القائمة بين حماس ودولة الكيان..

الظاظا أرسل طلقات "مدفيعة مائية" متعددة، مقابل "طلقة واحدة حقيقية"، هي التي تشكل محور وجوهر خطة حماس السياسية المقبلة..مفاوضات "هدنة طويلة الأجل" مقابل "امتيازات بعيدة المدى تفتح الباب واسعا لكينونة غزة الذاتية"، وقد تصبح "نموذجا" لمستقبل "بقايا الضفة الغربية"..

هل وصلت الرسالة للبعض الفلسطيني الحائر، وهل يدرك الرئيس محمود عباس أن كل يوم يتأخر بإعلان "دولة فلسطين" رسميا كبديل وطني و"ثوري" للسلطة يشكل قطار سريع لترسيخ "الفصل السياسي – الكياني" بين جناحي "الدولة االمنتظرة"، وانطلاقة "خلق البديل الموازي للتمثيل الفلسطيني"..

كشف ملامح مشروع حماس السياسي لم يعد معقدا، ولكن الرد عليه واحباطه، بل وهزيمته هو الذي بحاجة لوضوح وفعل غير باب الملطمة الاعلامية!

ملاحظة: لو صدق "الكلام المعبرن"، بأن حماس أصلحت طائرة الخالد ياسر عرفات لاستخدامها ستكون فعلتها تلك من "الكبائر"..فتح قبل القيادة عليها الانتفاض لصيانة حرمة مقتنيات الخالد!

تنويه خاص: "فضيحة وداع" القنصل الأميركي بمشاركة رجال اعمال ومحامين وصحفيين بدت بالتفاعل..الغريب أن غزة دون غيرها فجرت الغضب..والباقي شو ..مبسوط يعني!

اللعثمة الفلسطينية..هل من نهاية!

كتب حسن عصفور/ ما أعلنته حضرة الفاتيكان من تعزيز الاعتراف بدولة فلسطين، ورسالة المحكمة الجنائية الدولية للكيان العنصري، المهددة له بنتائج وخيمة، ما لم يتم التعاون في التحقيق بجرائم حرب ارتكبت في العدوان على قطاع غزة، تمنح الانسان الفلسطيني "طاقة سياسية ايجابية"، رغم غياب تلك

الطاقة، عن القيادة الرسمية، بل ربما ما تقوم به، ومعها قطبي "النكبة الصغرى - ديمومة الانقسام" يرسل طاقة سلبية إحباطية للشعب الفلسطيني، وطنا وشتاتا..

ومع أن حكومة نتنياهو الجديدية، تمثل تكوينا يمنح القيادة الرسمية وجوارها الفصائلي، فرصة قلما تأتي في مشهد سياسي مصاب ليس بالارتباك وحده، بل بالغموض العام في المنطقة وجوارها الاقليمي - الدولي، حكومة تعلن للعالم أجمع، أنها ليست جزءا من "الواقع السياسي"، ولن تكون أيضا لا قريبا ولا بعيدا، خطتها عنصرية ارهابية بلا توقف، وبلا أي درجة من "الغموض الالتباسي" لكي تخدع العالم، فقد قالتها قولا قاطعا: لا مفاوضات الا ضمن شروط تحالف نتنياهو - بينث - شاكيد، المستند الى فكر تهويدي اقتلاعي لكل ما تبقى في "بقايا الوطن" من أرض وإنسان..

برنامج حكومة نتنياهو، يمكنه أن يكون قوة محركة وبسرعة تفوق سرعة الصوت عشرات المرات، لو ارادت القيادة الرسمية وجوارها الفصائلي التحرك لاسترداد زمام المبادرة، والبدء بشن "هجوم سياسي شامل" على الكيان الإرهابي سياسية وأفرادا، فقط ما تحتاجه هو أن تتذكر أنها مسؤولة عن العمل لشعبها وقضيته، بحكم التاريخ والقانون، وأن تقرر مغادرة عربة "اللعثمة السياسية" و"غرفة البلادة المزمنة" التي أصابتها منذ عقد من الزمن..

وبداية تلك المغادرة، هو أن تبدأ حركة نقاش وطني عام، لترسيخ الرؤية السياسية في المرحلة المقبلة، تستند الى القرار الإممي الخاص بدولة فلسطين رقم 19/ 67 لعام 2012، هو ولا غيره قاعدة التحرك، ويجب أن يلتزم به الرئيس محمود عباس قبل غيره، وليصبح واضحا ذلك الاعلان، ان أي تحرك أممي، داخل مجلس الأمن او خارجه هو ذلك القرار، ولذا يجب أن تتوقف الأصوات التي تتحدث عن "مشروع فرنسي" او مبادرة فرنسية ستقدم الى مجلس الأمن، كونها مناورة وليس مبادرة لانهاك قرار الجمعية العامة، وسلبه روحه الأهم..

ونذكر الرئيس عباس فيما قاله هو، يوم 7 ابريل 2015 خلال افتتاح حديقة الاستقلال في رام الله، عندما أكد بشكل قاطع، بأن الشعب الفلسطيني "لا يحتاج لأي قرار دولي جديد بالمعني المتعارف عليه تقليديا، فيما يخص القضية الفلسطينية"، مؤكدا، ان ما يبحث عنه شعب فلسطين، هو "دولة متكاملة" فوق الأرض المحتلة منذ العام 1967، وعاصمتها القدس، وحل عامل لمشكلة اللاجئين وفقا لقرار 194.."، تلك هي أقوال الرئيس ويمكن اضافة أن ما نحتاجه فقط هو وضع آلية لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية لا غير.. تصريح وللاسف يتم ألان تجاهله، بل وشطبه، من قبل الرئيس عباس وبعض من أعضاء اللجنة التنفيذية، ممن يعوضون غياب دورهم السياسي بتصريحات اعلامية سمتها "بالونات بلا لون"، باعادة تكرار الكلام عن "مبادرة فرنسية"..

ما يقال الآن، يمثل مظهرا من مظاهر "اللاوعي السياسي " أدخل البعض مرحلة من متقدمة من مراحل "الزهايمر السياسي" ، فمن اعلان صريح بلا قرارات جديدة، سوى آلية تنفيذية، ومن اعلان صاحب الملفات "متعددة الأغراض" في فتح والمنظمة د.صائب عريقات، بالقول قبل ايام فقط، بأن "القيادة تملك استراتيجية جديدة"، تستند الى المطالبة بعقد "مؤتمر دولي" لوضع جدول زمني لإنهاء احتلال اراضي "دولة فلسطين"، لأنها باتت حقيقة سياسية تتعزز مكانتها يوما بعد، ليس بين دول فحسب، بل وضمن المؤسسات الدولية كافة..

كيف يمكن وصف حديث الرئيس عباس عن "مبادرة فرنسية" يتم بحثها للذهاب الى مجلس الأمن، وبين القطع بطلب عقد مؤتمر دولي، هل بات أعضاء "القيادة الرسمية" وقبلهم رئيسها يتحدثون وفقا للمكان، أو حسب آخر رسول يتحدث معهم واليهم..إذ لا يعقل اطلاقا ان يكون ما تحدث به الرئيس قبل اسابيع في رام الله، بأن لا "قرار جديد"، متماثلا مع قوله في تونس بأن هناك مشاروات تجري لتقديم قرار فرنسي جديد الى مجلس الأمن، فيما رجل ثقته الأول يعلن كلاما نقيضا بالبحث عن مؤتمر دولي، دون اي إشارة الى

مشروع فرنسا، وبالمناسبة هذه المشروع رفضته غالبية القوى الفلسطينية، المشكلة منها اللجنة التنفيذية الى جانب الجهاد وحماس..

بات واجبا أن يعود الرئيس الى أرض "بقايا الوطن"، مع التقدير لكل تحرك خارجي، لأن التطورات السياسية، وبعد تشكيل حكومة الكيان العنصري، وسياساتها الجديدة الطاردة لكل "بقايا الوهم التفاوضي"، تتطلب عقد عملا لرسم "خطة تحرك سياسية" أو إعادة توضيح "الخطة الاستراتيجية الفلسطينية" ورسم خطوطها بوضوح كامل، للخروج من حالة "الزهايمر السياسي" السائدة الآن..

ورشة عمل وطني تنتهي بـ"صياغة الموقف السياسي العام"، لتبدا معها رحلة العمل لتجنيد عناصر نجاحه عربيا ودوليا، ولا ضرورة لاعادة أو تكرار أن الفيصل الحاسم في الخطة الاستراتيجية المفترض توضيحها هو "اعلان دولة فلسطين" وفقا للقرار الأممي، لتنتهي مرحلة انتقالية استمرت خمس اضعاف ما اتفق عليه من ناحية الشكل، ولم يتم الالتزام بعناصرها من دولة الكيان، منذ عام 1996..

وليت الإستراتيجية الجديدة، أن تؤكد بأن الاعتراف الذي تم بين منظنة التحرير ودولة الكيان، بات "كادوكا سياسيا وقانونيا"، وأن الاعتراف يجب ان يكون الآن بـ"دولة فلسطين" ودونه لا اعتراف بالكيان ولا يحزنون، ولتذهب تلك الرسالة الى أقرب صندوق قمامة في مكتب الرئيس عباس..

نعم..سيادة الرئيس عد الى ارض دولتك وابدأ رحلة العمل..وقلها صريحة:

" دقت ساعة العمل الثوري في كفاح الاحرار

تعلن زحف الوطن العربي في طريقه الجبار

الثوار هما الشعب والاحرار هما الشعب

عارفين المشوار"

فهل تعرف القيادة طريق المشوار وتبدأ المسار ..الشعب ينتظر ولكنه يراقب وله في النهاية القول الفصل كونه وحده دون غيره مصدر السلطات!

ملاحظة: لماذا لا تضع قيادة حماس "قواعد اخلاقية" لخلافها أو إختلافها مع قيادة فتح..كيف يمكن لها تبرير ما قاله النائب العبادسة عن رئيس وفد فتح للمصالحة بأنه "نكرة سياسية"..اليس ذلك كلام نكرة يا سيدة..العيب لا يعبر عما قال فهو خارج التصنيف الأخلاقي قبل السياسي..ليت ابو مرزوق يرد!

تنويه خاص: قد يبدو من الضرورة الوطنية أن تحذر الأجهزة الأمنية الفلسطينية في الضفة الغربية، في سلوكها الآن قبل أن تشن اعتقالات "سياسية"..الحذر من أجلها أولا!

اللي ما بتسمى.. اسم على غير مسمى!

كتب حسن عصفور/ لا يترك رئيس حكومة الكيان الاسرائيلي ورأس الطغمة الفاشية الحاكمة يوما يمر عليه، دون أن يرسل من الرسائل ما يمكنه أن يستفز كل حجر فلسطيني، ونظريا يمكنه أيضا أن يستفز "القيادة الرسمية" الفلسطينية، فبعد تعيينه "كبار قادة الارهاب والتطرف" وزراء وشركاء له في مواصلة "المشروع التهويدي" لبقايا الوطن الفلسطيني، ها هو يعلن تعيين ذلك اليهودي القادم من حزبه، رئيساً لطاقمه التفاوضي مع الفلسطينيين..

وقبل البحث في مدى "مهزلة تلك التسمية"، سنأخذ بعضا مما قالته صحيفة "هآرتس" العبرية عن سلفان شالوم، بعد أن تم تسميته كبديل لتسيبي ليفني، إذ أكدت الصحيفة أنه "على خلاف مع ليفني التي أيدت حل الدولتين ودفعت إلى تسوية دائمة مع الفلسطينيين، فإن شالوم لم يعرب قط عن دعمه لإقامة دولة فلسطينية".

وللتأكيد على ذلك ، نشرت بعضا من "أقواله الخالدة" خلال السنوات الماضية، والتي توضح أنه اتخذ مواقف معادية لعملية السلام. وأوردت الصحيفة بعض التصريحات للمسمى "شالوم":

• في نوفمبر 2009 صرح شالوم بأن: وقف البناء في المستوطنات سيكون خطأ فادحاً.

• في أكتوبر 2011 صرح شالوم بأن: الاتفاق الذي يتضمن إقامة دولة فلسطينية لن يتم تمريره/قبوله في اللجنة المركزية لحزب الليكود.

• في مايو 2012 قال شالوم: كلنا ضد الدولة الفلسطينية وهذا أمر منتهي.

• في سبتمبر 2014 صرح شالوم بأن: الضفة الغربية هي القميص المضاد للرصاص الذي يرتديه شعب إسرائيل.

لا يحتاج الانسان أكثر من ذلك "التكثيف" لرؤية هذا الوزير الليكودي، والمصادفة أن ترجمة اسمه "شالوم" الى العربية يعني "سلام"، ومع ذلك فهو اسم على غير مسمى، ولا يحمل من أسمه اي نصيب، لوكان المقصود "سلاما" مع الفلسطينيين، لكنه يتطابق كليا مع "السلام الداخلي مع قوى الارهاب والتطرف الفاشي والعنصرية" في دولة الكيان الاحتلالي..

نأمل أن لا يخرج أي من "حاشية الرئيس محمود عباس" ليعلن انه لا يهم من يكون على رأس "الطاقم المفاوض" من جانب اسرائيل، تمشيا مع سياسة الظهور بمظهر "سلامي" من أجل نيل المحبة الدولية والحصول على ألقاب من كل نوع، حيث أن تعيين شالوم استفز شخصيات عبرية واعلام عبري، واعتبروها خطوة تأكيد، بأن نتنياهو أغلق ملف المفاوضات كليا..

الرئيس عباس، أعاد اشاعة "جو إيجابي" للباحثين عن المفاوضات مع حكومة الكيان الاسرائيلي، وربما يرى هذا الفريق الواهم في تعيين شالوم العنصري فرصة لفتح ملف اعادة "الميت الى الحياة"، من خلال نفخ أوروبي –

أميركي، خاصة وأن وزيرة خارجية الاتحاد الإوروبي موغريني ستحضر للقاء الرئيس عباس وفريقه يوم غد الأربعاء 20مايو – ايار 2015..

لا ضرورة للتأكيد ثانية، أن الحديث عن "المفاوضات" مهما كانت شروطها يشكل خطرا سياسيا على القضية الوطنية في الزمن الراهن وبعدما أصبح للفلسطيني قرار ابلغ من كل القرارات السابقة، وافتراضا ان نتنياهو أعلن استجابته لشرطي الرئيس عباس، والتي تمثل مفتاح العودة التفاوضية، وقف الاستيطان واطلاق سراح الأسرى، وهو ما يمكن اعلانه مؤقتا، لتعود المفاوضات وفقا لمسارها لمدة عام حسبما يطالب الرئيس، وبعد فترة زمنية قصيرة يعود نتنياهو الى ايقاف العمل بما أوقفه، استيطان واطلاق سراح أسرى، بل ولنفترض كل "حسن النوايا في الكون" ونمسح من الذاكرة كل صفات نتنياهو من الكذب الى التفاهة مرورا بعدو المسار السياسي الجاد، ونعتبره إنقلب رأسا على عقب، وواصل المفاوضات دون اي عائق، ما هي محصلة ذلك..

يكون الرئيس عباس وحاشيته التفاوضية، أوقفت العمل بقرار الإمم المتحدة حول فلسطين رقم 19/ 67 لعام 2012، وينتقل المطلوب من كيفية تنفيذ القرار والسبل الكفيلة بتطبيقه، الى البحث في التفاوض عليه، واعادة صياغته، وخاصة ما يتصل بحدود الدولة والقدس ومفهوم "تبادل الأراضي"، وبذلك يمنح الرئيس عباس وحاشيته السياسية "الهدية الكبرى" لنتنياهو وكيانه وحكومته وراعيه اميركا، لالغاء جوهر قرار دولة فلسطين..

وبالتأكيد، ستجدها أميركا فرصة لقطع الطريق على أي تحرك عربي ودولي لفرض قرار في مجلس الأمن يطالب بوضع "آلية تنفيذية" لقرار اعلان دولة فلسطين، تقطع الطريق على فكرة "عقد مؤتمر دولي" ليكون الإطار المراقب لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية الخاصة بفلسطين والصراع العربي الاسرائيلي، استنادا للمبادرة العربية للسلام ..

القضية الفلسطينية لم تعد تحتمل أن تكون "حقل تجارب سياسية"، يمارسها البعض لأغراض لم تعد سرية، فالمطلوب موقف قاطع لا بعده موقف يكتنفه الكثير من الريبة والشك السياسي، والذي يجب أن يكون، ولا غيره: هو تطبيق قرار 19/ 67 لعام 2012 حول فلسطين، بعيدا عن المشاريع التي تعمل على اضاعة المكسب التاريخي..

الرسالة الفلسطينية الى موغريني وغيرها هو أننا لا نبحث عن قرارات أو مفاوضات، بل لدينا قرار واضح جدا نريد وضع آلية لتنفيذه، وأن على اسرائيل أن تعترف بدولة فلسطين وفقا لنص القرار من حيث الحدود والأرض والعاصمة القدس، وبعد ذلك يمكن البحث في سبل العلاقات مع اسرائيل وعقد جلسات لترسيم الحدود والتفاوض على كيفية تنفيذ قرار 194 الخاص بحق اللاجئين في العودة، وما هو عالق بين الدولتين..

لا خيار للقيادة الفلسطينية الا ذلك الخيار، ودونه تكون قد خرجت عن موقف الإجماع الوطني، ومن يخرج عليه سيكون خاسرا للقدرة على تمثيله..الرسالة ليس معقدة!

ملاحظة: تصريح الناطق باسم الرئاسة الفلسطينية ردا على مواقف نتنياهو وزمرته الفاشية بخصوص القدس جيدة جدا، ولكن كيف يمكنها أن تصبح قولا وفعلا..خاصة وأن الفلسطيني لدغ ليس مرتين بل مئات المرات بقول كهذا!

تنويه خاص: تكريم رموز من الأشقاء الاردنيين الذين ساهموا بفعل خاص في الثورة الفلسطينية المعاصرة خطوة تعيد لحظات الاشراق في الوحدة الكفاحية!

المصيبة بكم كانت وستبقى ..وليست في الوسيط!

كتب حسن عصفور/ وكأن يوم الجمعة بات لأهل فلسطين يوما لتصدير المخازي السياسية، ليس فقط بما يقال، ولكن في استغلال خطبة صلاة الجمعة، والمفترض انها تكون دعوة للكفاح ضد المحتل والحض على المواجهة بكل الأساليب لطرده من أرض محتلة، كونه أخر احتلال إستيطاني في كوكبنا، واكثرها قذارة وجرائما وانحطاطا سياسيا وأخلاقيا، خطبة كان يجب أن تكون دعوة للتسامح وتعزيز القيم الوطنية لشعب مثل مفخرة لإمة، وعنوانا لأجيال تبحث عن شق طريق التمرد العام على قوى الإستعمار والردة والظلام..

ولكن ما اصبح بالخطب الجمعية، ومن شقي رحى الانقسام - الانقلاب السياسي في "بقايا الوطن"، يمثل اهانة لا بعدها إهانة لفلسطين الوطن والقضية والعنوان، خطبة طرفي الكارثة الانقسامية - الانقلابية تخرج عن كل ما با بالدين الاسلامي، من قيم إنسانية وجهادية وكفاحية لعدو، ولعل من يراجع خطبتي مسؤول حماس في قطاع غزة، اسماعيل هنية، وكما المستشار الأهم لدى الرئيس محمود عباس وقاضي قضاه الشرعيين، محمود الهباش، سيجد أن "العدو الأول أصبح اسمه الآخر وليس الاحتلال"..

وكان يوم أمس الأول من مايو - أيار 2015، فضيحة من التي لا سابق لها في العرف الوطني، وما تحدث بها لساني الانقلاب، يكشف أن المشاريع التي يتم "سلقها" بمياه التلوث الوطني، وبنار غير نارنا، مغلفة بثقافة "الردة السياسية" وأنها هي التي تتعزز ويكبر شانها في أرض أصيب بمصيبة لم يعد الوصف أي كان يصفها بحقيقتها..

فمستشار الرئيس عباس، إنتقل من الدعوة لـ"عاصفة حزم" تسقط سيطرة حماس في القطاع، الى التأكيد أن "لا مصالحة مع الخيانة والعمالة"، أطلق صفات دون تدقيق أو ربما معرفة بما تعني تلك الكلمات، باعتباره "تخصص شريعة خاصة"، أو انه بحث مرادفا لكيفية اشباع القائد بكلمات يعتقد أنها

ستسقط كل الجدران و"تنزل بردا وسلاما على الرئيس"، دون أن يدرك ان هذه الثقافة غير وطنية من حيث المبدأ والأساس السياسي - الوطني..

فمن يطلق مثل هذا الكلام - الشعار أو "الشهونة السياسية" لتخوين الآخر، تمثل قلاعا لديمومة الإنقسام، ومن يبحث عن ديمومة الكارثة لن يكون وطنيا مهما خلع على نفسه من ألقاب، وخطبة الهباش يوم أمس من ألفها الى يائها تستوجب "هبة فصائلية قبل الهبة الشعبية" لوضع حد لتلك الأقوال التي تديم الكارثة الوطنية ولن تخدم سوى الإحتلال وأدواته بأسمائها جميعا..

فيما خرج علينا رئيس حركة حماس في قطاع غزة، وفي خطبة اختار لها "الحي السعودي" في رفح، كمظهر نفاقي مكشوف، بعد أن اشاعت أوساطه أنه التلفزيون السعودي الرسمي سينقل خطبته، وكأنه "محرر غزة الجديد"، بدأ الترويج لكذبة ليفرض على الناس متابعة ما سيقول، قد يراها البعض "كذبة بيضاء تسويقية لخطاب لا أكثر"..

وما أن تحدث حتى بدأت ملامح خطبة تبحث عن كيفية اثارة إهتمام "العهد السعودي الجديد"، مصدقا ما تروجه بعض الأوساط في أن "باب مكة سيفتح مجددا لاحتضان الجماعة الإخوانية" وأن الرياض ستبدأ في استقبال قيادة حماس، بل وقد يصل الحلم باستضافة مشعل ورفاقه، اشاعات تروجها أوساط حمساوية - إخوانية منذ عدة اشهر، فجاءت "خطبة هنية" لها عنوان مركزي واحد، وهو ارضاء آل سعود بكل الطرق اللغوية المتاحة - الممكنة والمغلفة بعبارات دينية..

وكشف هنية عن غاياته باللجوء الى "الحي السعودي" ليعلن رسميا باسم حركته، التي وافقته عبر قيادي آخر هو محمود الزهار، عن انقلاب حماس على "الوسيط المصري"، للمطالبة بعودة "الدور السعودي" في انهاء الانقسام وتحقيق المصالحة الحمساوية - الفتحاوية، متناسيا كليا أن من خان "إتفاق وقع في مكة لن يصدق القول في أي اتفاق غيره"..

قد يظن البعض أن ذلك ليس سوى دعوة لتعزيز البحث عن سبل للتخلص من النكبة الكبرى التي جلبها الانقلاب الأسود في 14 يونيو 2007، وكأن العقبة تقف في "الوسيط" بين قطبي الإنقسام المستدام منذ 8 سنوات تقريبا، وليس فيهما وما يمثلان من سياسية وأدوات تتحمل وحدها ووحدها فقط نتائج النكبة الكبرى التي يعيشها شعب فلسطين..

فيا سيد هنية، اليمن كانت وسيطا، ويوما كانت السودان، ثم مصر فالسعودية فمصر، فقطر فمصر، بل وتركيا دخلت يوما على الخط، وللجزائر وتونس حصة في التشجيع، حتى الجامعة العربية حاولت، وصيغت مسودات بعدد شعر اي رأس يملك شعرا، وتوصل الطرفان الى اتفاقات موقعة قبل الانقلاب الأسود - العار وبعده، بدأت في عام 2005، و2006 واستمرت لعبة الاتفاق الورقي حتى كان اعلان الشاطئ الأخير في أبريل - نيسان 2014، اتفاقات بعنوان وبدون عنوان، واقسم الطرفان على حمايتها وتنفيذها وضحكا من القلب والشدق حتى كاد الضحك أن يصبح شرطا للمتفق عليه..

ومع كل الوسطاء والاتفاقات والضحكات والدردشات، خنتم أنتم طرفي الكارثة الأمانة الوطنية، لم يتم احترام أي مما تم التوقيع عليه مهما كان مسمى الوسيط..

ولكن لعبة هنية، أوبالأدق لعبة حماس الجديدة، ليس بحثا عن مصالحة فلسطينية - فلسطينية، بل رسائل حمساوية الى العهد السعودي الجديد، أنكم من نثق بكم، بل وأنكم "مرجعية الإمة" و"كبيرها"، رسائل تبحث شكلا من"الفتنة السياسية" بين مصر والعهد السعودي، وفقا لتسريبات امنية - اعلامية قطرية، بأن "العهد السعودي الجديد" سيكون "خيرا للجماعة الإخوانية" بكل مسمياتها المتفرعة، وبالطبع حماس أبرزها الآن، بعد سقوط وتدهور مكانة الجماعة الأم التي تحتضر..

خطبة هنية ليس بحثا عن "وسيط" لإنجاز ما لن ينجز دون ثورة شعبية فلسطينية ضد أدوات "ديمومة الانقسام"، لكنه يبحث غطاءا ماليا وسياسيا

يعتقد ان الرياض بابه الكبير..وعن "إشاعة فرقة سياسية جديدة" ليس بين مصر والسعودية، فالكبار لا ينجرفون لألاعيب الصغار أبدا، لكنه يبحث وضع الرئيس عباس وفتح في زاوية سياسية، اي كان موقفه سيخرج خاسرا منها، فإن استجاب للفخ الحمساوي ورحب سيقع في إشكالية مع مصر، وإن رفض أو صمت ولم يعلق لا سلبا ولا ايجابا يفتح باب الريبة له مع الحكم في السعودية..

نعم لعبة مراميها غاية في الوضوح يا هنية، وحتما لن تحقق أي مما رمت اليه، بل وقد ترتد ببعض من مراميها كـ"حجارة من سجيل" على راميها!

ملاحظة: يبدو أن شراء إمارة قطر سلاح فرنسي من طائرات وصواريخ بقيمة 7 مليار دولار، سيكون هديتها الابرز "لإمارة غزة المحررة"، بعد التصريحات الزهارية المشعلية!

تنويه خاص: لماذا غاب خطاب الرئيس محمود عباس في ذكرى الأول من أيار -مايو، بل وغابت تهئنة الشعب به، هل كان سهوا أم حذرا من الكلام، أم اكتفاء بخطبة جمعة الهباش..عل الأعذار تكون "سليمة النوايا"!

"النظام الفلسطيني"..والهزة المرجوة!

كتب حسن عصفور/ تجاوزا يمكن استخدام تعبير "النظام" لوصف المشهد السياسي في "بقايا الوطن"، إذ ان التقسيم - التقاسم السلطوي القائم لا يمنح القارئ او الباحث ايضا، تقديرا لان هناك نظاما فلسطينيا واحدا، حيث السلطة الفلسطينية المفترض أنها الكيان الرسمي، لا تملك أجهزتها أي "سلطة" على الواقع القائم أمنيا في قطاع غزة، حتى الجانب المعنوي - التمثيلي بات مهتزا، بحكم انقطاع "الصلة السياسية - الانسانية"، وغياب القدرة على تلبية بعضا مما تتطلبه المسؤولية، وينحصرتوواجد "صلاحيات" السلطة في بعض من

مناطق الضفة، سلطات تم انتهاك غالبية ما جاء لها في اتفاقات لم يعد لها "قيمة سياسية - وطنية"، منذ أن قذف بها نتنياهو، الى مزبلة أحد مستوطناته المتنامية على عين السلطة الفلسطينية أجهزة وقادة..

ولأن المصيبة، لم تعد مقتصرة على البعد السياسي لقطبي الانقسام الفلسطيني، بل أخذت تتسارع نحو المظهر الكياني بكامل أركانه، ما أدى الى خروج البعض الوطني للبحث عن "إنقاذ ما يمكن إنقاذه" من تلك الحالة الكيانية، قبل أن "تبتلعها مياه التخريب المنظم"، والتي تحركها أدوات تعتقد أن "الخلاص" من صداع القضية الفلسطينية بات امرا ممكنا، في ضوء ما يسود الواقع منذ الانقلاب الأسود، مع ما رافقه من انهاك شبه كلي للوجود السياسي الرسمي والكياني في الضفة والقدس والقطاع..

ولأن البحث عن سبيل لـ"مصالحة وطنية"، وصل الى قمة انسداد افقه، في ظل ما هو قائم من وقائع سياسية، وأن كل الاتفاقات لم تعد تجدي نفعا ما لم يحدث "إنقلابا مفاجئا" في ميزان القوى العملي داخل "المنظومة السياسية" المتوارثة، سواء ضمن القوى المركزية أو عليها، ما يؤدي الى تشكيل أداة يمكنها أن تعيد للحركة الوطنية، ليس رونقها الكفاحي فحسب، بل يعيد للقضية الفلسطينية مكانتها الريادية على جدول الأعمال العربي - الاقليمي والدولي بعد أن أوشكت على "الإنحدار لأسفل درك"، و"هامشية جدا" في ظل ما يحيق بالمنطقة من تآمر مكشوف..

النظام السياسي يحتاج الى تجديد، هكذا يعتقد البعض الحزبي في "بقايا الوطن"، وهو شعار به بعض من الحقيقة، ولكن "تجديد شباب أي نظام" يستوجب تجديد أدوات التجديد ذاتها، فلا يمكن أن يحدث التجديد بأدوات أصيب بصدأ وصل الى درجة بات الاصلاح معه صعبا، إن لم يكن مستحيلا..

قد يخرج من يقول أن ذلك ليس سوى "طوباوية - خيال سياسي"، خاصة في ظل تداخل قوة الاحتلال مع قوة القديم السياسي الفلسطيني، ما يتطلب البدء

بالممكن من جوانب "التجديد"، ومع ما لذلك من "وجاهة نسبية"، إلا أن الحقيقة التي يمكن رصدها في ظل الواقع القائم، إن المشهد الفلسطيني تعرض، ولا زال، لزلازل سياسية كاد لها أن تعصف بغالبية أركان الوضع القائم، ولكن لغياب قوة العصف والتغيير، وتكلس ما هو قائم من ادوات، استمرار الحال على ما هو عليه، بل واحداره نحو الأسوء وصل الى مرحلة خطر يهدد الوجود الكياني..

وقد يستمر طويلا، الى أن تجد القضية الفلسطينية أن مصيرها عاد لما كان أكثر سوداوية لما قبل إنطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة يناير 1965، تثويرا لمسار منظمة التحرير التي شكلت بقرار قمة عربية قبلها بأشهر عدة..أداة ثورية كسرت كل "المحرمات والمحظورات" لتعلن أن "فلسطين حية شعبا وقضية"..

لا يحتاج المرء الفلسطيني، اينما تواجد لارهاق الذات ليعرف أن "القائم" لم يعد صورة انعكاسية لثورة انطلقت لتنتصر، من أجل تثبيت الهوية الوطنية الفلسطينية، بكل أركانها، الكيانية - السياسية والتمثيلية، بل أن المظهر هو انعكاس لحالة من "الهوان السياسي"، قد تكون هي الأكثر انحدارا منذ انطلاقة الثورة المعاصرة، ولعل الإنقسام بكل تلاوينه شكل القاطرة التي أدت لما وصل اليه الحال الفلسطيني العام، من وهن وضعف وانتكاسة تمثل "عارا وطنيا"..

ولذا فالمشهد الوطني لا ينتظر تجديدا وكفى، بل في حاجة لهزة سياسية تعيد "الصواب الضائع"، وترسم مسارا نهضويا لحركة الشعب الفلسطيني، ضمن ما له من مكاسب تاريخية تجسدت عبر مسار الثورة والعطاء السياسي بكل مظاهره، بما فيها الكيانية المكتسبة ضمن مسار العمل العام، والمجسدة في قرار أممي لدولة فلسطين..

هل هذا ممكن..نعم وجدا، ولكن هل هناك ما يشير الى حدوثه قريبا..المؤشرات لا تمنح تفاؤلا كبيرا، رغم ان "الغضب الكامن" داخل

غالبية شعب فلسطين، وطنا وشتاتا، كفيل بإحداث المعجزات لو انبثقت عناصر تؤمن بقيمة ذلك "الغضب الوطني العام"..

بالامكان احداث "هزة وطنية" تطيح بكل مظاهر التكلس السائدة في أركان "النظام القائم"..ولا تحتاج سوى لايمان بقدرة من يستحق التضحية، شعبا وقضية..

التجديد ممكن، لكنه لن يصل الى المحطة المرتقبة، بأدوات كانت هي سببا رئيسيا في "الانتكاسة الوطنية الكبرى"!

التجديد للأداة قبل الرؤية بات ضرورة لا مفر منها من أجل هزيمة المشروع الاحتلالي، وأدواته أو ما يساعده، ولنصرة مشروع شعب فلسطيني الوطني!

ملاحظة: "الفلاشا" تهز أركان صورة حكومة الطغمة الفاشية في تل أبيب..مظهر يؤكد أن الانقسام الاجتماعي - السياسي في دولة الكيان أعمق كثيرا مما يبدو..هل من يستفيد!

تنويه خاص: نشر اعلاميا أن أجهزة أمن السويد تعتبر "علم فلسطين" "رمزا ارهابيا" ..هل لخارجية "دولة فلسطين" من بيان لشعبها عن صحة ذلك..ولو كان، ماذا فعلت ضد هذا الانحطاط..متى تتوقف سياسة استغباء الناس يا جماعة!

انتخابات.. "اي انتخابات"..."الدولة أولا"!

كتب حسن عصفور/ وتستمر "الإثارة" بين قطبي النكبة الداخلية الكبرى، فوق أرض "بقايا الوطن"، بمسميات لم يعد بالامكان حصرها، فما أن تبدأ بالعد حتى تصل الى نقطة "اللا ممكن" سريعا، ولكن يطفو في لحظتنا

الراهنة، ما يمكن تسميته بآخر حلقات "الإبداع" في مضمار المسار العبثي باسم الانقسام..

فبعد زيارة الرئيس الأميركي الأسبق، جيمي كارتر ولقاءاته في شمال "البقايا"، مع الرئيس محمود عباس، وممثلين عن بعض الفصائل المنتمية لمنظمة التحرير، طالبهم" كبير الحكماء" - لقب مشتق من صفة ينسبها لنفسه ومجموعة اشخاص "لجنة الحكماء" - بأن "الإنتخابات هي الحل"..

وبعدها بقليل، أعلن أحد مستشاري الرئيس عباس، بأن الرئيس حمل "كارتر" رسالة بأن يحضر من "حماس" موافقة خطية على قبولها باجراء الانتخابات، ودون ذلك فلا مجال لها، ورغم ان "الكبير كارتر"، لم يقم بزيارة غزة، وفقا لأسباب أمنية، كما قال هو، ويبدو أن النصيحة جاءته من بعض "اصدقائه في حماس" بخطورة الحالة الأمنية بعد سلسلة تفجيرات غزة..وعليه ستصل الرسالة بشكل مباشر لمن يجلس في قطر، أو ترسل عبر "سفارة أميركية" من اقرب بلد خارج فلسطين الى حيث "المستقر المشعلي"..

ولأن الطلب، قبل الوسيط، أثار حالة من الاستهجان والدهشة السياسية، بأن يعلن الرئيس عباس، أن لا انتخابات دون موافقة خطية من حماس عليها، والحقيقة أن مثل هذا الطلب يمكن اعتباره أحد "العجائب السياسية" في عالمنا المعاصر، فلا سابق له ولا لاحق له، في اي من بلدان الكون، ولا نعلم بعد هل هو طلب من الكل الفلسطيني أم مقتصر على حماس دون غيرها..

فالانتخابات عادة، وكما حدث في أرض "بقايا الوطن" مرتين للرئاسة ومرتين للتشريعي، لم يكن مثل هذا الطلب شرطا لإجرائها، حيث هناك قانون خاص بها، يحدد مسارها وطبيعتها وكيفية حدوثها..

بإمكان الرئيس محمود عباس الاعلان، مثلا، أنه سيبدأ جولة مشاورات سياسية، مع مختلف القوى الموقعة - الموافقة على الاتفاقات السابقة، ليس لأخذ "تعهد خطي" منها، فهو مصر وعازم على اجراء الانتخابات، شاء من شاء وأبى من أبى، باعتبارها أصبحت "ضرورة سياسية" ورافعة لا بد منها

لحماية "النظام السياسي" من التآكل والبهتان، ولقطع الطريق على المشككين والمتربصين بـ"الشرعية الفلسطينية" بكل أركانها، خاصة وأن بعض من حماس، وبعض اسرائيل ودوائر لا تريد الخير لفلسطين بدأت في شن حرب عليها، تحت "غطاء انتهاء الولاية الرئاسية والتشريعية"، فيما مؤسسات منظمة التحرير مصابة بعطل منذ زمن..

لذا لا راد لاجراء الانتخابات، المتفق عليها وطنيا، بأشكالها المختلفة، رئاسية وبرلمانية ولمنظمة التحرير، والتشاور سيكون وفقط من أجل تحديد "طبيعة الانتخابات المقبلة"، فمثلا هل تجرى انتخابات برلمانية ورئاسية لـ"دولة فلسطين" وفقا لقرار الأمم المتحدة 19/ 67 لعام 2012، أم يتم الاكتفاء فقط بانتخابات رئاسة الدولة، وتأجيل البرلمانية، لو قامت دولة الكيان الاحتلالي، بعرقلة انتخابات العاصمة الأبدية القدس الشرقية، وبحث آلية تشكيل برلمان "الدولة المؤقت" من اعضاء "التشريعي المنتهي ولايته وأعضاء المجلس المركزي لمنظمة التحرير" القائم حتى تجديده..

وذلك لأن انتخابات الرئاسة ستجرى في "بقايا الوطن" باعتباره دائرة واحدة، ويمكن بحث امكانية تصويت فلسطيني الشتات ايضا، وفق الممكن لرئاسة "دولة فلسطين" لتجسيد أنه ستكون "دولة كل الفلسطينيين" حيثما كانوا وتواجدوا، وهذه قضية سياسية ووطنية قبل أن تكون قانونية، ولا يمكن التعقيد في اجراءاتها لأهميتها التاريخية، ليس لفلسطين فحسب بل ورسالة للعالم وقبلهم لدولة الكيان أن فلسطين وجدت لتبقى – يمكن مناقشة هذه الفكرة بتفصيل اشمل في مناسبة غير الان لو كان للعمر مكان..

أما الحديث عن انتخابات غير معرفة أو محددة، فذلك يعني أنه لا يوجد أي شكل من أشكال الجدية، وهي ليست سوى محاولة ابتزاز لا أكثر، وإن ذهبنا لدائرة "الشك السياسي"، يمكن اعتبار الحديث العام عن الانتخابات دون تعريف لطبيعتها الكيانية، "محاولة التفافية" على قرار الإمم المتحدة، واستمرار في المرحلة الانتقالية ضمن إطر الاتفاقات الموقعة مع الكيان، وعدم التصادم الوطني العام معه، تحت يافطة "الإلتزام بالمتفق عليه مع

الكيان"، دون أن تلتزم اسرائيل نهائيا بتلك الاتفاقات منذ العام 1996 وحتى يومنا، بل أنها عمليا داست عليها بجنازير مدرعات جيش الاحتلال وبجرافات الحركة الاستيطانية – التهودية..

دون أن يحدد الرئيس محمود عباس طبيعة الانتخابات،بأنها انتخابات دولة فلسطين، فأي حديث عن اي انتخابات سيكون شكلا من أشكال "المؤامرة السياسية" على "دولة فلسطين"، وتساوقا مع الموقف الأميركي - الاسرائيلي لمنع إعلان دولة فلسطين، والمضي قدما بالحالة الانتقالية، كي لا تقع دولة الكيان الاحتلالي وراعيها في صدام تاريخي ومن نوع جديد مع الواقع الاقليمي - العربي..

فاعلان دولة فلسطين، لن يكون حالة مظهرية فحسب، بل سيتبعه مجموعة من الاجراءات التي يمكنها أن تضع الطغمة الفاشية الحاكمة في تل أبيب وكيانها وراعيها الأميركي تحت رحمة الفلسطيني والعربي عبر القانون والتفاعل السياسي المنتظر..

فدولة فلسطين باعلانها ستنهي رسميا كل المرحلة الانتقلية، ومعها يتوقف العمل بكل الاتفاقات السابقة، ليتم بحث شكل جديد من اشكال العلاقة بين "دولتين"، بعد أن تعلن دولة الكيان اعترافها بدولة فلسطين وفقا للقرار الأممي 19/ 67، ودونه سيتم سحب الاعتراف الفلسطيني بالكيان وفق الرسائل المتبادلة عام 1993..ومعها ستبدأ رحلة صراع عامة بين فلسطين الدولة الصاعدة ودولة الكيان التي ستدخل "نفقا مظلما" سياسيا وقانونيا..

سبق ان تم تناول "فوائد اعلان دولة فلسطين" في هذه الزاوية، بعنوان 7 فوائد ويزيد لذلك الاعلان، وعليه لا ضرورة لتكرار ما كتب، ولكن التأكيد هنا على أن أي انتخابات لغير "دولة فلسطين" هي "مؤامرة سياسية" مكشوفة، ويجب من الكل الوطني، أن يتصدى لها، كي لا تقبر فلسطين في بحر ظلمات سياسي ونفق اتفاقات باتت ومنذ زمن بعيد "باطلة شرعا وطنيا"،

و"كادوكا قانوينا" بعد قرار الأمم المتحدة بقبول "دولة فلسطين" عضوا مراقبا لها برقم 194..

المسألة ليست "شكلية" كما يحاول البعض الحديث، لافرق بين انتخابات وانتخابات، فهذا كذب بين بل وشكل من "اشكال الخيانة لحق الشعب الفلسطيني المقر في دولته دوليا"..

إن كانت الرغبة انتخابات لدولة فلسطين سيكون لها ما لن يكون لغيرها..وعندها ستفتح كل أبواب النقاش وسبل تحقيقها..ودون ذلك كله "باطل..باطل ..باطل"!

ونصيحة لشيخ المناضلين ورئيس المجلسين الوطني والمركزي أبو الأديب الزعنون أن يعلق أعمال "لجنة الدستور" حتى يتم اعلان الدولة التي سيكون لها دستورا، وليس "دستورا بلا دولة"..وأكيد القانوني العتيق ابو الأديب يعلم تماما الفرق بين هذا وذاك..

فيا سيادة الرئيس عباس لتعلن"الدولة أولا"، وبعدها كل شيء ممكن!

بالمناسبة شو صار بتوقيعات حماس والجهاد حول المحكمة الجنائية الدولية، وهل بدأت "لجنة الأربعين" عملها أم أنها بعد شهرين لا زالت في طور "نقاش جدول أعمالها وترتيب دور المتحدثين فيها"!

ملاحظة: "الكشف الأمني" عن دور لحركة "الصابرين" في قطاع غزة، يحتاج لتوضيح حقيقة وطبيعة تلك الحركة، وهل وجودها مرتبط بوضع إقليمي كما يقول البعض..معقول!

تنويه خاص: فلسطين في ظل نكبتها لا زالت تنتظر "ميسي السياسي"..ما أروع الابداع ومأ أتعس البلادة والتبلد والنمطية السائدة في بلادنا!

"انقلاب عريقات السياسي" ..رسمي ام شخصي!

كتب حسن عصفور/ في تطور سياسي "كلامي" ملفت جدا، أعلن عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير صائب عريقات، أن " الإستراتيجية الفلسطينية الحالية تقوم على تثبيت المفهوم القانوني لدولة فلسطين تحت الاحتلال والانضمام الى المنظمات والمواثيق والاتفاقيات الدولية ".

عريقات، أضاف، أمام أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني في عمان بتاريخ 11 مايو 2015، " ان المفاوضات حسب الشروط الإسرائيلية لم تعد قائمة، والآن تغيرت المعادلة ونريد مؤتمرا دوليا لإنهاء الاحتلال"، موضحا اننا الآن في "مرحلة جديدة في التعامل مع الاحتلال".

ولم يقتصر "الجديد الكلامي"، عند ذلك فحسب، إذ أشار عريقات الى أهمية الدعوة لانتخابات "برلمان ورئيس دولة فلسطين لأن العالم بات الآن يعترف بنا كدولة"، مع تأكيده على أن السلطة هي "ثمرة كفاح الشعب الفلسطيني، لكن السلطة التي قامت منذ عام 1993 للانتقال بنا من الاحتلال الى الاستقلال قامت إسرائيل بتفريغها من مضمونها وجردتها من صلاحياتها وحرمتها من ولايتها على الأرض والشعب" ولن نقبل بدور وظيفي خدمي لها فقط"..

مقتبسات طويلة تتجاوز المعتاد في التعامل مع أقوال صحفية، نشرت في وكالة رسمية، لم يجر لا تكذيبها ولا نفيها ولا توضيحها، لذا هي صحيحية، وما جاء بها، يشكل " أنقلابا ثوريا" بالمعنى الكامل لتلك العبارة في منهج وتفكير وسياسة القيادة الرسمية الفلسطينية، ولو صدق ما قاله عريقات، بأنه جزء من "استراتيجية جديدة".. يجب أن يعلن ذلك في بيان رسمي للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، كونها الجهة التمثيلية الوحيدة صاحبة وضع الاستراتيجية المطلوبة..

ما أعلنه عريقات، بأن المطلوب "مؤتمر دولي لانهاء الاحتلال"، وهو ما سبق أن أعلنه أمين سر تنفيذية منظمة التحرير، يشكل طردا موضوعيا لفكرة

العودة لمجلس الأمن لإصدار قرار خاص، وتلك فكرة يجب بلورتها بشكل دقيق، مستندة الى اعتبار قرار الجمعية العامة، هو اساس أي افكار أو رؤى تؤدي الى انهاء الاحتلال لأرض"دولة فلسطين المحتلة"، وهو ما سيكون خطوة سياسية هامة جدا..

والتطور الثاني الهام، هو الاعلان بأن "الانتخابات القادمة ستكون لبرلمان ورئاسة دولة فلسطين"، بعد اعتراف العالم بفلسطين، والحق أن ذلك يشكل قفزة هامة جدا، لو صدق القول، بل ويمكن اعتبارها "رأس الحربة" في الاستراتيجية الفلسطينية، وهو ما يتطلب "ترسيما لها" ضمن "إطار الاستراتيجية الشاملة"، ولكن نقطة البداية، يجب أن يكون اعلان "دولة فلسطين" ذاتها، كحقيقة سياسية تمثل تطورا طبيعيا للسلطة الوطنية، وبديلا كيانا شرعيا فوق الأرض التي حددها قرار الجمعية العامة رقم 19/ 67 لعام 2012..

واعلان "دولة فلسطين" يجب أن يستبق كل خطوات "الاستراتيجية الجديدة"، كونها العنوان - المعركة الأم في مواجهة مشروع دولة الكيان العنصري - الاحتلالي، بما فيه "فكرة فصل القطاع عن الضفة والقدس" ضمن "غلاف إنساني"..

اعلان دولة فلسطين هو الإختبار العملي لمصداقية القيادة الرسمية، والتي تتحمل مسؤولية إستثنائية في مرحلة سياسية إستثنائية، ولكي يكون المعلن جادا وجديا يجب أن يأتي في ظل تفاهم وطني عام، لا يقتصر فقط على من يحضرون الاجتماعات الرسمية، بل يشمل قوى خارج اطار اللجنة التنفيذية، كون ما سيصبح "استراتيجية جديدة" يتعلق بمصالح الشعب بقواه كافه.. بل قد يكون من الضرورة الدعوة لـ"مؤتمر وطني عام" لاقرار تلك "الاستراتيجية الجديدة"، لأن المعركة ستتجاوز المتعارف عليه في المواجهة مع المحتل كيانا وأدوات..

ومع أهمية العناوين السياسية، على القيادة الرسمية العمل من أجل اعداد - اعلان تلك الاستراتيجية، وبعيدا عن تفاصيلها لكن نقطة الفصل تبدأ من اعلان دولة فلسطين..وحتما هناك متطلبات لذلك الاعلان، يجب تحضيرها كاملة وقبل الاعلان، خاصة "الوثائق الرسمية" المتعلقة بمواطني الدولة، جواز سفر وهوية ورقم وطني، وكل المستندات المدنية التي يجب أن تكون تعبيرا عن دولة فلسطين، بما فيها طوابع البريد والدمغة، متطلبات تفصيلية قد يراها البعض شكلية، ولكنها هي وليس غيرها تعكس جدية القرار، وتحويله ا من "شعار - مطلب" الى حقيقة سياسية..

وربما يتطلب الأمر اعداد مشروع نظام أساسي قانوني مشتق من النظام الأساسي للسلطة وميثاق منظمة التحرير ليصبح، بمثابة دستور مؤقت، الى حين اجراء انتخابات برلمان الدولة..

المسألة ليست اعلانا سياسيا فحسب، فلكي تصبح واقعا يجب العمل قبل الاعلان لإنجاز كل متطلباتها، فجواز السفر والهوية وجهان للحقيقة الوطنية، ويمكن أن تعمل تنفيذية المنظمة على تشكيل "لجان فرعية خاصة" لبحث متطلبات اعلان الدولة، القانونية والوثائقية"..ولجان لبحث العلاقة الخاصة مع الاردن ومصر، وأيضا طلب جلسة خاصة للجامعة العربية لبحث متطلبات تعزيز موقف فلسطين السياسي – القانوني والاجرائي..خطوات يجب التفكير بها مبكرا!

عناصر لو تحولت الى استراتيجية وطنية ستضع دولة الكيان وكل خارج عن "الشرعية الوطنية" في مأزق تاريخي، ولتلك قراءة أخرى..

هل تبدأ القيادة معركتها السياسية سريعا وفقا لما أعلنه عضوا بها، يمسك بملفات عدة، ويحضى بثقة غير عادية من الرئيس عباس، أم تبقى "قولا على ورق" لتهدئة "الخواطر السياسية" في ظل حالة احباط شعبية لم يسبق لها مثيل، ليس بسبب المحتل وحده، ولكن بسبب العجز الرسمي في مواجهة المحتل، رغم قوة الموقف الوطني..

وقبل النسيان، حكومة دولة فلسطين قطعا لن تكون تلك القائمة لا شكلا ولا مضمونا، فهي لا تستحق لا الإسم ولا المسمى!

ملاحظة: قمة كمب ديفيد بين دول الخليج وامريكا كشفت أن الشمس لا تغطى بغربال، الغضب دفين من دناءة واشنطن.. "أميركا ليست هي الحل" يا عرب..لو عقلتم!

تنويه خاص: عظيمة يا مصر..اهانة ابن عامل النظافة والاستهتار بكرامته أطاحت بوزير سيادي بها في سابقة سياسية نادرة.. مصر تغيرت للأفضل ومع تغيرها حتما ستبدأ رحلة التغيير العام..أهو تفاؤل نعم!

"توصية ذهبية تاريخية"..فهل من يلتقطها!

كتب حسن عصفور/ بعد يوم من نشر تقرير "العفو الدولية" باتهام حركة "حماس"، أنها ارتكبت"جرائم حرب"، ورد "حماس" المتسرع ، وكالعادة بيان لا يروي عطش وقف مفاعيل التقرير، ولا يسمن جوع واضعي التقرير من مطاردة حماس لاحقا، لو استمرت فيما هي عليه، من تفضيل "البلاغة على الصرف"،بعد يوم من التقرير، قدمت السيدة ليلى زروقي، مبعوثة الأمين العام للأمم المتحدة لشؤون الأطفال في الصراعات المسلحة، "توصية بوضع الجيش الإسرائيلي في القائمة السوداء للدول والمنظمات المتهمة بالمس التسلسلي بالأطفال، إلى جانب تنظيمات "القاعدة" وبوكو حرام" و"داعش" و"طالبان"، ودول أفريقية مثل الكونغو وجمهورية أفريقيا الوسطى".

"توصية" يمكن اعتبارها بالتوصية التاريخية الذهبية، نصا وزمنا، حيث جاءت لتضع دولة الكيان تحت ضغط سياسي - قانوني غير مسبوق، منذ قيام دولة الكيان على الأرض الفلسطينية اغتصابا بالقوة والتآمر سواء بسواء، إذ

أنها المرة الإولى في تاريخ الإمم المتحدة التي يمكنها أن تناقش تقريرا لأحد كبار مسؤوليها بهذا المضمون القانوني - السياسي..

ما جاء بالتوصية، وقبل أن تعلن كجزء من تقرير الأمين العام بان كي مون بشأن الأطفال والنزاعات، وضع دولة الكيان وحكومتها امام "رعب" لا سابق لها مواجهته في أروقة الإمم المتحدة، سوى ما كان يعرض سنويا من اعادة "إعتماد دولة اسرائيل سنويا في الجمعية العامة"، لعدم تنفيذها قرار 194 الخاص باللاجئين الفلسطينين، تقليد سياسي - قانوني، تجاهله العرب والفلسطينيين بعد "انفتاح سلامي" ذهب مع الريح، وطار معه "التقليد المرعب"..

المعركة بدأت بتهديد اسرائيلي لواضعة التوصية، الخبيرة القانونية الجزائرية الأصل، والأمين العام بان كي مون لا زال لم يصل الى قرار نهائي بعد حول مصير التوصية، والصراع مفتوح الآن على التوصية لأن تكون جزءا من التقرير أم يتم حذفها لضغط لا محدود من قبل دولة الكيان بالتنسيق الكامل مع "يهود أمريكا"، ولهذا الفعل شكلت حكومة الكيان، "خلية عمل" ضمت فيما ضمت " رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، ووزارة الخارجية، ومن يسمى "منسق عمليات الحكومة الإسرائيلية في المناطق المحتلة" وممثلين عن الجيش الإسرائيلي ومندوب إسرائيل في الأمم المتحدة ".

خلية لا تترك مسار الأحداث تسير وفقا لوعد أمركي أو حتى طمأنة بان كي مون ذاته، بتجاهل تلك التوصية، فلن يهدأ بال حكومة الكيان ونصيرها الأعمي في الولايات المتحدة، قبل أن يتم حرق التوصية جملة وتفصيلا، وربما يتبعها "حرق" صاحبة التوصية سياسيا الى أن يتم طردها من منصبها..

ما تقوم به دولة الكيان لحذف التوصية بات معلوما جدا، فهل يمكن أن تقوم الدول العربية، او بالأدق اللجنة المعروفة اعلاميا باسم لجنة مبادرة السلام العربية، ودولة فلسطين جزء منها العمل على تشكيل "خلية أزمة" لا تهدأ

لمتابعة تطورات التقرير والتوصية، وأن تضع المسألة ضمن أولوياتها المطلقة، وجزء من استراتيجية العمل في الأمم المتحدة، وتبادر الى تحريك كل المؤسسات الحقوقية والدولية، خاصة من يقف الى جانب الحق والقانون..

بالتأكيد، تلك التوصية الذهبية، قد لا تكون جزءا من "ثقافة لجنة الأربعين الفلسطينية" المتابعة لشؤون المحكمة الجنائية الدولية، لكنها وبعد اعلانها يجب أن تتحول لواحدة من مرتكزات العمل لتلك اللجنة، خاصة وأن الحديث هنا لا يشير الى "جرائم جزئية" ولا يحدد مجرما معينا، وجرم لا يحتاج لخبراء وباحثيين دوليين تدفع رواتبهم الخيالية من موازنة السلطة، بل هي توصية على ضوء تقارير شاملة حول "جرائم متسلسلة"، لجيش دولة الاحتلال، وهو ما يمثل سلوكا يضعه الى جانب التنظيمات الارهابية التي يجب تحريمها وتجريمها ووضعها على "قوائم الارهاب الدولية"..

بالتأكيد سيخرج من بيننا ليقول، "هذا هراء" وربما يضيف متفاخرا بـ"علمه وثقافته السياسية الدولية" بان ذلك "عبث لن تسمح أمريكا به حتى لو هدمت الأمم المتحدة بمن فيها وعلى من فيها"، فلا تضيعوا وقتكم في هراء وعبث لموظفة اصلها عربي"، تلك الأصوات معلومة جيدا، وهي لن تهدأ قبل "خلية الإحتلال" و"خلية أمريكا" قبل أن تزيل تلك التوصية من الوجود، وقد تضع كل "عراقيل الكون" لعدم تشكيل "مجموعة أزمة فلسطينية - عربية" لمتابعة تلك التوصية لتصبح حقيقة، وبعدم قيام بان كي مون من شطبها من تقريره..

القيادة الفلسطينية، بأفرعها المختلفة، هل يمكنها أن تفكر خارج "صندوق الارهاب الفكري المسبق"، وتضع تصورا شموليا لكي تصبح "توصية زروقي" واقعا سياسيا، من خلال حركة اتصال واستنفار على مختلف المستويات، وان تعتبرها حقا لا بد منه، وهي تمتلك الآن قدرة تفوق ما كان منذ أشهر، مع تشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة، حكومة تجسد "توصية رزوقي" حقيقتها السياسية - القانونية..

انتفاضة "الشرعية الرسمية الفلسطينية" للدفاع عن "توصية رزوقي" بات واجبا وطنيا يجب أن تجعل منه "واجبا قوميا وأمميا"، برسم حراك فاعل مؤثر، وواقعي جدا، بلا مناقصات وحتما بلا مزايدات..توصية تفتح الباب واسعا، ليس للحديث فقط عن "جرائم حرب" لبعض قادة الكيان، بل اصبح "جيش دولة الكيان" بكاملة "تنظيميا ارهابيا"، وهنا الجديد السياسي التاريخي، الذي يجب ان يكون حاضرا بقوة ما لفلسطين من حق تاريخي وجزءا من رد الاعتبار لشعبها كثمن لجرائم ارتكبها جيش الكيان وقبلها عصاباته المعروفة جدا، التي وصفت في حينه كـ"عصابات ارهاب" قبل أن تخلق "فصائل الارهاب المستحدثة"..

الاستنفار السياسي لقيادة الشعب الفلسطيني وممثله الشرعي - الوحيد، واجب وليس طلبا أو منة، وهو حق لو تنازلت عنه لوضعت نفسها تحت طائلة "الاشتباه التاريخي"..المسألة ليست عرض حال وتمنيا عليها، بل ضرورة قيامها بالتحرك لكي تكون تلك التوصية جزءا من التقرير.. وبالتأكيد لها من الأدوات الكثير الكثير، لو أردات..

والى حين أن تتذكر القيادة الرسمية دورها ووظيفتها نحو شعبها، فإن الأمل يحذونا بأن تبادر مجالس ومؤسسات حقوق الانسان والمنظمات القانونية في فلسطين التاريخية بحدودها المعلومة من رأس الناقورة شمالا الى رفح جنوبا، ومن البحر الى النهر للإستنفار العام وتشكيل "خلية أزمة" غير حكومية تبادر الى العمل كي لا يتم سرقة التوصية في غفلة من "القيادة الرسمية" وجوارها الفصائلي..

توصية تاريخية تستحق جهد تاريخي!

ملاحظة: الرئيس محمود عباس تحدث عن "علاقة توأمية" بين الاردن وفلسطين..طيب ليش ما أعلنت واتحاد الرياضة دعمكم للأمير علي ضد "رمز الفساد الرياضي"..حتى بعد الفضيحة لا زال بلاتر خياركم..وعلاقة توأمية كيف ومن وين يا رئيس!

تنويه خاص: هل رغبة رئيس دولة الكيان بعدم "الممانعة التفاوضية" مع حماس جاءت تنغيصا على القيادة الرسمية، ام تحضيرا لقادم جديد برعاية "أهل الذكر السياسيين"..سؤال يتطلب وقفة مطولة!

حقد سياسي وغباء اعلامي ضد مصر من زمرة بلا "هوية"!

كتب حسن عصفور/ بعد أن انتهى لقاء من أجل التحضير لعقد مؤتمر خاص بنزع "الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط"، وفشل بالوصول الى النتيجة المرجوة بتحديد موعد للمؤتمر، سارع الاعلام الإخواني - القطري والتركي، ومعهم بعض وسائل اعلام يشرف عليها عزمي بشارة الى شن هجوم سريع على مصر، تجاوب معه بعض وسائل اعلام حماس المصاب بتبعية لا إرادية لذلك التحالف، واتهامها بأنها كانت وراء الفشل وقدمت "خدمة جليلة لاسرائيل"، وأفشلت التوصل لوثيقة تحدد عقد المؤتمر..

ونظرا لتأخر مصر في ردها، لأسباب غير مفهومة، وسرعة انتشار الأخبار القطرية - الرتكية و الإخوانية، وتعدد مصادرها بحكم تنوع وسائلها وتسمياتها، ظن البعض أن تلك "حقيقة سياسية"، بحيث لم يتصورن أحد، ان تصل درجة التزوير السياسي - الإعلامي الى تلك الدرجة من الانحطاط والصفاقة، بل والخيانة الوطنية، لتزيح الاتهام عن كاهل أمريكا وحلفها السياسي، لترميه بحقد نادر وخيانة غير مبررة على مصر..

ساعات وتصدر مصر بيانا كشف كل الحقيقة، بأن امريكا وكندا وبريطانيا لعبت دورا سياسيا معطلا، بعد أن اتجهت الإمور نحو الاتفاق، وفجأة انقلب الموقف الأميركي ليعطل البيان الذي كان على وشك النهاية، ولم تشر وسائل اعلام الحلف القطري - التركي والإخواني وتابيعهم، الى تلك المعلومة، بلا أي مبرر سوى السقوط السياسي - الوطني والأخلاقي، وبالتأكيد لم تكن

الحقيقة ما تبحث عنه تلك "الزمرة" بقدر أن تقوم بحملة تشويه لمصر، وتغطي على موقف أمريكا لخدمة الكيان الاسرائيلي، حتى ولو لعدة ساعات..

وبدأت الحقيقة تنكشف بعد تصريحات ديبلوماسيين غربيين لوكالة الأنباء العالمية "رويترز" إن مقترحات مصر كانت تهدف إلى الضغط على إسرائيل". وتقول "واشنطن وإسرائيل إن البرنامج النووي الإيراني هو الخطر الحقيقي في المنطقة"، ولذا اتهمت امريكا وحلفها مصر بأنها من دفع للضغط على اسرائيل فلجأت امريكا للإعلام الحاقد لتمرير الخدعة السياسية الكبرى..

ما حدث أن الولايات المتحدة، كندا وبريطانيا رفضوا القرار حول عقد مؤتمر نزع الأسلحة النووية في الشرق الأوسط حتى مارس 2016، والذي ترفضه إسرائيل أيضا، ورفض القرار على الرغم من أن الصيغة النهائية منه تضمنت الكثير من البنود التي تجاوبت مع الطلبات الإسرائيلية.

وقالت ممثلة الولايات المتحدة إن القرار: "لا يتوافق مع السياسة الأمريكية"، وبحسب أقوالها فإنه على الرغم من أن "الولايات المتحدة تدعم نزع الأسلحة النووية من مناطق كثيرة في العالم، فإنها تعتقد أن المبادرة لنزع الأسلحة من هذه المناطق يجب أن تصدر عن الدول الموجودة في نفس المنطقة من خلال "اتفاق كامل وشراكة مع كل الدول في المنطقة".

وخلال الجلسات التي عقدت الشهر المنصرم في نيويورك، طلبت مصر تحديد تاريخ أخير لعقد الجلسة من أجل البحث في نزع الأسلحة النووية من دول الشرق الأوسط، وكانت إسرائيل، وهي لم توقع على معاهدة نزع الأسلحة النووية قد عارضت هذه الخطوة. وقال المندوب المصري في نيويورك بعد رفض القرار: "هذا يوم حزين للدول الموقعة على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية". وأشار المندوب المصري أن مصر عملت من أجل التوصل لاتفاق واسع بشأن القرار المذكور.

ولأن الكذب دائما عمره قصير، مهما طال زمنه أيضا، فساعات حيث تقدم رئيس وزراء حكومة الكيان، ورأس الطغمة الفاشية الحاكمة في اسرائيل، بتوجيه رسالة شكر وصفت بأنها "نادرة في عهد أوباما " على قيام الولايات المتحدة بمنع قرار كان من المحتمل أن يصدر - الجمعة - عن الدول الأعضاء في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، والتي كانت تنوي التصويت على عقد مؤتمر خاص بنزع الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط.

وأشار مسؤول إسرائيلي أن "نتنياهو قال لوزير الخارجية الأمريكي إن الولايات المتحدة قد أوفت بتعهداتها التي قطعتها عام 2010 بكل ما يخص المسألة النووية". وقال نتنياهو لكيري إنه "يقدر موقف الرئيس باراك أوباما وموقف كيري والجهود التي بذلها الوفد الأمريكي في جلسة الدول الأعضاء في نيويورك."

هل ما حدث في واقعة المؤتمر مصادفة أم مؤامرة، أم كما يمكن أن يعتبره البعض الساذج خطأ اعلامي وسوء فهم قد يحدث، أحيانا، لكن الحقيقة التي لا يمكنها أن تسقط ان تلك الوسائل لم يعد لها من عدو سوى مصر، وتعمل بكل السبل غير المشروعة لتشويهها وتشويه موقفها حتى لو كان به خدمة لاميركا ودولة الكيان الإسرائيلي..

فعلا أنه يوم حزين، بعدم التوصل لاتفاق لحشر دولة الكيان، وحزين وأكثر باستمرار السقوط الأخلاقي - السياسي لأمريكا، والتي لن تتنازل يوما عن رعايتها للكيان مهما حدث، الى أن تصبح القوة العربية قادرة على لجم من يسرق العرب علانية ويستخف بهم..

لكن الحزن الأكبر هو ذلك الانحدار السافل جدا لزمرة لم يعد لها حدود في السقوط، فلا محرمات وطنية ولا قومية ولا حتى أخلاقية من أجل تحقيق مشروعهم التخريبي العام في المنطقة، والذي سقط تحت أقدام شعب المحروسة وثورتها في يوم خالد 30 يونيو 2013!

ملاحظة: حسنت فعلا فرنسا بتأجيل مشروعها الخاص لـ"تصفية القضية الفلسطينية"، حتى لو جاء بفرمان أميركي..المشروع الفرنسي هو الأخطر لردم ما تبقى من حقوق شعب يعيش مرحلة تيه سياسي بإرادة "مسؤوليه"!

تنويه خاص: هناك تهديد صريح وعلني من "فقراء وايتام" ضد بنك فلسطين..هل يمكن لإدارة البنك توضيح موقفها، أو ان تمارس سلطة النقد مسؤوليتها قبل الانفجار!

"حماس تحت الخطر"!

كتب حسن عصفور/ منظمة العفو الدولية ليس بتلك الجهة التي يمكن اعتبار تقاريرها ذات "مهنية صادقة" بالمعنى القانوني والسياسي أيضا، ولا يغيب عن ما تصدره من تقارير "البعد السياسي الخاص"، والذي يتقارب في بعض منه مع الأهداف الأميركية، ومع كل ما عليها من ملاحظات جادة وحقيقية، لكن لا يخفى مدى تأثير ما تنشره على الرأي العام الدولي، بل وعلى مؤسسات دولية مختلفة الأغراض والمهام..

وآخر طبعات تلك المنظمة، أحد التقارير التي تدوالتها مختلف وسائل الاعلام بكل اللغات الحية، تقرير منظمة العفو الدولية" أمنستي"، عن قيام حركة حماس بارتكاب جرائم حرب وحشية، "تقشعر لها الأبدان، تعرض فيها فلسطينيون اتهمتهم حماس بمساعدة اسرائيل للتعذيب والقتل، والتي يعد بعضها جرائم حرب تهدف الي الانتقام وبث الخوف في ارجاء قطاع غزة."، وفقا لتقرير المنظمة..

ولمزيد من "الإثارة السياسية" يغلف فيليب لوثر مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التقرير بـ"مسحة إنسانية"، بقوله: "إنه لأمر مروع لأقصى حد أنه بينما كانت إسرائيل تنزل الموت والدمار بشعب غزة على نطاق

هائل.. انتهزت قوات حماس الفرصة لتسوية الحسابات بلا رحمة، منفذة سلسلة من عمليات القتل غير المشروع وغيرها من الانتهاكات الجسيمة."

من الطبيعي أن تخرج قيادات حركة حماس، برد فوري على التقرير، بأنه ليس سوى "أكاذيب ودسائس تستهدف المقاومة ونضال الشعب الفلسطيني"، وقد يزيد آخرون بأن التقرير يرمي لـ"مساواة الجلاد الصهيوني مع الضحية الفلسطيني"، بل ربما يذهب آخرين الى ما هو ابعد من ذلك ليتهم تلك المنظمة وتقاريرها، بأنها تأتي لخدمة "العدو الإسرائيلي وتخفيف ما ارتكبه من جرائم حرب"، مضافا لذلك ما سيخطر على بال أي ناطق من "عبارات لغوية دسمة جدا"، دون أن يفكر ولو للحظة، أن المسألة ليست "سباقا لغويا في النحو" في الرد والرد المضاد، بل كيفية الصرف!..

ولعل وسائل إعلام جماعة "الإخوان" وتحالفها، بما فيه إعلام حركة حماس، وعت قبل أسابيع قليلة في "فخ" تقارير المنظمة بترويجها تقرير عن مصر وثورتها وحكمها، وكأنه حقيقة مطلقة، ولم تقف لتفكر بأن تلك التقارير لم تأت من فراغ، ولا لوجه الله والانسانية، وأنها حريصة حقا على "الجماعة الإخوانية" والحريات الديمقراطية في مصر وغيرها، لكنها لم تكن سوى ضيق أفق وغباوة سياسية تحضر لحظة العمى السياسي، وكراهية مغلفة بحقد من نوع خاص..

وبعيدا عن ما حدث، فإن حركة حماس مطالبة فورا بالعمل على الرد على التقرير على طريقة "العدو الصهيوني"، حيث لا يكتفي بالإنكاروالشتيمة، بل أعلن انه شكل لجنة "قانونية" لبحث أي "خروقات حدثت خلال الحرب على قطاع غزة"، سلوك ليس الهدف منه مطلقا معرفة مدى ارتكاب جيش دولة الكيان لجرائم حرب، فهي بالنسبة لهم "حق توراتي" لقتل الفلسطيني حيثما توفر له ذلك، ولا يخفي ذلك غالبية وزراء حكومة نتنياهو الجديدة، لكنهم يحاولون التلاعب والمناورة، ولأخذ مزيد من الوقت لكيفية التحضير لتطويق تلك التقارير..

وقبل ايام حذر مسؤولي المنظمة حكومة الكيان الاسرائيلي من عدم التعاون معها وتقاريرها، وهو ما يمكن أن يعتبره البعض شكلا من أشكال "الحيادية" بعد ان اتهمتها بارتكاب جرائم حرب خلال الحرب على قطاع غزة..

ولأن المسألة جدية جدا، يجب أن تسارع حماس العمل والتحضير الجاد والمسؤول لتجهيز ما لديها لمواجهة التقرير، والذي قد يشكل "سكينا حقيقيا وحادا جدا" على رقبة الموقف الفلسطيني المتجه الى المحكمة الجنائية، ولذا مطلوب من حماس، وبعد أن تصدر ما يحلو لها من بيانات لغوية، ان تذهب لخطوات عملية لتجنب الضرر المتوقع من تقرير "العفو الدولية" من خلال بعض الإجراءات التي قد تكون ضرورية ومنها:

*الاعلان عن تشكيل لجنة مهنية تضم ممثلي منظمات حقوقية فلسطينية عاملة في القطاع" لبحث ما اشار اليه التقرير، والتدقيق بها..

** العمل على تحضير الملفات كاملة لمن تم تنفيذ حكم الإعدام به خلال الحرب أو بعدها، خاصة المشتبه بتعاملهم مع قوات العدو خلال الحرب، خاصة وأن حماس أعلنت في حينه أنها قامت بـ"محاكمة المتهمين محاكمة عادلة"، ولذا لتضع نتائج تحقيقاتها ومسار المحاكمة بين يدي اللجنة المفترض تشكيلها..

*** الاتصال مع "حكومة التوافق" الفلسطينية، مع كل ما لها وعليها من ملاحظات كارثية، لكنها هي واجهة الشرعية الرسمية، من أجل تنسيق الموقف والعمل على كيفية الرد ومواجهة التقرير..

**** العمل على التنسيق مع اللجنة الفلسطينية الخاصة "لجنة الأربعين" بمتابعة المحكمة الجنائية الدولية، ويمكنها ان تدعو وفدا منها لزيارة قطاع غزة، والوقوف على كل ما له صلة بتلك المسألة، خاصة وان حماس لم تعارض تشكيل اللجنة، بل هي ممثلة بها بشكل أو بآخر، ولها مندوب مسمى، هو د.غازي حمد..

***** الطلب من الرئاسة الفلسطينية، بالعمل على تشكيل "خلية قانونية - سياسية" مشتركة بمشاركة وزارتي الخارجية والعدل، للعمل في الساحتين العربية والدولية، وتنسيق الجهد في مخاطبة الجامعة العربية والإمم المتحدة، ومجلس حقوق الانسان في جنيف، ومؤسسات عالمية ذات ارتباط بتلك القضايا..

بالتأكيد هناك كثير من الخطوات الهامة الإخرى يمكن أن تكون ضرورة، بعد تشكيل خلية الأزمة السياسية - القانونية، لكن الأهم هو البدء العملي في مواجهة التقرير، فحماس فعليا "تحت الخطر"، ولا يمكن الاكتفاء بعض بيانات كاملة "البلاغة والنحو" ولكنها في الواقع "خالية من الصرف"..

الجدية في التعاطي مع التقرير، وتطويق مخاطره ضرورة وطنية فلسطينية، قبل أن تكون حماية لحماس وبعض قادتها الذين قد يصبحوا "مجرمي حرب" بين ليلة وضحاها..

هل تسلك حماس الطريق السوي، أم تلجأ لـ"المكابرة"، والتي لن تجدي ولا تنفع سوى بعض من "احبابها"..

حماس مطالبة بالتصرف كفصيل مسؤول وقبل فوات الآوان، وكي لا يصبح تقرير "العفو الدولية" ذريعة يستخدمه البعض لعدم الذهاب الى المحكمة الجنائية، ومطاردة دولة الكيان وقادتها باعتبارها "كيان مجرم حرب" وخطر على الإنسانية..

لا تسمحوا للمتربصين بأي حجة، لوقف الانطلاق نحو لاهاي..والكل في "وطننا يعرف الكل" نوايا ومواقف..

ولم يعد سرا بأن هناك "تبادل مصالح" قد حدث "مال مقابل التجميد"..والي مش فاهم عمره ما فهم!

ملاحظة: لعبة قادة دولة الاحتلال لاستخدام "الجهاد الاسلامي" للعدوان ساذجة أكثر مما يجب..الصاروخ له أكثر من اب بالتأكيد، لكن كشف أمه مسؤولية حماس!

تنويه خاص: قيادي فتحاوي يبشر بان الرئيس عباس سيدعو "القيادة الفلسطينية" الى لقاء عاجل لبحث "مقترح نتنياهو"..طيب شو ممكن نفهم من هيك حكي يا جماعة الخير، كلام بصراحة بيكركب..ولنا وقفة مطولة مع فرقة "المفاوضات حلا وحيدا"..لو كان للعمر زمن آخر!

دويك الارهابي جدا..و"حكومة بيبي" الإنسانية جدا!

كتب حسن عصفور/ لا يمكن رؤية "وقاحة سياسية" كتلك التي حدثت ضد رئيس المجلس التشريعي عزيز دويك، بعد أن قررت حكومة نتنياهو، سجنه لمدة عام مضافا لها غرامة مالية ببضع آلاف من عملتهم، حكم يمثل قمة المهزلة السياسية التي تسيطر على المشهد الراهن..

هناك العشرات من النواب الفلسطينيين، مختطفين بذرائع مختلفة، لا حدود لكذبها، وأبرز المخطوفين الأمين العام للجبهة الشعبية احمد سعدات وأيضا الشخصية البارزة مروان البرغوثي، عضو مركزية فتح، وآخر المختطفين كانت النائب عن الجبهة الشعبية خالدة جرار، لكن ما حدث يوم أمس 25 مايو /أيار بالحكم على رأس الشرعية الفلسطينية، يمثل مهزلة لا بعدها مهزلة..

بعيدا عن الانتماءات السياسية لرأس الشرعية، وأي نائب مختطف من قبل قوة البغي العدواني، وطغمته الفاشية الحاكمة، فما صدر من حكم مر اعلاميا وكأنه خبر عادي جدا في المشهد الفلسطيني، لا يستحق سوى بيان كتب على "مضض" ليستنكر الحكم ويطالب بإدانته، خبر كان له أن يحدث "هزة" لا

تهدأ حالها، أمام ما حدث، لمحاكمة الرجل الثاني في هيكل السلطة الوطنية، وفقا للقانون الأساسي، رغم اختطافه أيضا، منذ خطف الحالة الفلسطينية بين رحى الانقسام..

كان يفترض، نظريا، أن يدعو الرئيس محمود عباس الى عقد لقاء طارئ للقيادة الفلسطينية، ومناقشة سبل مواجهة الحكم الاحتلالي على رأس الشرعية البرلمانية، ورسم طريق العمل للإفراج عنه، وزملائه من نواب الشعب الفلسطيني وقياداته، لقاء يرسل رسائل لكل المؤسسات ذات الصلة بدءأ من الجامعة العربية والبرلمان العربي، وصولا الى الأمم المتحدة، والبرلمان الأوروبي، كان مفترض أن لا يمر وقت بعد إصدار الحكم العجيب دون أن يدرك رأس الفاشية في تل أبيب، ان ما صدر ضد د.دويك هو قرار حكم ضد الشرعية الكيانية لفلسطين..

وبالتأكيد، كان الاعتقاد أن تسارع مختلف الكتل البرلمانية لعقد "جلسة طارئة"، بلا رقم للمجلس التشريعي، دون حسابها بنصاب أو ما يحزنون، فقط جلسة لمرة واحدة تعلن رفضها للحكم الجائر، ثم تشكل مجموعة عمل لمتابعة قضية اعتقال النواب ورئيس المجلس بعد الحكم عليه، ولأن عقد الجلسة الطارئة مرفوضا، حتى ولو لقضية هامة جدا ولمرة واحدة، كي لا تعتبر "سابقة خطيرة" لعودة عمل البرلمان، بكل ما يحمله من "مخاطر" على ما هو قائم من تسلط قانوني - سياسي، فكان ممكنا كبديل دعوة كل كتل البرلمان، دون استثناء، من فتح وحماس حتى الطريق الثالث، اجتماع يعلن عنه ويتم تغطيته اعلاميا، ومنه تبدأ حركة فعل لفضح حقيقة الخطف لنواب الشعب ورئيسهم..

ولا تحتاج حركة الفعل كثيرا من الجهد، لكشف أن الارهاب والعنصرية ولا غيرهما هما سيد الموقف لدولة الكيان الاسرائيلي، فاعتقال نواب الشعب والحكم بسجن رئيس البرلمان دون القيام بأي عمل يمكن اعتباره "تهديدا" وجوديا للكيان، مقابل حكومة بكاملها تمثل "تهديديا سياسيا ووجوديا" لشعب فلسسطين دولة وكيان وقضية، وبالامكان الطلب من دائرة الاعلام في

الرئاسة او التشريعي لإعداد ملف خاص بآخر أقوال وزراء حكومة نتنياهو، ونائب وزير الخارجية حوطوفلي ومدير عام الخارجية الجديد دوري غولد، والذين لا يرون في الأرض ما بين البحر ونهر الأردن سوى أرض يهودية، لا غيرهم، وبالطبع لولا الحرج من الأردن لعادوا لشعار الليكود التاريخي "الضفة الغربية لنا والشرقية أيضا"..

كيف يمكن أن يمر الحكم بسجن رئيس البرلمان الفلسطيني، وهو لا يملك من التهم سوى أحاديث عن وطنه وأرضه، فيما كل تشكيلة حكومة نتنياهو، وأبرزها "البيت اليهودي" لا يرون في العرب الفلسطينيين سوى كائنات خلقت من أجل لقتل، وأن الاستيطان هو "حق توراتي"، وأن كل فلسطيني ارهابي ما دام حيا..

لم يكن هناك فرصة لفضح حقيقة الارهاب والعنصرية والفاشية لحكومة اسرائيلية، كما هي هذه الحكومة، ولا يحتاج المرء سوى تجميع تصريحات كل مكونات الحكومة الاسرائيلية، ضد الشعب الفلسطيني، بما فيها تصريحات نتنياهو عشية الانتخابات التي قالها، لا دولة ولا حوار، وقام بعمل عنصري تحريضي بدعوة الناخب اليهودي للخروج لانتخابه لقطع الطريق على العرب..عنصرية "نقية"..

اي فرص يمكنها أن تكون "هدية سياسية" كما هي هذه الحكومة، لو كان هناك رغبة بالتحرك من أجل "الحق الفلسطيني"، ما حدث بالحكم على رئيس المجلس التشريعي د.عزيز دويك يجب أن يتحول الى طاقة فعل لفضح الجريمة التي حدثت ضد نواب الشعب..

فقط ما هو ضروري لذلك، أن يتجاهل البعض الانتماء السياسي للنواب المختطفين، وثانيا ان تتوفر النوايا الحقيقة للدفاع عن كوكبة مختطفة لهوية وطنية، مقابل حكومة تمثل قمة الإرهاب الفكري - السياسي، ورمزا للعنصري الكريهة، والتي لم يعد لها مكان رسمي الا في دولة الكيان الاسرائيلي الاحتلالي..

هل تتذكر القيادة الرسمية أن الحكم بسجن رئيس البرلمان هو عمل يستوجب التحرك الفعلي، كونه حكم ضد الشرعية الكيانية، وليس إصدار بيان، "آخر الليل" كي يقال أنه تم الاستنكار والادانة وتصبحون على خير..!

ملاحظة: تسريبات اعلام حماس حول مقترح "دولي" لانشاء مطار في غزة باشراف الأمم المتحدة، يثير السخرية المطلقة، ويكشف عشق البعض لفتح قنوات اتصال مع الكيان تحت أي مسمى وذريعة.. بلاش تذاكي بمسحة الهبل!

تنويه خاص: خبر يتحدث عن احتجاج شخصيات عالمية ضد عقد مهرجان في بلاد التشيك يحمل اعترافا بضم الكيان للقدس الشرقية..هل خارجية فلسطين على علم به..ولو علمت ماذا فعلت..أفيدوا شعبكم افادكم الرب!

"صرخة ملادينوف" من أجل غزة.. تنتظر مغيثها!

كتب حسن عصفور/ الحديث عن "كارثة قطاع غزة" الانسانية والسياسية لم يكن بحاجة الى "إستدلال" مبعوث الإمم المتحدة الى الشرق الأوسط، ملادينوف، البلغاري الجنسية" ليخبرنا عن وصفها، ومخاطر استمرارها، وما يجب فعله من أجلها، لكن كلماته أمام مجلس الأمن، وهو يعرض تقريره عن الوضع في فلسطين و قطاع غزة يستحق كل التقدير..

المبعوث الدولي، تحدث بلا أي مجاملة سياسية لأي طرف، فهو قالها صريحة، "غزة يائسة وغاضبة من الجميع"، وخصص اسرائيل ومصر وحماس، بالطبع دون أن ينسى القيادة الرسمية الفلسطينية، وإن لم يقلها صراحه، مستخدما تعبير الجميع قبل التخصيص، مؤكدا أن استمرار الغضب واليأس لا سبيل لوقفه سوى "الانفجار"، والذي قد يحدث في أي لحظة كانت، ما لم تتحرك أطراف المسؤولية..

تحدث المبعوث رافضا النشاط الاستيطاني وداعيا حكومة نتنياهو العمل علة تحقيق "حل الدولتين"، لكن الأهم فيما قاله كان خاصا بالوضع في القطاع..

نعم وبكل صراحة، قطاع غزة يمر في "اسوء كارثة سياسية - إنسانية"، منذ النكبة الكبرى بإغتصاب غالبية الوطن الفلسطيني عام 1948، وهجرة مئات آلاف الى القطاع، من المدن والقرى الفلسطينية القريبة اليه، قطاع غزة، لم يشهد حصارا شاملا، واستخفافا سياسيا بما يعيشه، كما هو اليوم، ولذا جاءت "صرخة ملادينوف" حقيقة ساطعة، بل مدوية في أرجاء المعمورة..

إن كانت دولة الكيان الاسرائيلي تمارس حصارها على قطاع غزة، بل وتستخدمه بشكل علني لدفعه نحو "الانفصال المؤقت أو الدائم" كما تتمنى، فذلك لا يمثل أي لون من المفاجآت، خاصة وأن اليمين العنصري يدير شأنها منذ أمد طويل، وهو دون غيره أول من إقترح في ثمانينات القرن المنصرم، "وضعا سياسيا كيانيا خاصا" لقطاع غزة، عندما ارسل رئيس وزراء الكيان الاسرائيلي في حينه مناحيم بيغن رسالة للقيادة الفلسطينية، والزعيم الخالد ياسر عرفات، يقترح فيها "حق تقرير المصير لقطاع غزة"، والرئيس محمود عباس يعلم ذلك تفصيلا، فكان الرد دون الضفة الغربية والقدس، هو مقترح لا يستحق بحثه من الأصل..

وتكررت المقترحات الإسرائيلية لاحقا، ومنها مقترح شمعون بيريز عام 1994، وقبل البدء في تطبيق الشق الخاص بالاتفاقات على الضفة الغربية، مقترح جاء به الى الخالد ابو عمار في غزة، شكل تطويرا لمقترح بيغن سالف الذكر، و سافل المحتوى، يدعو لإقامة "دولة مستقلة ذات سيادة في قطاع غزة مع حكم وظيفي ثلاثي في الضفة الغربية"..وكان الرفض السريع من الخالد، حتى أنه لم يعرضه للنقاش العام في أي إطار رسمي، لكونه لا يجب أن يمنح وقتا لنقاشه قد يعتقد البعض انه "مؤشر لإمكانية القبول"..

واليوم تطل تلك المشاريع برأسها، ولكن بشكل وثوب جديدين، لا تحدد طبيعة المشهد، اهو "تقرير مصير" او "دولة خاصة" أم "حالة كيانية هلامية"، يمكن

ان تتشكل فيما بعد، وتحت ضغط الحاجة التي لم تعد مقبولة لا وطنيا ولا قوميا ولا إنسانيا، سارعت حكومة نتنياهو في فتح خط تفاوضي مع حماس عبر قطر وتركيا، لإنشاء ممر بحري مع قبرص التركية، وهو ما أكده نائب رئيس حماس اسماعيل هنية في محضرلقاء له مع شخصيات نقابية حمساوية، نشرته صحيفة لبنانية يوم 19 مايو 2015، أكد أن هناك "مفاوضات بين اسرائيل وحماس من خلال تركيا وقطر لانشاء الميناء البحري"، والذي تراه حكومة نتنياهو "الممر الآمن - السريع" لبدء حركة "الفصل السياسي لقطاع غزة عن دولة فلسطين" راهنا، فيما تحاول حماس وقيادتها تسويقه كمخرج للأزمة الإنسانية..

ولأن مصر هي الطرف المباشر، والذي يملك أداة إسقاط ذلك المشروع، بكل أبعاده، فهي تتحمل مسؤولية كاملة عما يحدث في المشهد الراهن، مع إغلاقها معبر رفح تحت مبررات لم تعد مقنعة أبدا، فلا يوجد أي مبرر أمني أو سياسي يبقي المعبر مغلقا كل هذه الفترة، وبالتأكيد، لم يكن صائبا تصريحات رئيس الوزراء المصري المهندس ابراهيم محلب بأن لغزة معابر عدة غير رفح، نظريا كلامه صحيح، لكنه تجاهل أن كل تلك المعبر تحت سيطرة اسرائيل وتستخدمها لتمرير أخطر صفقة سياسية على فلسطين، وكلما طال اغلاق معبر رفح، كلما تسارع تمرير مخطط "الفصل الآمن"، ولذا فمصر الشقيقة، وقبل القيادة الرسمية الفلسطينية ستتحمل مسؤولية تاريخية فيما سيكون من مصير سياسي لقطاع غزة..

ولأن حماس لا تملك "مشروعا سياسيا وطنيا" كامل الأركان، ولا زالت أسيرة بشكل كبير الى مشروعها الإخواني/ مهما حولت التضليل، فهي لم تفعل ما يجب فعله من أجل كسر الحساسية المصرية نحوها، خاصة بعد أن احتفلت بحكم الإخوان رقصا وطربا ومظارهات كان على رأسها اسماعيل هنية بجلبابه الأبيض، ولطمت شر لطم بعد أسقاطه عبر ثورة شعبية لا تمحى من ذاكرة الشعوب، لطمت بشكل علني وصريح، بل أن كتائبها العسكرية خرجت في مسيرة عسكرية استفزازية على الحدود مع مصر، رافعة

شعارات "رابعة" و"الاخوان" في رسالة تحد ساذجة الى ما لانهاية، ولم تعتذر لاحقا عنها، وكل ما صدر تبريرها بأنها ردة فعل لا أكثر، من البعض الإخواني..

بصراحة حماس لن تفعل شيئا لتحسين العلاقة مع مصر، بل وبعد صدور الأحكام القضائية ستتسع رقعة "الحساسية السياسية - الأمنية" معها، خاصة وأن الأحكام ستعني تسليم من بات متهما الى الأمن المصري لاحقا، وهو ما لن يكون ممكنا في الوقت الراهن، بل أن بعض قيادات حماس ، ستعمل كل جهدها لزيادة رقعة الخلاف مع مصر للمضي قدما في "مشروع ممر الانفصال البحري الآمن"، لأن أردوغان يراه فرصة ليستخدم معاناة قطاع غزة لمحاربة مصر وشن حملة تشويه ويبدو وكأنه "الخليفة العثماني المنقذ".. ولذا من يطلب من حماس التخلي عما هي عليه سيكون "ساذجا" لا اكثر..

القيادة الرسمية الفلسطينية، تقف متفرجة على كارثة قطاع غزة، بل وهناك بها من يتمنى أن تنجح حماس وقطر وتركيا مع دولة الكيان الاحتلالي في تمرير مشروعهم الانفصالي، ولو كانت غير ذلك، لناقشت الأمر بكل جدية مع الشقيقة مصر، وأن لا تتماشى مع تبرير الاغلاق الذي لم يعد شأنا أمنيا مصريا، بل بات شأنا وطنيا فلسطينيا..

باختصار اغلاق معبر رفح يعادل فتح ممر الانفصال البحري..معادلة لا تحتاج لمزيد من الشرح، فهل تفعل القيادة الرسمية ما عليها من مسؤولية وطنية، أم تكتفي بالحديث عن "مؤامرة الفصل" في الصالونات أو البيانات التي لم تعد لها قيمة مطلقا، لأنها بيانات لغوية لا أكثر تبحث إدانة حماس وليس حلا لكارثة قطاع غزة..

"صرخة ملادينوف"، بداية مرحلة جديدة..فهل تستجيب لها أطراف المعادلة عدا دولة الكيان، ام يتم رميها في البحر علها تسحب معها قطاع غزة أيضا، كما تمنى يوما ما الاسرائيلي اسحق رابين!

ملاحظة: منذ أن وصف بابا الفاتيكان الرئيس عباس بأنه "ملاك السلام"، وكل اعلامه ومسؤوليه يحاولون تبرير وتفسير الكلمتين بعد أن غضبت دولة الكيان.. ما أقزم العرب في كثير من الأحيان!

تنويه خاص: احصاءات مركز "مدى" ونقابة الصحفيين في فلسطين، عما ارتكبته دولة الاحتلال وجيشها ضد الصحفيين لا يجب أن تقف عن النشر باللغة العربية فحسب، بل يجب أن يتم توزيعها كما هي داخل الإمم المتحدة..شهادة تستحق التقدير والاهتمام في آن!

عار عليك يا محمود.. يا "ابو الحكم الذاتي"!

كتب حسن عصفور/ وكأن هموم الشعب الفلسطيني بدأت في الانحسار حتى لم يجد الحمساوي محمود الزهار من قضايا تشغل تفكيره سوى اجترار "سخافات سياسية"، لم يعد من الممكن لا وطنيا ولا أخلاقيا أن لا يتصدى لها الكل الوطني، وفي المقدمة منهم قيادة حركة حماس، قبل قيادة حركة فتح، إن كانت فعلا هي "حركة تحرر وطني فلسطينية"، كما سبق وأعلن أول رئيس لها د.موسى ابو مزروق..

أن تتجرأ شخصية هي بذاتها تجسد أكثر الشخصيات الاشكالية وطنيا، بل وحمساويا ايضا، ليس الآن فحسب بل ومنذ زمن بعيد، على المساس والطعن في وطنية الخالد ياسر عرفات قائد الثورة الفلسطينية المعاصرة، ومفجر نارها التي اكتوى بها أعداء الشعب الفلسطيني، ورسمت طريق الكفاح الوطني ورفع راية فلسطين في كل محافل العالم سياسيا وثوريا، في حين كان الزهار يعيش في حالة "سكون سياسي" هو وجماعته، وهو الذي لكثير من قيادات حمساوية أمنية وسياسية ملاحظات خاصة عليه قبل غيره، ومعلومة ما هي تسميته في اوساطهم..

كيف يمكن للزهار، الذي سقط سقوطا مدويا في انتخابات المكتب السياسي لحماس، ويعرفه من شارك في المؤتمر الأخير، أن يصل به الانحدار للقول أن "اسرائيل تخلصت من ياسر عرفات بعد أن استخدمته"، اي عار هذا يا محمود..

لا اعرف هل حقا يمكن مناقشة شخص يتلفظ بهذه الدناءة السياسية، على رمز الثورة والقضية، والذي دفع حياته ثمنا لها، وخاض واحدة من أعظم المعارك السياسية على الأرض الأميركية في قمة "كمب ديفيد" عام 2000، معركة سياسية تشكل أحد معالم العنفوان الثوري، لقائد لم يأت بفعل فاعل كما حدث مع آخرين، ولم ينتظر لانطلاقة الثورة عشرين عاما بعد الاحتلال، ولم يأت في ظروف شابها الكثير من التساؤلات، ولا تزال..

أي عار سيلحق بمحمود الزهار بأن يجرؤ التفكير وليس القول على الخالد ابو عمار، والذي أطلق النداء الأشهر في المعركة الكبرى ضد المحتل وأدواته، بمختلف مسيماتها، عام 2002، "يردونني أسيرا ..وانا أقول لهم شهيدا شهيد شهيدا" ..قالها وجيش الاحتلال يحاصره بمختلف انواع الأسلحة بعد ان قامت حماس بتنفيذ تفجير داخل أحد مطاعم تل أبيب وهم يعلمون جيدا أن اي عملية تفجير سيكون ثمنا لها رأس الخالد ياسر عرفات..

لا اعلم كيف سترد حركة حماس على السفالة السياسية التي تحدث بها المدعو الزهار، مع التقدير المطلق لاستشهاد ولديه، وللأسف فإنه بما تفوه أساء لهما قبل الاساءة لحركة وطنية شاملة..

الزهار الذي يعمل ليل نهار، وعبر أدوات يعلمها هو وبعض قيادات حماس على تحقيق "حلم مشترك له وأمثاله ودولة الكيان الاحتلالي، لإقامة كينونة إخوانية في قطاع غزة، ولم يعد يخجل اطلاقا من قولها بدل المرة عشرات المرات، بل وأنه يتباهى بها وكأنه سيقدم على تحرير الوطن المغتصب، التفاخر بكينونة انفصالية في القطاع، والتطاول على الرمز الخالد ياسر

عرفات وجهان لذات الانحطاط والدناءة الوطنية، ولا لغة يمكن ان تكون لوصف أقوال الزهار الا تلك..

الزهار الذي يعلم كثيرا من أبناء وقيادات حماس ما له وما عليه، ولسنا في وارد اعادة ما كان يردده الشهيد الحمساوي عبد العزيز الرنتيسي، والذي دفع حياته ثمنا لأنه بدأ في العمل من أجل "صياغة عهد جديد بين حماس والشهيد الخالد ياسر عرفات"، فكان الخلاص منه للخلاص من إمكانية تصويب مسار علاقة وطنية وطنية..

وليت القائد القسامي الكبير محمد الضيف يملك من القدرة على الكلام ليعلن القيمة السياسية للخالد ياسر عرفات والقيمة السياسية لمحمود الزهار، والذي بات يشكل أحد القنوات مع دولة الكيان لترتيب اقامة "الكينونة الغزية"، وهو لم يعد يخفي تلك الحقيقة السياسية، بل أنه بات يتفاخر بها وكأن هناك "جدار واق" تشكل لحمايته..

مطلوب من قيادة حماس ادانة تصريحات الزهار ومحاسبته عليها ، ومطلوب من حركة فتح ورئاستها تعليق كل اشكال الاتصالات مع حماس حتى الاعتذار عن انحطاط الزهار السياسي - الاخلاقي والتصريحات غير الوطنية، ومحاسبته عليها، وأيضا يجب أن لا تصمت فصائل العمل الوطني من الجهاد ومرورا بفصائل منظمة التحرير والشخصيات المستقلة..

مطلوب غضب حقيقي ليتعلم أمثال هذا الزهار أن النيل من الخالد ليس خط أحمر فحسب بل وعمل محرم على أمثاله الذين سيكشف المستقبل كثيرا من اسرارهم التي لا تشرف ابدا، الغضب الوطني والشعبي يجب أن يكون الفعل لاسكات تلك الأبواق الدخيلة..

تصريحات الزهار "اب الحكم الذاتي لغزة"، لا يجب أن تمر مرورا عابرا، فهي مؤشر شكل جديد من أشكال "المؤامرة" للنيل من ثورة شعب أعادت لفلسطين وشعبها مكانة وهوية تم اغتصابها، ويبدو أن هناك نسخة جديدة يتم

الاعداد لها بأمثال هذا المتطاول..فحقدهم على الثورة الفلسطينية المعاصرة يبدو أنه لا زال مخزونا!

اي مصادفة سياسية تلك التي جمعت بين تصريحات الزهار للتطاول على الخالد ياسر عرفات، وبين تصريحات صحفي صهيوني يدعى يواف شاحام وأيضا للتطاول على ياسر عرفات قبل 24 ساعة من تصريحات "اب الحكم الذاتي محمود الزهار"..يبدو أن موجه التربية السياسية بات واحدا!

ملاحظة: هل حقا يقوم الرئيس الأميركي الأسبق كارتر بدور وسيط بين حماس والسعودية، وما هو "الثمن المتبادل"..سؤال من وحي "العبقرية الزهارية"!

تنويه خاص: تصريحات رئيس وزراء المغرب حول الأحداث التي شهدتها المنطقة تمثل ركلة بحذاء لمحور قطر تركيا الاخوان وراعيهم الأميركي..مهم جدا قراءتها بهدووووووووووء!

مستشار الرئيس لشؤون قطاع غزة!

كتب حسن عصفور/ بالطبع لا يوجد مثل هذا المسمى للرئيس محمود عباس، رغم وجود عشرات من المستشارين، بألقاب ومسميات مختلفة ومتعددة الدرجة، من وزير الى سفير، او ما دونها لا نعلم..

لكن الحديث عن ذلك المسمى بات أكثر من ضرورة وطنية أولا، وسياسية ثانيا، وإنسانيا - خدماتيا ثالثا، حيث أصبح واجبا على الرئيس عباس أن يسمي أحد أبناء القطاع من خارج دائرته المحيطة به مباشرة، منصب بصلاحيات بمسمى "مستشار الرئيس لشؤون قطاع غزة" وبدرجة نائب

رئيس وزراء، ولمدة تنتهي بانتهاء "الوضع السياسي الشاذ" الذي يعيشه قطاع غزة..

والتسمية لا يجب أن تكون ممن يحملون "القابا وأوصافا ووظائف حالية"، بل شخص آخر وخارج الدائرة التي باتت على غير صلة بالوضع القائم، سوى بخلق مزيد من العقبات..والصلاحيات مطلوبة للمستشار الجديد، بداية لغياب الحكومة أو ما يعرف بمسمى "حكومة التوافق"، عن قطاع غزة وهمومه وقضاياه المتشعبة والمتعددة، بل أنها وخاصة رئيسها أساءوا كثيرا لأهل القطاع، وكانت "رحلاتهم" اليه موضع "تندر عام" بينهم، حتى وصل الأمر بأن تتلاعب حماس بحالة "الغضب" وتنشر ما اسمته "فواتير اقامة الوزير الأول ووزراء الحكومة"، وهو فعل لا يستقيم مع روح الإخوة.. لكنه حدث وبدأ انتشارها "نميمة" لا بعدها نميمة..

لذا لا يمكن اعتبار أن الحكومة حاضرة في القطاع، رغم الخدمات وبعض المهام التي يقوم بها وزراء منها مقيمين في القطاع، ولكن السمة العامة أن الحكومة تبتعد عن الاحساس بالقطاع سكانا وهموما، قضايا ومشاكل..وليس صدفة أن يتفض "موظفي الشرعية" في أكثر من مناسبة عبر البيانات والرسائل ضد "حكومة التوافق"، ولولا الحرص على الشرعية الوطنية، لإنتفض هؤلاء علانية وعبر مظاهرات مدوية ضد حكومة الرئيس عباس، والتي يصفها كثير منهم بأنها "حكومة رام الله"، وهي أسوء ما يمكن اطلاقه من صفة لها، كونها تحمل اهانة سياسية لـ"الشرعية" أولا، والرئاسة ثانيا، والحكومة ثالثا، لكنها الحقيقة..

تعيين مستشار للرئيس لشوؤن قطاع غزة، لا ينتقص اطلاقا من وحدة الربط السياسي - الوطني لجناحي "بقايا الوطن" - دولة فلسطين المنتظر اعلانها يوما، وستعلن حتما شاء من شاء وعرقل من عرقل، ولكن التسمية نظرا للواقع القائم، من غياب التواصل العملي - الجاد بين أجهزة السلطة والقطاع، أو أجهزة الشرعية به، المعلقة - المعطلة، ولذا ليس صدفة أن تصدر قرارات تمس كل "موظفي الشرعية"، وتعتبرهم خارج "التصنيف الإداري" وأحالتهم

الى مخزن ينتظر "مساعدة حكومية باسم راتب"، ولم يكن مستهجنا على ضوء ذلك، أن يبدأ وزير الرئيس الأول باستخدام المسمى الحمساوي لوصف "موظفي الشرعية" بـ"المستنكفين"، دون أن يساءل من أي جهة رسمية او برلمانية، وبالطبع تجاهلت الرئاسة ذلك، دون إدراك مخاطر تلك الثقافة الحمساوية التي تسللت الى عقل وزير السلطة الأول، واتبعها بسلسلة قرارات تنال من مكانتهم الوظيفية، وكأنهم اصبحوا عبئ على كاهل الحكومة..

لو أن هناك مسمى مستشار الرئيس لشؤون القطاع، وبصلاحيات وهيئة عمل تساعده وتقوم بتنظيم ومتابعة كل ما يتصل بالقطاع، وتقدم اسبوعيا في تقرير خاص للرئيس لاختلف الوضع كثيرا، ويمكن لهيبة المستشار أن تكون معبرة عن الواقع، كفاءات وطنية، وليس حكرا لحركة فتح، وتحدد صلاحياتها كي تتمكن من متابعة كل شؤون القطاع، وهناك عناوين عدة لذلك..

المهم أن يبدأ الرئيس عباس في اعادة طريقة التعامل مع قطاع غزة، وضرورة البحث في أشكال مبتكرة وجديدة، وبعيدة عن "البلادة القائمة" الآن، خاصة وأن غالبية من تم تسليمهم مناصب ومهام وصفات وألقاب لم يؤدوا ما يجب القيام به بطريقة ترضي اهل القطاع، والذريعة دائما جاهزة عندهم لتبرير الفشل او التقصير، حماس تمنع، حماس ترفض، حماس لا توافق، سمة العجز تسيطر بدل الابداع والتحدي، لكنهم ينشطون جدا لو تعلق الأمر بتقارير "كيدية" تضر أكثر مما تفيد..

سيادة الرئيس محمود عباس، بيدك وحدك قرار انصاف قطاع غزة بكل مكوناته الوطنية - السياسية، وليتك تمنحه من وقتك ما يستحق، وتطلب من مكتبك اعداد تقرير بكل ما نشر في الآونة الأخيرة لتعرف أن الكارثة تتنامى، ليس من حماس ولكن قبلها من "أهل الشرعية الوطنية"، فلا تقذف بهم الى "قارعة طريق الانفصال" الذي بدأت ملامح تكوينه تتزايد، وبعد تصريحات القيادي الحمساوي زياد الظاظا، بخصوص "مفاوضات تهدئة طويلة الأمد" بين حماس ودولة الكيان، وتجاوب معها سريعا مسؤول جيش الاحتلال في

"المنطقة الجنوبية" سامي ترجمان، بأن مصالحهم متبادلة مع حماس، ومصلحتهم تفرض وجودها صاحبة "السلطة هناك"..

تصريحات كان لها أن تحدث هبة سياسية من جنين حتى رفح، لكنها لم تهز بدن أحد، فـ"البلادة" باتت سمة مسيطرة على المشهد العام..

سيادة الرئيس إمنح نفسك وقتا وفكر بذلك، واستشر أهل الخير من غير المتواجدين حولك، استمع لغيرهم وسترى أن "ام الكوارث" تتعاظم في القطاع، وكأنها لا تعني من تسميهم مسؤولين ومستشارين ومناصب بلا حصر..

قطاع غزة ومستقبله الوطني بيدك وحدك، وليس بيد حماس او دولة الكيان..!

ملاحظة: أن تعلن أجهزة حماس الأمنية عن اسماء من حركة فتح، متهمة بالتفجيرات، ولا تجد موقفا من الحركة يثير علامات استفهام..وهذا بعضا مما يفرض تسريعا بتشكيل "هيئة عمل خاصة" لقطاع غزة!

تنويه خاص: هل يمكن تحديد أولويات العمل السياسي الفلسطيني، بعيدا عن رحلات ولقاءات وتصريحات لا نعلم الشخصي من الرسمي بها، ولما تغيب اللجنة التنفيذية كليا عن المشهد، هل هو صدفة سياسية أم تعمد سياسي..لغاية في نفس من يغيبها..سؤال مش أقل!

معبر رفح كـ"تعويذة للمشروع الانفصالي"!

كتب حسن عصفور/ بعيدا عن قيام مصر الشقيقة بفتح المعبر خلال ساعات ولساعات أيضا، فالمسألة في اغلاق المعبر الطويل بات أحد أهم "قضايا النقاش" الداخلي للمواطن الغزي أولا والفلسطيني ثانيا، ليس بصفته المعبر المباشر الوحيد للقطاع الى العالم الخارجي، كما يشاع كثيرا، بل لأنه الرابط

السياسي والحيوي الوحيد لقطاع غزة، بالعرب والعروبة منذ أغتصاب فلسطين واقامة دولة الكيان عليها عام 1948، ولذا فالمسألة ليس في أن يكون هناك ممر او طريق لخروج أهل القطاع الى خارجه، بل كيفية تأمين رابط حيوي سياسي ووطني، كي لا تصاب حركة الانتماء العروبي لأهله بـ"عطب سياسي مفاجئ" يصعب اصلاجه..

ولأن نقاش قضية المعبر واغلاقه أخذت منحنى مختلف الأشكال، مع محاولة ربطها بمفهوم "الأمن القومي المصري" وأهميته والحرص عليه، خاصة مع تنامي قوى الارهاب الأعمى بعد سقوط الجماعة الإخوانية وأدواتها الحاكمة بصدفة سياسية لا أكثر..

ذات المفهوم والحرص، بل وربما بعصبوية قومية أعلى، هو ما يدركه سكان القطاع قاطبة، عدا أقلية لا تدرك مصلجتها الوطنية بسبب غمامة وعمامة ليست من "النبت الوطني الأصيل"، وعي انغرز في تراب فلسطين وتراب القطاع منذ القدم، وتعمق مع مصر الناصرية، التي منحت لقطاع غزة، ميزات لم تمنحها لأرض المحروسة واهلها، وبلا اطالة في بحث ماهية "العشق السياسي" بين أهل القطاع وأهل المحروسة، إذ يصبح "عيبا سياسيا " تكرارها في كل أزمة طارئة..

باختصار فتح معبر رفح مسؤولية قومية مصرية، تتجاوز كل الاعتبارات الأمنية، مع كل الأهمية لها، ليس تقليلا من خطر الارهاب وأدواته على مصر أمنا وترابا، ولكنه حرصا على "امن مصر القومي الشمولي"، والذي يبدأ من أخر بقعة في فلسطين حتى تصل الى رفح الفلسطينية ومنها الى ارض مصر ومحيطها العام، ترابط لا يجوز فكفكته بمعادلات جزئية، قد تلحق ضررا مضاعفا بأمن مصر القومي..

معبر رفح، بات رمزا سياسيا قبل أن يكون معبرا بريا لحركة مواطن، او بضائع أو اي من أشكال العبور الانساني، وتزداد أهميته وخطورته في آن، مع انكشاف حجم "المؤامرة السياسية"، التي لم تعد مجهولة ولم تعد خافية

على أحد، مؤامرة تنفيذ الحلم الصهيوني بانشاء "كيان مستقل ذي نزعة سيادية خاصة في قطاع غزة" وتحت قيادة اسلاموية، لا تقيم وزنا للعروبة ومنه لا يمثل تعبير "الأمن القومي المصري - العربي" اي مكانة سياسية أو فكرية لها، كونها خارج "السياق الفكري" للعروبة مفهوما وإطارا..

"المشروع الانفصالي" الذي تدور مكوناته متنقلة بين الدوحة وأنقرة وتل أبيب وصولا الى غزة، تتسارع ملامح تكوينه بالتوازي الطردي مع اغلاق معبر رفح، والذي بات لدعاة "المشروع الانفصالي" عنوانا واضحا، لا ستغلال "البعد - الحاجة الانسانية" الناجمة من استمرار الاغلاق بشكل لم يعد مفهوما للشعب الفلسطيني عامة ولأهل القطاع خاصة..

قوى الانفصال باتت أمنياتهم القصوى، ان يستمر الاغلاق تحت أي مسبب أو ذريعة، بل لعلهم يفعلون كل ما هو ممكن كي تبقي مصر المعبر مغلقا، لأنهم باتوا يعلمون يقينا أن "البعد الانساني في اغلاق المعبر هو الطريق السياسي الأبرز لتعزيز أسس الانفصال"، حتى ولوكان لفترة زمنية انتقالية تطول أو تقصر وفقا لتطورات المشهد العام..

ولا نعتقد أن جهاز الأمن القومي المصري غير متابع لتلك التطورات، وكيفية التلاعب بالمشاعر الانسانية، لتمرير أهداف سياسية خبيثة، بل أنهم يعلمون ايضا ان أنصار مصر الثورة الجديدة، وما تمثل يصابون بحرج سياسي كبير في ظل ذلك الاغلاق، ولا يجدون جوابا مقنعا يمكن أن يسد "رمق العطش الناجم منه"، وتلك مسألة غاية في الحساسية ويجب إدراكها والتعامل معها دون استخفاف..

ولأن العبث بأمن مصر القومي لا يقتصر على أرض مصر، بل وفلسطين جزء منه ايضا، فإن أطراف المشروع الانفصالي يبحثون عن "بدائل مؤقتة"، الى حين تمرير صفقة "الممر البحري" النافذة السياسية للإنفصال، إذ تشير مصادر عدة أن قطر أنهت اتفاقا مع دولة الكيان الاسرائيلي، ان تقوم بتسيير "قوافل إنسانية" بين غزة وجسر الكرامة" اللنبي" في اريحا نو الخارج عبر

الاردن مرورا، قوافل تنقل مئات من المحتاجين لـ"السفر الانساني"، اتفاق بات أقرب الى التنفيذ، وربما لن تمرأسابيع قليلة حتى تبدأ دولة الكيان و"سلطة حماس" المتحكمة في مصير القطاع، بتنفيذ "الممر الانساني المؤقت"..

قد يرى البعض أن ذلك "حلا انسانيا" في ظل استمرار اغلاق معبر رفح، وهو من الناحية الشكلية صحيح، ولا يستطيع أي فلسطيني أن يرفض أو يعارض، ولكنه سياسيا يؤدي الى تكريس قطعية نفسية وسياسية بين أهل القطاع ومصر، ويتم تهيئتهم وتدريبهم عمليا على ما سيكون مستقبلا من ممر بحري بين غزة وقبرص كبديل، وعند الانتتهاء منه يتم تحويل "الممر الانساني" الى "الممر البحري" بعد أن يكون أهل القطاع اعتادوا نفسيا وسياسيا على "بديل معبر فح"..

القضية لم تعد اغلاقا لمعبر بل أنها تتجه لاغلاق حالة ارتباط من جهة، ولخلق حالة انفصال مقابلها من جهة أخرى..تتجاوز بل وتحطم كل "ثوابت الإرتباط التاريخي العروبي" وخلق حالة بما يمكن وصفها بـ"أتركة – عثمنة القطاع" كبوابة لحلم سلطان مصاب بجنون السلطنة، وكارها لمصر كراهية بلا حدود، لايقافها ذلك الحلم الذي كاد أن يصل الى مشارف "الباب العالي" ..

هل تدرك قيادة الشعب الفلسطيني الرسمية مسؤوليتها التاريخية في تحريك ملف معبر رفح مع القيادة المصرية، وكي لا يندم البعض يوم لا ينفع الندم..وهو ايضا نداء للقيادة المصرية التي تمثل أملا لرسم معالم حاضر عربي جديد، لتقف أمام قيمة معبر رفح في سياقه السياسي العام، وليس حشرة في أضيق جوانبه الأمنية..

كسر مؤامرة "المشروع الانفصالي" تبدأ في رفح أو منها ينطلق..تلك هي المسألة ولا غيرها!

ملاحظة: ازدادت حوادث "الموت الجهادي" في قطاع غزة، بشكل بات يثير الشكوك لطبيعة "المهام الجهادية" التي تؤدي لموت مجهول..هل من تفسير أكثر من فصائل المقاومة، كي لا يمنح بعض القتلى شرفا لا يستحقونه اكراما للشهيد الحق!

تنويه خاص: اطرف ما يمكن أن يجده الانسان في اعتذار الشخص الحمساوي "التتر" للصحفيين ليس فطريته في الاعتذار، بل في كيفية استخدام حماس حاجات الناس للتضليل وتشويه الآخر..درس عملي لسلوك غير انساني ولا سياسي أيضا!

من "تجوع يا سمك" الى "غطيني يا صفية" بات حالنا!

كتب حسن عصفور/ كان يوم الخامس عشر من مايو - ايار 2015، يوما مشهودا بمرور 67 عاما على اغتصاب غالبية أرض فلسطين، فيما يسمى بـ"يوم النكبة الكبرى"، حيث لم تتوقف النكبات، وإن اختلف طابعها وطبيعتها، وآخرها التي نعيش، "نكبة الانقسام" الذي يمثل أحد أهم أسلحة إدامة آثار بل وتوسع النكبة الكبرى..

ولأن الذكرى تحضر معها بيانات وخطابات يقال بها كل ما يمكن تخيله من عبارات وكلمات، وبالأدق يمكن وصف ما نشر وقيل، بأن قليله يفيد في ما يجب أن يكون سبيلا لوضع حد للنكبات التي لم تتوقف، وقد لا تتوقف ما استمر الحال عما هو عليه، وغالبه أقل ما يقال فيه بأنه "سمك لبن تمر هندي"..

لكن أبرز ما يستوقف المرء في بعض القول، هو خطاب "النكبة" للرئيس محمود عباس، وعودته لإشاعة "الوهم التفاوضي" مجددا، بعد كل ما قيل عنه، وما قالته بعض بيانات حركة حماس، والتي تطالب اللاجئين أن يبدأوا

في "حزم الأمتعة" للعودة الي بيوتهم وأرضهم التي شردوا منها، "دون تحديد شكل العودة واسلوبها"!!..

ولأن دعوة حماس، لا تحمل "دسما سياسيا"، لذا لا تستحق الكثير من إضاعة الوقت، كونها ليس سوى عودة لتلك الهتافات أو الشعارات التي لا قيمة سياسية لها، ويمكن اعتبارها "كلام لسد وقت التظاهر، بأي كلام يا عبد السلام" في ظل العجز عن تقديم "البديل" مما تعيش، أو هروبا "لغويا فخما" مما يطالها من "إتهامات - إشاعات"، بأنها فتحت "خطا ساخنا عريضا" مع دولة الكيان، بما يؤدي لتعزيز "سيطرتها على القطاع" بمسمى "الهدنة طويلة الأجل"، وما سيؤول نهاية الى فصل القطاع عن جسده الأم ولو لحين..

هروب من الواقع الى الشعار الفارغ، كما حدث يوما عشية حرب 1967، وشعارات الاعلامي المصري الشهير أحمد سعيد في اذاعة "صوت العرب"، وابرزها كان "تجوع يا سمك"..فجاع السمك وأكل من رصيد الوطنية - القومية لا غير في حينه..

لكن ما يستوجب الوقفه، هو ما جاء في خطاب "النكبة" للرئيس عباس، وعودته لبيع "الوهم السياسي" للشعب الفلسطيني، عندما وضع شروطه الثلاث للعودة للمفاوضات، "وقف الاستيطان، واطلاق سراح الأسرى وخاصة ما قبل أوسلو، ومفاوضات لمدة عام ينتج عنها تحديد جدول زمني لإنهاء الاحتلال خلال مدة لا تتجاوز نهاية عام 2017"..

والحق، أن ذلك القول يمثل "مفاجأة سياسية" لم تكن متوقعة أن تقال، بعد كل ما قيل من الرئيس عباس نفسه، ومن بعض اعضاء "خليته الخاصة جدا"، بأن لا مفاوضات بعد اليوم، وانتهى عهدها، ومطلوب مؤتمر دولي لوضع نهاية للإحتلال، وأن دولة فلسطين قادمة وتتعزز، فيما الرئيس عباس وقبل أيام فقط، وبغير صواب أيضا، تحدث عن الذهاب الى مجلس الأمن تحت راية مبادرة فرنسية، ولم يتطرق للمفاوضات الثنائية مع دولة الكيان أبدا، ما

ظنه الشعب الفلسطيني، إغلاق "بوابة الوهم - الخداع" المعروفة باسم "المفاوضات"..

أما ما حدث في الخطاب فهو "نكبة سياسية"، تضاف الى ما نعيشه من نكبات، فهي تكشف أن لا وجود لـ"استراتيجية وطنية سياسية جديدة"، كم أوهمنا صائب عريقات منذ اقل من اسبوع في لقاء مع اعضاء المجلس الوطني بالاردن، وأن "خيار المفاوضات" هو "الخيار الوحيد" للرئيس عباس وفريقه، الذي يتقلص يوما بعد آخر ليقتصر على عدد أقل من اصابع اليد الواحدة..

شروط الرئيس عباس انتكاسة لا بعدها انتكاسة، ويجب الانتفاض لكسرها، لأنها باتت تمثل ضررا مباشرا على مصالح الشعب الوطنية، ومخاطرها تتمثل في :

*تأجيل اعلان دولة فلسطين وفقا لقرار الأمم المتحدة لمدة عام أو عامين..

*تأجيل متابعة تقديم الملفات الى المحكمة الجنائية الدولية، بما يشمل ملف الاستيطان، والذي يجب عدم الحديث عن اعتباره "شرطا"، فهو جريمة حرب يجب العقاب عليها، وهذا تعريف الاتحاد الإوروبي يا سيادة الرئيس محمود عباس..

*تأجيل الانتخابات الفلسطينية لبرلمان دولة فلسطين ورئاستها، وفقا لما قاله عريقات، حامل أختام أسرار الرئيس ذاته..

*تعطيل قرار الجامعة العربية حول انتزاع قرار جديد لمجلس الأمن ، اساسه المبادرة العربية وقرارات الأمم المتحدة، وبالطبع في المقدمة منها قرار 19/ 67 لعام 2012 حول دولة فلسطين..

*فتح الباب واسعا لمزيد من الخلاف - الاختلاف الفلسطيني – الفلسطيني، قبل العربي، حول خيار تم الاتفاق عليه في المجلس المركزي أنه لم يعد خيارا مطروحا..

*وضع الشعب الفلسطيني والعربي في حالة من "التيه السياسي" عما تريد "قيادة شعب فلسطين" وغياب موقف واضح محدد، ما يسمح بالهروب من الدعم والمساندة..

*العمل على منح حركة حماس "شرعية" لفتح خط نار سياسي ساخن مع دولة الكيان، بمسمى "مباحثات للهدنة" وليس لمفاوضات سياسية مرفوضة..كون الرئيس أقدم على الالتفاف على المتفق عليه وطنيا من وراء "الشرعية الرسمية"، وستجد في سلوكه الانفرادي "غطاءا" لها.

* اغلاق الطريق نهائيا على مفهوم "المصالحة الوطنية"، تحت شعار أن هناك "برنامجان سياسيان لا يلتقيان"..

*منح "الفرصة السياسية" لحكومة عنصرية تهويدية فاشية، أن تبدوا وكأنها لا تزال "شريكا سياسيا" يمكن التفاوض معه، لو أنها "أحسنت من سلوكها" لا غير، وبالتأكيد لا أميركا ولا دولة الكيان ستترك هذا "الخطاب النكسة" يمر دون أن تتمسك بجوهره الحقيقي، وهو عملية تفاوضية طويلة الأمد..

لما لم يعرض الرئيس عباس "مبادئه المستحدثة" على اي من أطر منظمة التحرير الفلسطينية، كونها تمثل "درة سياسية" على ما تم الاتفاق عليه..الى هذا الحد السياسي بلغ الاستخفاف بالإطر القيادية لممثل الشعب، ولم يعد هناك حساب لرادع شعبي أو وطني..

ولننسى أن شروط الرئيس عباس، أو انتكاسته السياسية، لن تأتي بأي ثمرة سوى المرارة والكارثة، فالسؤال الأهم لماذا فعل الرئيس عباس فعلته..هل لارضاء أميركا، والتجاوب مع "نداء أوباما" لإعادة "بناء الثقة"، أم أنها ترضية لبعض الأوساط العربية - الاوربية، ام هناك ما لا يعلمه أحد سواه وخليته من "عوامل لا يستطيع الافصاح عنها"..

خطاب النكبة العباسي يستوجب وقفة وطنية جادة، وحقيقة من كل الإطر الرافضة لتمرير مسار خداع شعب فلسطين، ولمنع مؤامرة إشاعة الوهم

وكسر الارادة الوطنية، حتى يصل الشعب الى مقولة القائد المصري الكبير سعد زغلول عندما وصل الحال به الى احباط لا بعده احباط فقال لزوجته "ما فيش فايدة غطيني ياصفية"..

يجب عدم السماح لتيار "الشعوذة السياسية" المغلف بشعارات كاذبة كما "تجوع يا سمك" أو لتيار "الهزيمة السياسية"، لخطف منجز وطني ليصل الناس الى الاحباط والاستسلام..

آن آوان المعركة الكبرى، قبل أن يخطف تياري "الهزيمة" كل بلونه، المشهد السياسي، وتضيع مكتسبات الثورة المعاصرة بشعارات الكذب والوهم والخديعة..!

ملاحظة: الا من وقفة أمام تنامي حالة الجريمة في قطاع غزة..وصل الأمر بأن يقتل شقيق شقيقيه..الجريمة تنمو مع تنامي الاحباط..لا تفسير أهم!

تنويه خاص: قبل ايام رسم د.غازي حمد بعضا من ملامح المشهد وسبل الخلاص..هل هناك من قرأ..ما حدث من خطب وكلام يوم أمس الجمعة يشير أن القراءة الجادة باتت جريمة يعاقب عليها العقل البشري!

نتمناه "خبرا كاذبا" كي لا تحدث الكارثة!

كتب حسن عصفور/ بدأت حركة نشر الأخبار عن "المفاوضات الفلسطينية - الاسرائيلية" تجد مكانا متزايدا لها اعلاميا وسياسيا، منذ خطاب الرئيس محمود عباس في يوم "النكبة"، والذي سجل به خطوة تراجعية عن الموقف الفلسطيني المعلن رسميا، من الرئيس قبل غيره، عندما أعلن وأعلنوا بأن "زمن المفاوضات انتهى ولا مكان للعبثية بعد الآن"، والتصريحات مسجلة صوتا وصورة لكل من أعلن "انتهاء العهد العبثي"، الى أن عاد الرئيس

عباس خطوات الى الوراء وبلا أي "تمهيد للتراجع" ليعلن عن "موقف مختلف كليا" بوضعه " شروطا" لاستئناف المفاوضات..

وسريعا جاءت وزيرة خارجية الاتحاد الإوروبي لتبدأ باستثمار ما جاء في "خطاب النكبة" - "الخطاب النكبة"، وبدأت بتفعيل انطلاقة التفاوض السياسي وفقا لمبادئ عامة لم تضع العبارات دون أي تحديد، وخلالها أعلن رأس الطغمة الفاشية الحاكمة في تل أبيب نتنياهو أنه مع العودة لاستئناف المفاوضات ويؤيد "حل الدولتين" على اساس مراعاة "مصالح اسرائيل الأمنية، والاعتراف بيهوديتها"..

ولاحقا بدأ في ارسال رسائله الخادعة، باعلانه الاستعداد، وفورا التفاوض على "حدود الكتل الاستيطانية" في الضفة الغربية وليس عليها، وبالطبع تجاهل كلي لمستوطنات القدس الشرقية كونه يعتبرها باتت خارج أي نقاش تفاوضي، وباتت ملكا خالصا له ولحكومته، رسالة تحمل كمية سخرية واستخفاف من الطرف الفلسطينية لا سابق لها ..

ولأن المسألة لم تعد خبرا اعلاميا، أو تبادل رسائل بين هذا وذاك، جاء خبر نشرته مواقع فلسطينية، بأن الرئيس محمود عباس سيعيد تشكيل طاقم المفاوضات الفلسطينية، بناءا على نصيحة أميركية، خبر يفتح الباب أمام تساؤولات قد لا تتوقف..

وبعيدا عن حقيقة "النصيحة الأميركية" ومدى صدقها من كذبها، أو ان النية فعلا تتجه لتغير المظهر التفاوضي أم لا - ربما من قاعدة أن تغيير الوجوه رحمة ومنع ملل المشاهدين من عرض المسرحية بعد عشرات السنين - فتلك مسألة شكلية لا قيمة لها من حيث جوهر الأمر الأخطر، وهو البحث في كيفية استئناف المفاوضات بين الرئيس محمود عباس وحكومة نتنياهو..

هل حقا قرر الرئيس عباس أن يمنح الإدارة الأميركية والاتحاد الأوروبي، "مزيدا من الوقت التفاوضي العبثي"، ما يعني "إنقاصا من الزمن السياسي الانتفاضي" للشعب الفلسطيني، فإن كان الخيار التفاوضي بات سيد القرار

الرئاسي، فتلك، وباختصار ودون أي بحث أو إطالة، ستكون أحد أسوء القرارات التي يمكن أن تتخذ وطنيا، بل ستكون بداية لأحد الكوارث التي قد تكون "مفتاح اقامة دولة الجدار في الضفة الغربية وكيان استقلالي خاص في قطاع غزة"..

لم يكن حديث براك عن مشروع "فك الارتباط من مناطق بالضفة" كلاما للدعاية فحسب، وسط الحديث عن دور تركي في ما له صلة بقطاع غزة، ودعوة أطراف اسرائيلية بـ"فك الارتباط الاعتمادي على دور مصر فيما يخص المسألة الفلسطينية وقطاع غزة"، فهو قد يكون ملامح لمشروع يتم إعداده من خلف الستار بين أدوات ترمي لإستكمال هدف الانقلاب العسكري في قطاع غزة عام 2006 بـ"خطف قطاع غزة"، وترسيخ مشروع "فصل سياسي - كياني" بين الضفة والقطاع ومصادرة للقدس الشرقية مع منح "بلدات وأحياء بها" لكيانية الجدار..

وعل ذلك يفسر ما جاء في تسريب اعلامي عن تصريحات على لسان رئيس وزراء الأردن الشقيق من مخاوف بوجود مفاوضات فلسطينية اسرائيلية من خلفهم..

لم يعد هناك أي غموض في موقف دولة الكيان الاسرائيلي، فحكومته أعلنتها صريحة، فيما امريكا وأوروبا تتحدثان عن مشروع يحمل في طياته كل ملامح الغاء الحق السياسي الوطني للشعب الفلسطيني، بتجريد قرارات الإمم المتحدة من مضمونها، وآخرها قرار الاعتراف بفلسطين دولة عضو مراقب وتحديد حدودها وعاصمتها، من خلال قرار 19/ 67 لعام 2012..واستبداله بقرار فرنسي يدعو الى حل على اساس انسحاب مع "تبادل أراضي"، وهو المبدا الذي يفتح الطريق الآن واسعا أمام ضم ما يقارب الـ10 % من أرض الضفة، مع حديث عن اعتبار القدس عاصمة لـ"دولتين"، دون أي رسم لحدود في ظل ما هو معلوم من أن الكيان الاسرائيلي لا يرى في مستوطنات القدس سوى "احياء في بلديته"..

ولو راجع سادة القرار الرسمي في الرئاسة الفلسطينية لن يجدوا أي صلة جغرافية في المشروع الفرنسي بين الضفة والقطاع، حتى ما كان في الاتفاق الانتقالي من طريق آمن ، وما عرضه البعض الفلسطيني في لحظة انهزام من طريق تحت السيطرة، على حساب السيادة ايضا لامكان له، ما يؤشر لبعض مشاهد انفصالية بين جناحي "دولة فلسطين" المعترف بها عالميا..

امريكا لم تؤجل نقاش المشروع الفرنسي لما به من نصوص، فهي لن تجدا خيرا منها لتمرير "مشروع تسووي يطيح بحلم شعب فلسطين"، لكنها تريد أن تعطل آلية استخدام مجلس الأمن لمناقشة القضية الفلسطينية، ولتفرض استمرار منهجها التفاوضي من وراء "الشرعية الدولية" بعد قرار الأمم المتحدة الخاص بفلسطين..

لن نطيل بفتح الباب على مصائب وكوارث ما يتم من "غزل تفاوضي" بين أطراف لها مصلحة في ابقاء خيار "المفاوضات مقدسة"، لكننا نتمنى وقبل فوات الآوان أن تعلن الرئاسة الفلسطينية موقفا حاسما من كل ذلك، وتعود للتمسك بما قاله الرئيس عباس في يوم افتتاح حديقة الاستقلال برام الله، عندما أعلن بكل حسم سياسي، أن فلسطين لا تحتاج لقرارات جديدة، فلها منها الكثير وما هو مطلوب تنفيذها ووضع آلية لذلك..وأن لا مفاوضات حول ما نص عليه قرار الامم المتحدة، وانتهى زمن المفاوضات العبثية..

تلك الأمنية السياسية المنتظرة اليوم وليس الغد من رأس الشرعية الرسمية الفلسطينية، ودونها فكل شيء قابل للإنفجار العام!

ملاحظة: الجهاد الاسلامي رفعت "كرتا اصفرا" بوجه حركة حماس في غزة، بتحميلها مسؤولية أي عبث ضد الجهاد..رسالة تحمل الكثير وبأمل أن تدركها قيادة حماس..

تنويه خاص: نصيحة للرئيس عباس وقيادة فتح ومسؤولي اتحاد كرة القدم في "بقايا الوطن"، لا تبحثوا عن "ذرائع" لخطأ سياسي حدث، بل سارعوا بكيفية

احتواء نتائجه وصالحوا شعبكم.. كما أن الأردن الشقيقة تغلي قبل التصويت يا سادة ولا تزال بعده.. قليل من "الحكمة بدلا النزق الطفولي"!

نفتقد "النبهاء" وليس الأفكار يا "نبيه"!

كتب حسن عصفور/ في رحلة البحث عن مسميات لاتفاقات "المصالحة" الفتحاوية - الحمساوية، وصل قطارها الى محطة جديدة، العاصمة اللبنانية بيروت، وسنعتبر أن اللقاءات الثلاثة أو الأربعة بين رأس فتح المفاوض ورأس حماس المفاوض جاءت بالصدفة، لكنها لم تستمر قطعا بالصدفة، ولم يستقبلهم أقدم رؤوساء البرلمانات العربية المحامي نبيه بري، ايضا بالصدفة..

الكشف عن اللقاءات بدأ بسخرية حمساوية من "اللقاء الأول" بين الأحمد وابو مرزوق، حيث وصفه ممثل حماس في لبنان، بأنه لم يكن سوى "لقاء إجتماعي" اطمئنانا على صحة د.موسى بعد الوعكة التي اصابته، ويبدو أن "اللقاء الإجتماعي" طال أمده، فوصل الى سلسلة "قعدات" لاستكمال تناول المرطبات والفاكهة اللبنانية، في مقر رئيس البرلمان اللبناني، لنكتشف لاحقا أن السيد بري تقدم بشكل من أشكال المبادرة، والتي فضل الملتقون "إجتماعيا" تسميتها بـ"الأفكار"..

ولمزيد من "التشويق والإثارة" لمتاعبة المسلسل الهزلي "المصالحة"، فقد رفض ممثل حماس الكشف عن مضمون تلك "الأفكار النبيهة"، مكتفيا باعلان عناونيها والمتمثلة في 3 نقاط، "حل مسألة الموظفين – يقصد موظفي حماس وليس موظفي الشرعية -، تشكيل الحكومة والإطار القيادي المؤقت"..

ولو قرر الفلسطيني، أن يتوقف ليقرأ ما اسماه "الممثل الحمساوي" بالأفكار الجديدة، فلن يجد سوى كلمات ترددت في كل ما سبق، ولا يمكن لك أن تقرأ

ما يدفعك للدهشة أو الإنبهار فيما حاول "الممثل الحمساوي" تسويقه لمسلسل أصيب بعطب وبات شكلا هزليا، بل ويمكن وصفه بالمسخرة السياسية..

كان لافتا أن "الممثل الفتحاوي"، التزم الصمت وعدم الكلام عما استمع اليه، على غير العادة المستدامة، في حين تولى "الحمساوي بركة" لعب دور "البطولة الكلامية"، ربما لسبب انه يقيم في لبنان ويبحث عن مكانة لاحقة في "المشهد الإعلامي" المزدحم جدا هناك..

ولكن، هل حقا أن العقدة في "افكار" جديدة أو محاولة "إعادة انتاج أفكار قديمة بعبارات مستحدثة"، أم العقدة - الأزمة تكمن جوهريا في طرفي معادلة "ديمومة الانقسام الوطني"، كل بحساب ولحساب، لأن كل الافكاربصيغها القديمة والحديثة تم تداولها واعادة تبيضها، كما يقوم البعض بتبيض الأموال الحرام، ولم تصل أي منها الى ما هو مراد وطنيا، بل أن المصائب تتكاثر بعد كل توقيع أو تفاهم أو لقاء بينهما..

فحركة حماس لم تعد في عجلة من أمرها لإنهاء سيطرتها العسكرية على قطاع غزة، كونها تعلم أن تلك "مغامرة" ليست مضمونة العواقب، ضمن ما يحدث في المنطقة والمحيط، فأي تنازل عن "السيطرة القائمة"، قد لا يمنحها "شراكة فعلية في القرار السياسي العام" بل ربما يفتح عليها باب الحساب العسير، خاصة وأن الأموال التي تمنتها لن تصل لحل أزمة رواتب موظفيها وعناصرها..

بينما راهنها القائم، يمنحها حضورا سياسيا بشكل أو بآخر، في حين دولة الكيان تبحث معها وعبر قنوات متشابكة عن "صياغة مشهد خاص"، يمكن أن تجد له أي فتوى سياسية - شرعية لتبريره، يبقيها ذات مكانة وقوة سياسية الى حين أن يجد جديد، وفقا لما يعتقده محور التحالف الإخواني في المنطقة..هكذا تفكر حماس، وبالتاكيد لن يكون ذلك سوى "حلم أبليس في الجنة"..وهم فوهم فوهم!

أما حركة فتح، وهي التي تمسك بزمام السلطة كافة، تقودها وتحركها وتتحكم بها كيفما تحب وتشاء، وتدرك يقينا أن أي مشاركة فعلية معها تؤدي لـ"اقتسام السلطة" قد يمثل انحسارا لحضورها العام، خاصة وأن الطرف المفترض تقاسمه معها، يملك من الأدوات ما قد يربك لها كل مخططاتها الخاصة، وبالطبع لا يمكن للرئيس محمود عباس أن يقبل اي "شراكة أو إقتسام سياسي" في مرحلة لم يحدد خياره بعد..

فحتى ساعته، لم يتم اعلان ما هو التوجه السياسي لقيادة فتح، والتي تتحكم بقيادة السلطة والمنظمة، بل لا يوجد أي توافق على طبيعة المشروع المفترض أن يكون، هل يتم استمرار المرحلة الانتقالية مع الكيان، وبالتالي استمرار السلطة بأدواتها وهيكيلها واتفاقاتها كما هي، ما يعني أن لا تغيير جذري في العلاقة مع الاحتلال..

وهل يمكن الذهاب الى المحكمة الجنائية الدولية لتقديم دولة الكيان الى "العدالة الدولية"، أم الآكتفاء بالتويح بها، وفقا لما يقال أنه "تفاهم سري" قد حدث مقابل تحويل الضرائب..

وهل يمكن اعلان "دولة فلسطين" وبالتالي اعلان القطيعة الكلية مع المرحلة الانتقالية التي بدأت منذ عام 1994، والانتقال لمرحلة سياسية - كيانية جديدة، تعيد حضور فلسطين كعامل هدم للمشروع الاغتصابي، بكل ما يفترضه ذلك من أدوات مواجهة وفعل قد يكون مكلفا..

عندما يتم تحديد كل من قطبي الانقسام لمشروعه السياسي ويحدده بشكل واضح، ويتجه كلاهما الى ذات النقطة نحو "مشروع وطني عام"، ستبدأ رحلة التوافق الوطني، دون أي مساعدة من أحد، مهما تعددت المناقب والأسماء، فلا حاجة لـ"نبيه" ولا "أفكار نبيهة"، بل نحتاج فعلا الى أطراف تدرك أن "النباهة الوطنية" حق وضرورة..عندها لن تستمر النكبة ساعات..

ولكن متى وكيف يحدث ذلك تلك هي المسألة يا "نبيه"!

ملاحظة: وجود رجال اعمال غزيين في تكريم قنصل أمريكا برام الله، لم تمر مرورا "اجتماعيا".. "نشطاء التواصل الاجتماعي" يرونها وسيلة "إجتماعية حمساوية" لتعزيز "كينونتها" عبر باب أميركي..فكل الطرق يجب أن تؤدي الى "مشيخة غزة"!

تنويه خاص: قديما لم يكن يمر "عيد النصر" على الفاشية مرورا عاديا في أوساط اليسار الفلسطيني، كان يوما صاخبا لغة واحتفالا..بالأمس غابت تلك الروح الجميلة ببعدها الانساني - السياسي، مع أن روسيا تعود لبعض روحها!

هل تصوت فلسطين لإبنها علي أم للفاسد بلاتر؟!

كتب حسن عصفور/ أيام عدة وتبدأ رحلة "رياضية - سياسية" جديدة في مؤتمر الاتحاد الدولي لكرة القدم، "الفيفا" ربما لم تكن فلسطين شعبا ومؤسسات تقف كثيرا أمام مؤتمر يمثل واحدا من أهم الأحداث الرياضية عالميا، كونه ينتخب قيادة كرة القدم ومسيريها لسنوات اربع، كما يضع الخطوط الرئيسية لتطوير اللعبة الشعبية الإولى في العالم، لكن المؤتمر القادم للفيفا احتل مكانة خاصة لفلسطين، والمفترض للعرب، من زاويتين:

الزاوية الإولى ما تقدمت به قيادة الرياضة الفلسطينية، برئاسة جبريل الرجوب، من طلب لتعليق عضوية الكيان الاسرائيلي في الفيفا، بصفته احتلالي يمارس العنصرية بأوسع أشكالها ضد الرياضة والرياضيين في فلسطين، ويمارس كل أنواع الاضطهاد، منعا وملاحقة، قتلا واعتقالا دون تمييز أو تدقيق بأنهم يمارسون رياضة هي حق من حقوقهم الإنساني والسياسي أيضا..

والى جانب تلك السياسية العنصرية والفاشية ضد الرياضيين الفلسطينيين، فقد انشأ الكيان الاحتلالي نواد رياضية داخل المستوطنات المقامة على ارض الضفة والقدس الشرقية المحتلة، والتي تشكل وفقا لكل قرارات الشرعية الدولية، وأيضا الاتحاد الاوروبي نشاطات تمثل مظهرا لجرائم الحرب، وأن كل نشاط استيطاني هو عمل غير شرعي، فلذا كل نشاط رياضي في تلك المستوطنات هو ايضا جزء من الجريمة والعمل غير الشرعي، لكن حكومة الكيان لا تقيم وزنا للشرعية الدولية لا سياسيا ولا رياضيا..ولذا تقدمت فلسطين بطلبها المشروع لتعليق عضوية الكيان في الفيفا خلال المؤتمر القادم..

أما الزاوية الثانية، فهي ترشح الأمير العربي الأردني الشاب علي بن الحسين، صاحب 39 عاما، لرئاسة الفيفا في مواجهة العجوز جوزيف بلاتر، حدث يمثل انعطافة تاريخية في المشاركة العربية، احتل مكانة واسعة في الاعلام الدولي والعربي، واثار جدلا من نوع خاص عشية المؤتمر، ولقد أعلنت مصر من خلال اتحادها الرياضي لكرة القدم وكذا الجزائر ودول عربية اخرى، تأييدها لترشيح الأمير العربي الأردني ، وايضا عدد هام من الدول الأوروبية والولايات المتحدة، واتحادات امريكا اللاتينية، وشخصيات بارزة كما النجم الأشهر عالميا ماردونا ورئيس الاتحاد الأوروبي النجم الفرنسي بلاتيني، حتى أن المرشح الهولندي أعلن بأنه سيسحب ترشيحه لصالح الأمير علي..

ترشيح الأمير علي مثار اهتمام العالم، لكن المفاجئ أنه، وحتى الساعة، غياب الموقف الفلسطيني من ترشيح الأمير علي، والصمت هنا مؤشر على أن "قيادة الرياضة الفلسطينية" تتجه لتأييد جوزيف بلاتر ضد الأمير علي، بعد ان تسربت أقوال نسبت لجبريل الرجوب، ان بلاتر ساهم كثير في تعزيز الرياضة الفلسطينية وقدم لها "خدمات جليلة"، كما استقبله الرئيس محمود عباس بحفاوة غير مسبوقة يوم 20 مايو - ايار 2015، - قبل أيام من عقد

المؤتمر الدولي والذي سيعقد يوم 29 مايو - ، تحت ذريعة محاولة ايجاد حل للإشتباك الرياضي الفلسطيني مع الكيان الاسرائيلي..

استقبال بلاتر، ايام قبل المؤتمر، مهما كانت الذرائع، دون استقبال الأمير علي تشكل "سقطة سياسية" وقعت بها القيادتين السياسية والرياضية في فلسطين، وما استخدام مسألة طلب فلسطين لتعليق عضوية الكيان، وأن بلاتر قادم لايجاد صيغة حل لها، لم تكن صادقة بالمعني الحقيقي، لأن بلاتر اعلنها صريحة أن الطلب الفلسطيني "خطير وغير مسبوق"، وحاول أن يصفه وكأنه "خلط للسياسة بالرياضة"، ما سارع اليه الرئيس عباس وكذا الرجوب لنفي ذلك، وكأنها "تهمة يجب رفضها فورا"..

والحق أنها مسألة سياسية بامتياز، ومن قام بها أصلا دولة الكيان ذاتها، ولو قرأ الرئيس عباس وأيضا مقدم الطلب الرجوب أسباب طلب تعليق عضوية الكيان سيكتشفان أنها تعود لأسباب سياسية خالصة ونقية، عنصرية كاملة، تماثل بل أكثر سوءا مما كان في نظام الفصل العنصري لجنوب افريقيا، ولذا محاولة ظهور الطرف الفلسطيني بأنه لا يخلط الرياضة بالسياسة، ليس سوى موقف هروبي وغير مفهوم إطلاقا، سوى المضى في تصديق منح الألقاب "السلامية" المنهمرة هذه الأيام..فهل مشاركة نواد من المستوطنات في الرياضة الاسرائيلية ليس سياسة، وهل قتل الرياضي الفلسطيني واعتقاله ومنعه من الحركة، وقطع أواصر الصلة بين الرياضة في الضفة والقدس عن قطاع غزة ليس سببا سياسيا..

نعم كل الأسباب الفلسطينية لتعليق عضوية الكيان، والواردة في الطلب الرسمي هي سياسة كاملة، وكان يجب أن تستخدم أيضا استخداما سياسيا، وليس التهرب منها وكأنها "تهمة معيبة"..فيما كان يجب الرد على تصريحات بلاتر بأن ذلك سابقة خطيرة، بصفعه مباشرة، بأنه هو من يسمح لإتحاد يمارس الاضطهاد والعنصرية والقتل والفصل تحت ستار الرياضة بالمضي في عمله تحت ستار عضوية الفيفا، وهذا هو الذي يشكل "سابقة خطيرة وغير مقبولة"..

أما الترحيب والتهليل والاستقبال الحافل جدا بتلك الشخصية التي يصفها كثير من الرياضيين بأنها باتت رمزا للفساد والإفساد الرياضي، يمثل تساؤلا وعلامة استفهام كبيرة، خاصة وأن القيادتين السياسية والرياضية تجاهلت كليا الأمير علي وترشحه لرئاسة الفيفا، تجاهل سياسي غير مفهوم، وبالتأكيد غير مبرر، ويشكل طعنة سياسية وليس رياضية فقط للعلاقة الخاصة بين الاردن وفلسطين، والتي كرم الرئيس عباس وقبل ايام فحسب شخصيات أردنية ساهمت في مسيرة الثورة..

ولكي لا نذهب بعيدا، فالواجب الوطني - القومي يفرض على الرئيس عباس أن يأمر اتحاد كرة القدم بالإعلان الرسمي وفورا، اليوم قبل الغد، ان صوت فلسطين في الفيفا سيكون للأمير علي بن الحسين، وأن يتم دعوته للقيام بجولة في فلسطين يحظى بترحيب يوازي أو يزيد ما كان لرمز الفساد الرياضي، ولعل ملف منح قطر لكأس العالم لا زال حيا..

ذلك ما يجب أن يكون، وغيره يكون هناك عبث سياسي في أسس العلاقة التاريخية والمستقبلية بين فلسطين والاردن..والسياسة ليست بعيدة عن الرياضة يا سيادة الرئيس..

لتنشيط الذاكرة، كما كان الخالد ابدا ابو عمار يقول دوما، فإن والدة الأمير علي هي الملكة الراحلة علياء طوقان، وطوقان عائلة نابلسية عريقة، ونابلس أحد أعرق مدن وطننا الفلسطيني..لذا فلسطين تمثل "خالا" للأمير..ويعلم الرئيس قيمة أن تكون "خالا"، فما بالك وأن الميثاق الوطني الفلسطيني يتحدث عن علاقة كونفدرالية مستقبلية بين دولتي فلسطين والاردن..لزم التنويه وتنشيط الذاكرة لا غير!

ملاحظة: حماس بحاجة لاصدار بيان توضيح حقيقي لما يحدث في القطاع من إجراءات أمنية، ونشر قواتها العسكرية في كل منطقة منه، فلم يعد يقنع أي طفل غزي بأن ذلك لتعزيز الأمن..ولنفرض صدق الكلام، تعزيز من مَن وضد من!

تنويه خاص: أظرف ما يمكن أن يقرأ الانسان كلام تلك الصبية عضو حكومة السافل سياسيا نتنياهو، المدعوة شاكيد، بانها لا "تميز بين العرب واليهود"..وهي المعروفة بانها "رمز الفاشية والعنصرية" وصفها به بعض اليهود قبل العرب..اي سماجة هذه التي نسمع!

وزيرة "عدل" فاشية..وبعضنا يعيش في "جلباب سؤال غبي"!

كتب حسن عصفور/ لا تحتاج حكومة الكيان الاحتلالي لكثير من بذل "العرق الفكري" كي يتم اكتشاف أنها "احقر" حكومة يمكن أن تكون، وتلك أوصاف استخدمتها وسائل اعلام عبرية بطرق أخرى، تتلاءم ومخاطبتهم لذاتهم، لكن ارق وصف عبري لها كان "الأسوء والأخطر" لهم فما بالك لشعب محتل من قبلهم..

ولأن الحقارة السياسية لتلك الحكومة بلا حدود، وصل الأمر أن يتحدى بيبي نتنياهو كل "الأعراف والتقاليد" السياسية ليحضر شخصية وصاحبة سجل يكفي وحده لكي تعلن فلسطين، قادة ومؤسسات بداية "حرب سياسية - أخلاقية شاملة"، حيث أن المدعوة الواردة من عائلة يهودية عراقية، "أيليت شاكيد"، باتت وزيرة لحقيبة "العدل - القضاء"..

هذه الـ "ايليت شاكيد" دعت قبل أشهر عدة فقط ، الى إبادة الفلسطينيين وحرّضت على ذبح أمهاتهم "لأنهن ينجبن مقاتلين" وصفتهم بـ"ثعابين وإرهابيين"، واعتبرت "الشعب الفلسطيني كله عدو لإسرائيل"، لذا دعت الى "تدمير كل ما يتعلق به، مدنا وبلدات وبنى تحتية"، زوجة لطيار يرضي فاشيتها بكل غارة تدمر منزلا أو برجا وتقتل عشرات أو مئات من أبناء فلسطين..تلك الشخصية النازية المستحدثة باتت رسميا وزيرة "العدل - القضاء" في دولة الكيان الاحتلالي..

ولنتجاهل كل وزراء غيرها، والذين يقتربون من فاشيتها جدا، لكنها هي بذاتها أصبحت "رمزا لفاشية حكومة نتنياهو"، وعنوانا صارخا للعنصرية والكراهية اللامحدودة لشعب فلسطين..

كان مفترض بالقيادة الرسمية الفلسطينية، وناطقيها متعددي الألسن والصفات، ان يجعلوا من هذه الفاشية الجديدة، رمزا لحكومة نتنياهو وتقديم ملفها تفصيليا للعالم أجمع، وبكل اللغات الحية مع ما نطقت به منذ أن بدأت عملها في مكتب رأس الطغمة الفاشية نتنياهو قبل سنوات، مرورا بتشكيلها حزب فاشي عنصري مع الوزير الآخر بينيث، ملف يحوي فقط ما نطقت به، صوتا وصورة وكلاما مترجما، دون زيادة حرف أو نقصان كلمة..

ذلك الفعل الذي كان هو الأجدر، ان يتم وفورا، ليصبح جاهزا لملاحقة وزيرة لا تخفي مطلقا عنصريتها وكراهيتها وفاشيتها ودعوتها لاستئصال الفلسطيني انثى وذكر..بدلا من أن يسارع البعض لاهثا ليعيد أغبى سؤال ممكن أن يسمعه العالم، من ابعد نقطة في جنوب أفريقيا حتى أخر نقطة في كوكبنا مرورا بكل المحيطات واليابسة، السؤال الذي يبحث خيارا لدولة الاحتلال ولحكومة فاشية بامتياز، هل تريدين السلام أم الاستيطان..سؤال كلما تسمعه من تلك "الفئة المرتعشة" تشعر بعار أبدي..

لا نظن أن هناك وزارة تأتي كـ"هدية سياسية" للشعب الفلسطيني وقيادته الرسمية كما هذه الوزارة، والتي يعرفها خير معرفة أبناء جلدتنا الصامدين الصابرين في أرضهم بالداخل الفلسطيني المغتصب منذ العام 1948..

نعم الداخل المغتصب، وتلك التسمية المفترض اعتمادها اعلاميا وسياسيا بعد تشكيل حكومة نتنياهو "الفاشية"، بعيدا عن الغوص في قاعدة المسميات الاتفاقية السابقة، والى حين تصويب "عقل الكيان الاحتلالي" واعادة رشده الى جادة "الحق السياسي" وفق قرارات الشرعية الدولية، وخاصة قرار 19/ 67 لعام 2012 والذي أعلن قبول دولة فلسطين كعضو مراقب في الأمم

المتحدة، والاعتراف بقرار 194 الخاص باللاجئين الفلسطينيين منذ العام 1948..

مطلوب من الرئيس محمود عباس واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير البدء فورا، باعادة استخدام المصطلحات السياسية لدولة الكيان وحكومته وأفرادها اشتقاقا مما هو قائم سياسي، باسماء باتت معلومة للعامة والخاصة، بأنها فاشية - عنصرية بامتياز، وعليه وجب اعادة استخدام المصطلحات اعلاميا وسياسيا، في كل ما هو رسمي فلسطيني، وليتهم يطلبون من الجامعة العربية استخدام وصف حكومة نتنياهو الفاشية كمسمى رسمي لها، ألا تسمعونهم يصفونكم بالارهاب في كل قول وكلمة ينطقون..

لا بد من قيام تنفيذية المنظمة، وفورا من اعداد ملفات كل وزير بلاحكومة الفاشية للكيان الاحتلالي، وتقديمه للجامعة العربية وتعميمه على كل سفارات العرب وفلسطين، ونسخة منه للتوزيع على اعضاء الجمعية العامة للإمم المتحدة، ملف يجب أن يتحول وثيقة إدانة لتلك الدولة العنصرية وحكومتها الفاشية..ويمكن الطلب باجراءت مطاردتها قانونا وفقا لما بالملف من "وقائع سياسية وتصريحات قاطعة"

وليت "لجنة الأربعين" المسماة لمتابعة عمل وملفات المحكمة الجنائية الدولية أن تتذكر أن بعض مهامها هو اعداد ملفات لكل مجرم حرب وفاشي عنصري في دولة الكيان الاحتلالي، كي تستخدم وليس لتزيين أرشيف فلسطين الذي بات غارقا بملفات الاجرام والفاشية..

متى يمكن للقيادة الرسمية أن تتوقف عن ذلك السؤال الغبي، فحكومة الفاشيين - العنصريين أعلنت خيارها ليس الإستيطاني فحسب، بل ولإقتلاع كل ما يمكنها اقتلاعه من أثر فلسطيني..

ليت القيادة الرسمية تعمل بعض من واجبها لملاحقة "الطغمة الفاشية" دون اضاعة وقت شعبها في دائرة من "التيه السياسي والأسئلة الغبية"، كي لا نصل الى حالة من الشك بأنذلك بات مقصودا ومدروسا!

ملاحظة: امريكا او "الأسياد" كما يقول البعض الدوني، أعلنت أنها أصيب بـ"خيبة أمل" من قرار اسيتطاني جديد للحكومة الفاشية الاحتلالية..والصحيح احنا كمان مصابين بخيبة امل ليس من أمريكا ولكن من قيادة لا ترى خيبة أميركا!

تنويه خاص: اليوم يحتفل الاتحاد الروسي، ومعه شعوب العالم وأحراره بالذكرى السبعين لعيد النصر على الفاشية..ذكرى تستحق القراءة الجديدة في ضوء ولادة حكومة فاشية في الدولة المغتصبة!

"وشوشات باراك" حول "دولة الجدار"..غير ذكية!

كتب حسن عصفور/ بعد غياب عن المشهد السياسي العام، بلا أثر أو تأثير عاد يهودا بارك "ليتحدث في ذكرى انسحابه "الإجباري" من جنوب لبنان تحت ضربات مقاومة لبنانية، شكل حزب الله عمودها الأساس في حينه، ولأن باراك يعلم انه يحتاج لما يمنحه صدى ومدى سياسي ضمن القائم، لجأ الى اعادة صياغة رواية سياسية، تستند جوهريا على "انتاج باراكي" لفكرة "دولة الجدار البيريزية"، بمسمى "فك الارتباط احادي الجانب من أراضي بالضفة الغربية".

فكرة "دولة الجدار" سبق لشمعون بيريز ان عرضها على بعض مسوؤلين فلسطينيين في زمن الخالد ياسر عرفات، مدعيا، كعادته أنها "الخطوة الممكنة لوقف حالة "العداء" وفتح "صفحة جديدة في تفعيل "عملية السلام"، التي داستها دبابات الكيان الاسرائيلي باعادة احتلال الضفة والقطاع، مكملا ما قد بدأ به باراك بعد قمة كمب ديفيد، بالغاء الاتفاقات الموقعة عبر شن أكبر عملية عدوانية منذ اتفاق اوسلو، نتيجة الموقف التاريخي للخالد ابو عمار، برفض "الرواية - الموقف الصهيو امريكي" من القدس والمقدسات، حيث

كانت نقطة الفراق - الطلاق السياسي الذي بات من الصعب ترميمه، إن لم يعد مستحيلا..

والآن، وبعد اندحار باراك السياسي وغيابه الكامل عن الصورة العامة الا من بعض حفلات دعائية - اعلانية، يعود مجددا للترويج لتلك الفكرة "البيريزية" البائسة، والتي رفضت فور تقديمها للزعيم الخالد ياسر عرفات، فقام بتمريرها لاحقا الى حركة "حماس" بعد فوزها الانتخابي عام 2006، في جنيف السويسرية، ووقعت الحركة الباحثة عن "مكانة سياسية مقبولة" وتحسين "صورتها" للغرب بواسطة قطرية تركية، فكانت "وثيقة جنيف" في ديسمبر من عام 2006 بين قيادات حمساوية وشخصيات اسرائيلية، أكدت بين بنودها على انسحاب اسرائيلي الى خط مؤقت من أراض بالضفة الغربية مقابل "هدنة لمدة 5 سنوات"..

وثيقة أكدت الفكرة البيريزية ذاتها ولكن بمسمى "اتفاق هدنة طويلة الأجل"، وبعد افتضاح أمر الوثيقة تم ايقاف مفعولها، ولكن دون أن تعلن حماس رسميا رفضها لما جاء بها أو تنصلها منها، خاصة بعد أن قام رئيس وزراءها في حينه اسماعيل هنية بارسالها الى بعض القادة العرب، ومنهم حمد امير قطر، في حين لم ترسل منها نسخة للرئيس محمود عباس، كما قال..

ويبدو أن يهودا باراك قام بإعادة إنتاج فكرة "دولة الجدار"في الضفة الغربية، محاولا الظهور بدور "المنقذ السياسي" مع تنامي الحديث عن دور قطري تركي للوساطة السياسية بين حماس ودولة الكيان الاسرائيلي لترتيب "اتفاق هدنة طويل الأجل"، قد ينتج عنه "حالة كيانية خاصة" في قطاع غزة، ولتكن التسمية ما تكون، وهذا ما أكده اسماعيل هنية قبل ايام في لقاء مع "نقابات حماس" تم نشر محضره في وسائل اعلام، لم يتم نفيه..

ولذا رأي باراك أن مسار "المفاوضات غير المباشرة" بين اسرائيل وحركة " حماس" حول "مصير قطاع غزة ضمن اتفاق هدنة طويلة الأجل"، يستوجب اجراء مفاوضات فورية مع الرئيس محمود عباس، وقبل فوات الآوان، وكأنه

يقول للطغمة الحاكمة في تل أبيب، سارعوا بالعمل مع عباس من اجل إنجاز و"رسم حدود إسرائيل بداخل الكتل الاستيطانية الكبرى، وجميع "أحياء" (المستوطنات) القدس الشرقية، مع إبقاء الجيش (الاسرائيلي) في منطقة الأغوار للحفاظ على أمن إسرائيل مقابل إقامة دولة فلسطينية"، والمقصود بها عمليا الفكرة القديمة لـ "دولة الجدار" في الضفة.

ما تحدث عنه باراك، ليس "خيالا" بالمعنى السياسي، بل هو قائم بشكل أوبآخر، ولكنه يطالب بتسريع خطى الحركة الاسرائيلية لرسم "خريطة دولة الجدار كأمر واقع"، وقد يكون ذلك تفسيرا لما قام بعرضه رئيس حكومة الكيان نتنياهو، مقترحه " المسخ السياسي" بالتفاوض على "حدود الكتل الاستيطانية" في الضفة، كونها واحدة من "اسس دولة الجدار"، وهو يعلم يقينا أنه لا يوجد من يجرؤ فلسطينيا القبول به او السكوت عليه، لكنه بدأ بالترويج لما سيكون من بداية لفرض "أمر واقع" بتنفيذ فكرة "فك الارتباط الإحادي" وترسيم حدود "دولة الجدار المستحدثة"..

"اقوال باراك" قد تبدأ في التنفيذ الفعلي كأمر واقع، استباقا لأي فعل يستند الى اعلان "دولة فلسطين" وفقا لقرار 19/ 67، وقطع الطريق على اي قرار لمجلس الأمن يضع آلية تنفيذ لذلك القرار..

المعركة باتت واضحة الان، وعلى الرئيس محمود عباس أن يقرر الى أين المسار والمصير..الرفض الصامت لمشروع "دولة الجدار المستحدث"، سيكون اشارة بدء لتنفيذه عمليا، فيما الرفض مع اعلان دولة فلسطين وفقا لقرار الإمم المتحدة عام 2012 سيكون قطعا لطريق "مؤامرة دولة الجدار بالضفة وهدنة بكيان في غزة"، ما يؤدي الى وقف العمل بكل ما سبق من اتفاقات وابطال مفعول المرحلة الانتقالية طويلة الأمد - مرحلة "ديمومة الاحتلال"..

الخيار للرئيس عباس وحده، لأنه أثبت للعامة والخاصة، أنه ولا غيره من يملك القرار، ولذا لا ضرورة للحديث عن "قيادة ولجنة تنفيذية" الا بعد ان يحسم الرئيس أمره وخياره!

التاريخ قبل الشعب يريد قرار الرئيس!

قبل الختام ليت باراك يخبرنا كيف عرف من سيرث الرئيس عباس..أهناك ترتيبات تجري من وراء ظهر الناس كما سبق أن تم ترتيبها بين شارون، بلير وبوش وبعضهم من بعضنا!

ملاحظة: "علي بن الحسين ربح "مجدا شعبيا عربيا وبعض دوليا" يفوق في دلالاته ما قد يكون مع كرسئ رئاسة الفيفا..علك أول شخصية منذ سنوات تنال ما نالت..فلا بأس عليك يا "أمير الأمل"..فقامتك باتت أعلى كثيرا من بعض ناقصي الكرامة من بني جلدتنا!

تنويه خاص: سحب طلب فلسطين بطرد الكيان من الفيفا احتل مكانة هي الأبرز، مع أوصاف بلا حدود..ولكن ما كان في وسائل اعلام اردنية هو الذي يستوجب التوقف أمامه..كلام يجب أن تعرفه سيادة الرئيس عباس لما به من دلالات تفوق الرياضة كثيرا!

ولماذا تعاملكم أمريكا كما إسرائيل..وأنتم كما أنتم!

كتب حسن عصفور/ منذ أن أعلنت بعض الدول العربية فتح "حرب عسكرية" بمسمى "عاصفة الحزم" ضد اليمن تحت شعار مواجهة "خطر التوسع الاقليمي الايراني"، والتيه السياسي لا يزال هو "سيد الموقف الرسمي" لمن شارك بالحرب..

وخلال زمن هذه الحرب، لم يبرز أن هناك "هدف سياسي" واضح المعالم لما بعد الحرب، حتى تلك المسماه "هدنة انسانية" لم تجد لها مكانة واقعية، بينما يدور الحديث عن مؤتمر الرياض لحل "الأزمة اليمنية"، بلا أي مشروع حقيقي واقعي يمكنه أن يشكل "سبيلا للخروج من الورطة التي تتفاقم" دون أي معالم لنهايه مفرحة..

وحتى المبادرة الوحيدة التي تم عرضها اعلاميا، ولبعض الدوائر العربية، متكاملة البعد والأركان، التي قدمها الرئيس اليمني الأسبق على ناصر محمد، وعرفت باسم مبادرة "النقاط العشر"، لم يتم التعاطي معها بما تستحق، رغم أنها الأكثر عملية وواقعية، لو كان لدى مسيري الحرب رغبة في حل سياسي للمأزق اليمني..

وكشف مسار الحرب أن بعض "الثوابت" لدى البعض لم تكن سوى "اوهام كاملة الأركان"، فكل الوعود الوردية للمساهمة في "النصر السريع المبين"، التي قدمتها تركيا وباكستان وأمريكا لم تكن سوى مظاهر لمسلسل "السراب" الذي أصبح سمة للمشهد العربي..

ومنذ الحديث عن قمة "كمب ديفيد" وما بعدها، والتي حاولت أمريكا من خلالها "إحتواء أي مظاهر تمرد" يمكن أن تظهر عند دول خليجية، كرد فعل على موقفها المتلاعب، والسؤال الذي تردده أوساط خليجية، ساسة وكتاب واعلام، "لماذا لا تعاملنا أمريكا كإسرائيل"، السؤال الذي لم يبرز من تلك الأوساط طوال عهد التآمر الأميركي على العرب مصالح ومنظومة سياسية..ولكنه برز متأخرا، ومع ذلك فهو سؤال هام سياسيا..

السؤال بذاته، يمثل انعكاسا حادا لمرارة سياسية، وغضب لا سابق له من تلك الأوساط نحو الدولة التي سوقت ذاتها، بأنها "الجدار الواقي" لبلدان خليجية، منذ زمن بعيد، وخاصة في زمن عبدالناصر وحتى تاريخه، حيث سادت "الخدع السياسية الأميركية" عهودا بأنها "حامي الحمى لبلدان بعينها خليجيا"، وبدأت تلك المنظومة من "القيم السياسية" تنهار واقعيا..

والسؤال، لا يحتاج لجهد كبير لتحديد جوابه، إذ أن أمريكا قامت منذ بدء تلك العلاقات على قاعدة "إدامة الارهاب السياسي" كناظم لعلاقتها مع تلك الدول، وأن اي ضعف في العلاقة معها سيؤدي لانهيار حكم تلك البلدان، وهو الخدعة الأكبر في التاريخين القديم والمعاصر..

فمن حيث المبدأ، لم تكن هناك أخطار حقيقية - وجودية على تلك البلدان، تستحق "الثمن الباهض جدا" المدفوع به، وبمراجعة سريعة لمسار تلك العلاقة، لم تواجه بلدان الخليج "خطرا حقيقيا" عليها لا من عبد الناصر ولا من بعده، حتى كارثة النظام العراقي في احتلال الكويت كانت جزءا من مخطط أميركي لاستغلال "ورطة النظام العراقي"لإعادة فرض الهيمنة العسكرية" حضورا مباشرا، مدفوعة الأجر مسبقا، ولعل القواعد الأميركية في قطر نموذجا، والمفارقة هنا أن امريكا تدفع مقابل الحصول على قواعد لها، وتكريا نموذجا..فيما قطر وبعض العرب يدفعون ثمن وجود تلك القواعد..

امريكا لا تقيم وزنا للموقف الرسمي الخليجي، لأنها تدرك جيدا أن لا مجال للخروج عن دائرتها، في ظل المنظومة القائمة، بل أن الثروة المالية بكل أشكالها وبأسباب ممختلفة، تبقى دون أي خطر عليها، فالعرب يدفعون لأميركا لكي ترضى عنهم، فيما دولة الكيان تأخذ من أميركا لترضى عنها..

تلك المعادلة ناتجة عن أن دولة الكيان تستخدم كأداة ارهاب ضد من يحاول الخروج عن "الدائرة الأميركية"، خاصة وأن بعض العرب سبق له أن دفع كاملا ثمن العدوان عام 1967 للخلاص من مصر وعبدالناصر، توافق اميركي مع بعض العربي، وكانت دولة الكيان هي الأداة المستخدمة في حينه..

الى جانب أن "السلطة المطلقة" والمتوارثة بلا أي مظهر للديمقراطية السياسية أحد السبل التي تمثل طريق الابتزاز الممستدام أمريكيا لتلك البلدان..

لذا من يطرح السؤال، لماذا لا تعاملهم اميركيا كإسرائيل، ليس سوى من يصر أن لا يرى الحقيقة السياسية، بأن الارتهان الكلي للمنظومة الأميركية، لا ينتج سوى استمرار طرح السؤال دون الحصول على جواب..

ولكن لو أريد الحصول على جواب فذلك يتطلب الايمان بقدرة وإمكانية ذات الدول في التأثير، وليتهم ينظرون كيف أن اميركا رضخت لايران بشكل أو بآخر في الاتفاق النووي، وايران أقل امكانيات بكثير من الدول الخليجية والعربية..فلو تداركت القيادة السياسية لتلك الدول أن المشهد بات بحاجة لتغيير جوهري في أسس العلاقة العربية العربية، والعربية الأميركية وأيضا العلاقات العربية الروسية - الصينية، لتقوم على مبدأ "المصلحة الوطنية - القومية"، وليس البقاء في "جلباب أمريكي..

علاقات متوازنة مع القوى الدولية، بعيد عن سياسية "الارتعاش المستديمة" التي تعيش بها أنظمة باتت تشكو أمريكا ..همهمة"، أن تبدأ في تقييم حقيقي لمسار العلاقات معها، لتكون ذات توازن فاعل، خاصة وأن كل الإسس متوفرة لمثل تلك العلاقة..

عندما يتخلى البعض العربي عن سياسية دفع ضريبة "شراء الرضى الأميركي"، ويرى ان أميركا عليها ان تدفع مقابل مصالحها في المنطقة، لن يكون للسؤال وجود، وعكسه سيبقى الحال على ما هو عليه الى ان يخرج من بينهم من يشق "عصا الطاعة العمياء" التي تشكل نسيج المشهد الراهن في تبعية سياسية ذليلة..

ملاحظة: اقامة دعوة ضد بريطانيا وأمريكا في مصر، للمطالبة بالتعويض عن جريمة وعد بلفور تشكل صرخة سياسية لكشف مدى انحطاط النظام الرسمي العربي الذي "يلتحف" بأدوات الجريمة الكبرى باعتباره حليف وراع لها!

تنويه خاص: اليس غريبا ان تسمح حماس لحزب التحرير اقامة مسيرة في ذكرى "سقوط الخلافة العثمانية" مع قدوم مسؤول تركي..أهي رسالة منها لما ترغب أن يكون ضمن خندقها الاخواني، أم حركة مصلحية آنية لا أكثر!